# الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية

## الجزء الأول

## التمهيد التاريخي وواقع المهاجرين اليمنيين في الداخل

# الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية

## الجزء الأول

## (1 - 9)

## التمهيد التاريخي

## وواقع المهاجرين اليمنيين في الداخل

الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية (تسعة أجزاء)

الطبعة الأولى 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب 2022/72

الناشر: مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

---

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

ص.ب (18226) صنعاء – اليمن

هاتف: 01-442432

بريد الكتروني info@muhajirun-ye.org

رابط الموقع www.muhajirun-ye.org

سُجل بمكتب حقوق الملكية لدى مكتبة الكونجرس برقم: TX0009320890

---

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير إلاَّ بإذن خطي من المؤسسة.

**راعي المشروع – رئيس مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية**
**الأستاذ / علوان سعيد محمد الشيباني**

**أسماء فريق دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية (ترتيب أبجدي):**

1- أ. أحمد صالح الجبلي
2- د. أحمد قائد الصائدي
3- أ. أحمد عبده سيف
4- د. أحمد محمد عبد اللاه السقاف
5- أ. العزي محمد حمود الصلوي
6- د. أمين محمد سعيد نويصر
7- د. جمال حزام محمد النظاري
8- أ. جمال عبد الرحمن الحضرمي
9- أ. حسن عبد الوارث محمد البناء
10- د. حمود صالح العودي
11- د. شائف شرف عثمان الحكيمي
12- د. صادق عمر مكنون
13- د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر
14- أ. عبد الباري محمد طاهر
15- عبد الله محمد عبد الله بن ثعلب
16- د. عمرو معد يكرب الهمداني
17- أ. قادري أحمد حيدر الأديمي
18- أ. محمد عبد الوهاب الشيباني

## باحثون مشاركون بأوراق بحثية

1. أ. أكرم محمد علي المصنعي
2. أ. فؤاد علي الشرجبي
3. أ. محمد سلطان اليوسفي
4. د. محمد عبدالرحمن سجوه
5. د. يحيى محمد أحمد غالب

## المساعدون التنفيذيون

1. رحاب عبده علي الصغير
2. عزام أحمد غيلان الشيباني
3. لينا عبدالقادر العبسي – سكرتارية مركز الدراسات

## تصحيح لغوي

1. د. عبدالله علي الكوري
2. د. محمد حسين خاقو
3. د. عبده محمد صالح الحكيمي

## تصميم الغلاف

إخلاص عبدالله طه علي

# محتوى الجزء الأول

1. تصدير

أ / علـوان سـعيد محمـد الشـيباني ..... 7

2. المقدمة

فريـــــق الدراســـــة ..... 9

3. "تمهيد"

أ / أحمـــد صـــالح الجبلـــي ..... 19

4. واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية

أ. د/ حمـــود صـــالح العـــود..... 143

5. دوافع الهجرة والأثر المتبادل ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن والمهجر مع الإشارة للهجرة الحضرمية

د/ محمـد عبـد الـرحمن هاشـم سـجوه ..... 223

## تصدير

يسرني أن أضع بين أيدي القراء والباحثين والمهتمين بموضوع الهجرة اليمنية دراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية" بأجزائها التسعة التي هي حصيلة جهود باحثين مرموقين في مجالات التاريخ والفلسفة والاجتماع والاقتصاد والأدب والفنون والصحافة والسياسة والإحصاء لعامين كاملين (2020 و2021م )، عمل فيها الفريق العلمي على مقاربة القضايا التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أفرزتها ظاهرة الهجرة اليمنية في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر بالدراسة والتحليل العلمي.

وقد توزعت محتويات هذه الأجزاء على النحو الآتي: من الأول إلى السادس وتحتوي على: تمهيد يتتبع تاريخ الهجرة مُنْذُ القدم، سواء الأسطورية منها أو الفرضية أو الحقيقية، وواقع المهاجرين اليمنيين في الداخل، ومكوّن الهجرة اليمنية الحضرمية إلى الهند وإندونيسيا، والهجرات اليمنية عبر التاريخ إلى شرق أفريقيا، والهجرة التهامية - أسبابها وآثارها، والهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والتأثير المتبادل للمهاجرين على التعليم والاقتصاد والتحول الاجتماعي، واسماعيلية اليمن في المهجر - الأسباب والآثار- والصحافة اليمنية في المهجر - التأثير والتأثر - والهجرة والمهاجرون في الأدب اليمني المعاصر، والهجرة والاغتراب في الغناء اليمني، وفنانو المهجر وتأثيرهم الإيجابي في نشر الهوية اليمنية.

أما الجزء السابع، فقد خصص لأعلام الهجرة اليمنية، وفيه تتبع الكاتب سِيَر الاعلام ومقاربة منجزاتهم داخل اليمن وخارجه، بينما يتصل الجزء الثامن بنتائج الدراسة الميدانية التي أشرف عليها متخصصون من داخل الفريق

وخارجه، ونفذت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وأثيوبيا، واندونيسيا، والكويت، والمملكة العربية السعودية، ومناطق الداخل في تعز وحضرموت ولحج وأبين، مسبوقة بملخص عام للدراسة النظرية.

وفي الأخير، يأتي الجزء التاسع الذي صمم لاستيعاب ملاحق الدراسة ووثائقها وصورها، مُنْذُ لحظة التدشين الأولى في مطلع ديسمبر 2019م حتى إطلاق الدراسة في العام 2022م.

إن مخرجات هذه الدراسة الملمومة ورقياً في تسعة أجزاء هي أيضاً متاحة أمام المهتمين في منصة إلكترونية أنشئت لهذا الغرض، بواسطة "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية"؛ ليسهل الوصول إلى مفرداتها بدون عناء، ولا نقول عن هذه الدراسة بأنها شاملة وتحيط بكل التفاصيل والمفردات، ومع ذلك فنحن نجزم بأنها محاولة جادة في دراسة ظاهرة الهجرة اليمنية، وتفتح أمام الدارسين والمهتمين مساحات جديدة للمعاينة والإضافة في قادم السنين.

أتمنى لكم قراءة ممتعة، واستفادة مرجوة.

والله ولي التوفيق.

**علوان سعيد الشيباني**

**رئيس "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية"**

**صنعاء - يناير 2022م**

## المقدمة

تعود فكرة هذه الدراسة الشاملة لهجرة اليمنيين إلى مختلف بلدان العالم، الآسيوية والأفريقية والأوروبية والأمريكية، إلى رجل الأعمال الوطني المثقف، الأستاذ علوان سعيد الشيباني، صاحب مجموعة شركات "العالمية"، ورئيس مجلس "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية"، الذي لفتت انتباهه ظاهرة الهجرة اليمنية، كظاهرة مؤثرة في حياة المجتمع اليمني، كما هي في حياة شعوب البلدان التي هاجر إليها اليمنيون، وقد لفت انتباهه بروز عشرات الشخصيات اليمنية في مواطن الهجرة. من رجال الأعمال والأكاديميين، والمثقفين، والفنانين، والتقنيين ورجال الدين، الذين تركوا بصماتهم الواضحة في تلك البلدان، وإسهاماتهم البارزة في مختلف جوانب الحياة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تبلورت في ذهنه هذه الفكرة من خلال أسفاره وزيارات العمل التي قام بها إلى كثير من تلك البلدان، ونضجت من خلال ما أدار هو نفسه من نقاشات ومشاورات مع بعض الكُتَّاب والباحثين، حتى أصبحت فكرة محددة الملامح، قابلة للتنفيذ، ومشروعاً بحثياً شاملاً يتناول ظاهرة الهجرة، وإبراز أسبابها، والوقوف على أوضاع المهاجرين وإسهاماتهم في مهاجرهم، ثم تأثير الهجرة الإيجابي والسلبي على الحياة في اليمن، بجوانبها المختلفة.

وقد سخَّر الأستاذ علوان "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية"، التي يرأس مجلس إدارتها؛ لتقديم الدعم اللازم لتنفيذ هذه الفكرة على شكل دراسة علمية شاملة، تغطي مناطق الهجرة في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وأوروبا وأمريكا والسعودية وبلدان الخليج العربي.

وتعد "مؤسسة الخير" إحدى بصمات الأستاذ علوان، التي أنجزت دورات تأهيلية استفاد منها عشرات الآلاف من الشباب اليمني من مختلف مناطق اليمن، ولا سيما المناطق البعيدة عن اهتمام الدولة، مثل؛ تهامة والجوف ومارب وصعدة، وغيرها، وكل أولئك الشباب ـ ذكوراً وإناثاً ـ ينتمون إلى أسر تعجز مادياً عن تحمل نفقات تأهيلهم لسوق العمل، ولم يقتصر طموح الأستاذ علوان ومؤسسته الخيرية التنموية على الدورات التأهيلية، بل رصد منحاً دراسية سخية لأبناء وبنات الأسر الفقيرة الذين شجعهم ودفع بهم إلى الالتحاق بالدراسة الجامعية في مختلف التخصصات، كما أنشأ عدداً من المدارس في المناطق المهملة، وجهزها للعمل بالمتطلبات المادية والبشرية كافة، وحرص على تأمين تشغيلها ومتابعة عملها.

وتأتي دراسة الهجرة ضمن هذا السياق من المبادرات التي ميزت رجل الأعمال الوطني المستنير، وبوأته مكانة متميزة بين رجال الأعمال اليمنيين.

وتعد ظاهرة الهجرة من الظواهر الملازمة لليمنيين مُنْذُ أقدم العصور، وحتى الوقت الحاضر، وقد حظيت باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين المتخصصين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية، وأضحت موضوعاً للعديد من الدراسات والمقالات والرسائل والأطروحات الجامعية.

ولكن من الملاحظ أن جميع الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة، حتى الآن، لم تتصف بالشمول؛ أي لم تُغطِ أياً منها جميع بلدان المهجر، بل اقتصر كلٌّ منها على بلد من البلدان، أو منطقة من المناطق الجغرافية، كالهجرة اليمنية في أمريكا، لشكيب الخامري، والهجرات اليمنية الحضرمية إلى إندونيسيا، للفترة 1839 – 1914م، ليحيى محمد أحمد غالب، أو تناولت جانباً واحداً من جوانب الهجرة اليمنية، كالهجرة والتنمية، لأحمد القصير، والنشاط الثقافي والصحفي

لليمنيين في المهجر، لعبدالله الزين، والهجرة اليمنية ومساهمتها في التنمية (رسالة ماجستير)، لأمجاد فيصل أحمد سعيد، بل إن بعض البحوث تناولت مهاجري منطقة أو مدينة معينة أو حيٍّ سكنيٍّ في مدينة من المدن اليمنية، كالهجرة اليمنية وتأثيرها على الأسر اليمنية بنائياً ووظيفياً، دارسة ميدانية طبقت على عينة من الأسر بمحافظة حضرموت (أطروحة دكتوراه)، لمحمد سالم مبارك بن جمعان، وهجرة ساكني صنعاء إلى السعودية وانعكاساتها على التنمية المحلية، حي بير عبيد أنموذجاً، لدارس صالح نشطان، وهناك دراسات ذات طابع عام، كالهجرة اليمنية (أسبابها - طبيعتها - نتائجها)، لمحمد الزعبي وأحمد شجاع الدين، وظاهرة الهجرة اليمنية (تاريخها، توصيفها، تعليلها، مستقبلها، آثارها)، لعبد الملك منصور.

ومع أن الدراسات العلمية المختلفة حول هذه الظاهرة، والتقارير الصادرة من جهات مختصة، قد شكلت في مجموعها تراكماً معرفياً مهماً، فإن تناول الهجرة في هذه الدراسات والتقارير حولها يعد موضوعاً نظرياً عاماً، يعالج جانبا محدوداً من جوانبها، أو منطقة من مناطقها، قد أبقى الحاجة ماسة إلى دراسة تتصف بالشمول، وتغطي كل مناطق الهجرة اليمنية في بلدان العالم، وتأثيراتها على بلدان المهجر وفي داخل اليمن، وهذا ما اضطلعت به هذه الدراسة الرائدة، فقد غطت مناطق هجرة اليمنيين في العالم كله تقريباً، وعالجت مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية والدينية.... إلخ التي أسهم فيها المهاجرون اليمنيون في مهاجرهم، كما تناولت تأثير الهجرة في مختلف الجوانب، في داخل اليمن، وتكاملت فيها الدراسات النظرية مع الدراسات الميدانية، في بلدان المهجر وفي اليمن.

فهذه الدراسة تكتسب أهميتها من كونها تعد أول دراسة تسلط الضوء على ظاهرة الهجرة اليمنية في التاريخ المعاصر من جوانبها المختلفة بصورة شاملة ومتكاملة، نظرياً وميدانياً، وتسعى لإبراز دور المهاجرين اليمنيين وتأثيرهم في بلدان المهجر في مختلف المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية وغيرها، وكذا تأثُّرهم بتلك البلدان، وتأثير هجرتهم في بلادهم اليمن.

وبالإضافة إلى إبراز التأثيرات المتبادلة للهجرة اليمنية في التاريخ المعاصر، فإن الدراسة، تتضمن خلفية تاريخية لموضوعها المعاصر، وتحاول أن تتلمس الأسباب الكامنة وراء الهجرات اليمنية عبر التاريخ، وأن تقف على أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر تاريخياً، مع محاولة تفسير التباين في أسباب الهجرة، وأوضاع المهاجرين من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وهو ما يمكن أن يعطي فهماً أعمق للعوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة في حياة اليمنيين، عبر التاريخ، وحتى اليوم.

وهناك جملة من الاعتبارات، تضاعف من أهمية هذه الدراسة، أهمها أنها:

1. تعد إضافة معرفية متميزة للمكتبة اليمنية والعربية.
2. تشكل مخرجات الدراسة موسوعة مرجعية متكاملة توفر الكثير من المعلومات المهمة للباحثين والدارسين المتخصصين.
3. توفر معلومات مفيدة تساعد الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشؤون المهاجرين في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالهجرة والمهاجرين.
4. تلفت أنظار الشرائح الاجتماعية اليمنية عامة، والسياسية والثقافية خاصة، داخل اليمن وخارجه، إلى دور المهاجرين اليمنيين وأهمية هذا الدور في تأسيس وتطوير مشاريع التنمية في اليمن، واستدامتها.

5. تسهم في تغيير النظرة السلبية تجاه المهاجر اليمني، في بعض مجتمعات بلدان المهجر، حيث بدأت بعض الدول تروج لهذه النظرة وتعمل على تعميقها.
6. تساعد الباحثين في توجيه اهتماماتهم البحثية باتجاهات ومسارات مستقبلية ذات أهمية، بالنسبة لمسيرة التنمية وتحقيق النهضة الشاملة في اليمن.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. التعرف، ضمن الإطار الزمني للدراسة (التاريخ الحديث والمعاصر)، على أسباب الهجرة اليمنية الطاردة والجاذبة: (الاقتصادية - الاجتماعية- السياسية - الثقافية).
2. التعرف على أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر من النواحي: الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - الثقافية - الدينية.
3. التعرف على التأثيرات الإيجابية والسلبية للمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر من النواحي: الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - الثقافية - الدينية، ومدى تأثرهم بأوضاع تلك البلدان.
4. التعرف على التأثيرات الإيجابية والسلبية للمهاجر اليمني في الداخل اليمني من النواحي: الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - الثقافية.
5. التعرف على الصعوبات التي يواجهها المهاجر اليمني في بلدان المهجر، وتلك التي يواجهها في وطنه عند عودته.

وقد تم إنجاز هذه الدراسة، عبر خمس مراحل متعاقبة:

**1. مرحلة الإعداد للدراسة:**

بدأت الخطوة الأولى في الإعداد لهذه الدراسة بتشكيل لجنة إشرافية، تعمل تحت إشراف مباشر من قبل راعي هذه الدراسة، الأستاذ علوان الشيباني،

ودشنت عملها بندوة علمية ضمت عدداً من الأكاديميين والباحثين والمهتمين، نوقشت فيها فكرة الدراسة والتصور العام لكيفية إنجازها، وقد أقر تشكيل فريق علمي يتولى مع اللجنة الإشرافية إنجازها.

وقد باشرت اللجنة الإشرافية والفريق العلمي عملهما كفريق واحد، أنتظم في اجتماعات دورية امتدت على مدى عامين تقريباً، وتجاوزت خمسة وستين اجتماعاً، وتم في الاجتماعات الأولى وضع خطة الدراسة، بعد تقسيم الدراسة إلى قسمين: نظري وميداني، وقد تم تحديد الضوابط العامة التي يجب على الباحثين التزامها في أبحاثهم، وتحديد المناطق المستهدفة: (جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وأوروبا وأمريكا والسعودية والدول الخليجية)، واختيار الباحثين، المؤهلين لإنجاز هذا العمل.

ونظراً لظروف الحرب، وصعوبة انتقال الباحثين من حضرموت إلى صنعاء، مع أهمية الهجرة الحضرمية، فقد شُكل هناك فريق خاص، عمل تحت إشراف اللجنة الإشرافية في صنعاء، وكانت مهمته دراسة الهجرة الحضرمية إلى جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والسعودية وبلدان الخليج العربي، كما شُكلت فرق مماثلة في البلدان المستهدفة في الخارج، وتولى كل فريق منها تنفيذ الدراسة في البلد الذي يقيم فيه.

**2. مرحلة تنفيذ الدراسات النظرية:**

وفقاً لتقسيم المناطق الجغرافية المستهدفة، واختيار الباحثين الذين سيدرس كلٌّ منهم منطقة جغرافية معينة، أو بلداً معيناً ضمن المنطقة الجغرافية، طُلب من كل باحث تقديم خطة بحثه، وقد نوقشت خطط الأبحاث، خطة خطة، وأدخلت عليها التعديلات اللازمة، ثم اعتمدت، وعلى ضوء ذلك باشر كل باحث إعداد بحثه النظري، وفق الخطة المعتمدة.

### 3. مرحلة تنفيذ الدراسة الميدانية:

لم تكن الظروف مهيأة لإنجاز دراسة شاملة كهذه الدراسة، ولا سيما في شقها الميداني، ومع ذلك، فقد تم تصميم الاستبانة ودليل الأسئلة؛ أي قائمة الأسئلة الخاصة بالمقابلات الشخصية، وقد جرى تقسيم المشاركين في الدراسة الميدانية إلى مجموعات، وكُلفت كل مجموعة في داخل اليمني بالنزول الميداني إلى عدد من المحافظات، برئاسة عضو من أعضاء الفريق العلمي، وفي الخارج كُلفت كل مجموعة في بلد من بلاد المهجر، برئاسة باحث مقيم في تلك البلد بالنزول الميداني إلى مناطق تواجد المهاجرين اليمنيين هناك، وعملت كل المجموعات، في الداخل والخارج تحت إشراف الخبير الإحصائي، وهو عضو في الفريق العلمي.

وقد واجهت الفرق الميدانية في الداخل صعوبات كبيرة بسبب ظروف الحرب، سواء في التنقل أو في التعامل مع المستهدفين في الاستبانة وفي المقابلات الشخصية، كما واجهت الفرق الميدانية في الخارج صعوبات بسبب انتشار وباء الكورونا، وما نتج عنه من صعوبات في التنقل والالتقاء بالمهاجرين، وقد عمل فريق الدراسة على تذليل تلك الصعوبات بإدخال التعديلات الضرورية على بعض جوانب خطة النزول في الحدود التي لا تفقد الخطة أهدافها المرسومة.

وبشأن إعداد البحوث النظرية لهذه الدراسة، فقد شارك في إعدادها أكثر من 18 باحثاً، وعدد مماثل من المعقبين، كما شارك في فرق الدراسة الميدانية قرابة أربعين جامع بيانات وعشرة باحثين في الداخل والخارج: في حضرموت وتعز ولحج وأبين والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وأثيوبيا وإندونيسيا والكويت والمملكة العربية السعودية، وقد توصل هذا الجهد الميداني

إلى جمع البيانات واستمارات المقابلات، وتسليمها إلى المشرف الإحصائي الذي قام بعملية تفريغها وتحليلها، واستخلاص النتائج النهائية منها.

**4. مرحلة إثراء الأبحاث النظرية والدراسة الميدانية:**

وفي هذه المرحلة تم توزيع الأبحاث النظرية والدراسة الميدانية على معقبين من الأكاديميين المتخصصين، من الجامعات اليمنية في صنعاء وعدن وتعز وحضرموت والحديدة وإب، لقراءتها وإثرائها والتعقيب عليها، ثم تم توزيعها تمهيداً لعرضها في ورشة علمية، لإجراء مزيد من النقاش والإثراء داخل الورشة.

والجدير بالذكر أن الورشة العلمية تكونت من أربع مجموعات علمية، ضمت الباحثين والأكاديميين المعقبين، ووزعت عليهم الأبحاث النظرية والميدانية، بحسب تخصصاتهم، وقد تمت مناقشة تلك الأبحاث داخل المجموعات على مدى ثلاثة أيام، بحثاً بحثاً، وانتهى النقاش إلى وضع قائمة توصيات، دمجت فيها توصيات المجموعات الأربع، وقرأت في الجلسة الختامية للورشة.

**5. مرحلة إعداد الدراسة للطباعة:**

وبعد مناقشة وإثراء الأبحاث النظرية والدراسة الميدانية في الورشة العلمية، تم ضم بعضها إلى بعض، وتقسيمها وفق معايير علمية إلى تسعة أجزاء؛ ليكتمل بذلك هذا العمل العلمي الريادي الذي استغرق جهده قرابة ثلاثة أعوام، وفي ظروف استثنائية لا تُهيّئ عادة لإنجاز عمل بهذا الشمول وبهذا الحجم.

ومن بديهيات العمل العلمي ـ ولا سيما العمل الريادي غير المسبوق ـ أن هذا العمل يحتاج دائماً إلى التطوير والاستكمال، وهذه المهمة متروكة للباحثين المهتمين الجادين، الذين سيقومون بها في المستقبل، دون شك، وحسب هذا

العمل الريادي أنه قد تبنى مشروعاً علمياً واسعاً وطموحاً، وبأبعاده الوطنية، ووضع بين أيدي الباحثين مادة علمية يمكنهم أن ينطلقوا منها إلى آفاق أكثر رحابة، وإلى استكشافات أوسع مدى لظاهرة الهجرة اليمنية التي ارتبطت بتاريخ اليمن، وارتبط تاريخ اليمن بها.

**فريق الدراسة**

# تمـهيـد تاريخي


## أحمد صالح الجبلي ( * )



(*) باحث في مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء

أتى على الإنسان في هذه الأرض حين من الدهر ساكن النبض عماءً.. يتحسس ذاته.. ارتعشت الأرض.. تنفس صبحها.. تبتسم.. تنتحب.. دول أحوالها.. وفي هذا وذاك تنسج الهجرة خيوطها.. توصل وتفصل.. وبالهجرة: وصلاً وفصلاً.. عراك أولد اليمن.

يستهدف هذا العمل الموسوعي الجليل، في المقام الأول، تقديم لوحة عامة للهجرة اليمنية الحديثة التي تغطي بضعة القرون الماضية إلى اليوم، وبهذا يسعى هذا العمل لأن يكون المفتاح الأكاديمي الرئيسي لكل باحث في شؤون الهجرة اليمنية؛ ليجد فيه ينابيع المعلومات الأساسية ليرتوي منها ثم يتابع بحثه؛ ذلك أن هذا العمل يعد الأول من نوعه في اليمن الذي يغطي كل هذه الفترة وفق معايير علمية راقية.

ولليمن ـ كما هو معروف ـ علاقة وثيقة بالهجرة مُنْذُ تاريخه القديم، بلغت حد تمجيدها ـ حسب ما يسجله التراث اليمني المكتوب والشفهي، ثم يؤكد القرآن الكريم ذلك كما قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}، (سورة النساء، الآية 97).

وبطبيعة الحال، ثمة العديد من العوامل والدوافع التي قادت ـ ومع الأسف لا زالت تقود ـ أبناء اليمن وبناته إلى ترك الوطن، ومع ذلك يمكن إعادة كل تلك الحالات ــ في الغالب الأعم ــ إلى العوامل والأسباب الطبيعية والاجتماعية والسياسية:

**العوامل الطبيعية:** تتلخص هذه العوامل بالزلازل والفيضانات والجفاف والجراد والقحط، إضافة إلى الرياح الشديدة (العواصف والأعاصير)، وما ينجم عن كل ذلك من مجاعات مخيفة.

**العوامل الاجتماعية والسياسية:** وتتلخص بكثرة الحروب والفتن، وما ينجم عن ذلك من حصار للبلدان والمدن، ونهب الأموال والمتاع والماشية، وتخريب للمنازل والأشجار المثمرة، كالأعناب والنخيل، وغيرها من أشجار الفاكهة، إضافة إلى هدم سواقي المياه وتغوير الغيول.

وبسبب البنية الاجتماعية، في كثير من الحالات ترحل الجماعة القبلية كلها من أرضها، وتغادر إلى حيث تلقى مكاناً ترضى عنه ويرضى عنها.

نتناول في هذا التمهيد ـ بعد التعريف بمفهوم "الهجرة" ـ موجات الهجرة في اليمن القديم، والهجرة الإسلامية؛ لذلك يعد هذا التمهيد إطلالة عامة للهجرة اليمنية مُنْذُ ما قبل التاريخ المكتوب؛ حسب المتوفر من المعلومات والأخبار والأساطير والروايات؛ لذلك يراد لهذا التمهيد أن يكون بمثابة المدخل للهجرات اليمنية الحديثة.

**مفهوم الهجرة:**

قبل التطرق لتعريف "الهجرة" اصطلاحاً، من المفيد، أولاً، إلقاء نظرة على المعنى اللغوي للفظة، فهي لغةً، لها معانٍ متعددة، يهمنا منها الآتي: الهجر: ضد الوصل. هجره يهجُرُه هَجْراً وهَجْراناً: صَرَمَه. الهِجْرَة والهُجْرَة: الخروج من أرض إلى أرض. وأصل المُهاجَرَة عند العرب خروج البَدَوي من باديته إلى المدن؛ يقال: هاجر الرجل إذا فعل ذلك؛ وكذلك كل مُخْلٍ بمسكنه منتقلٍ إلى قوم آخرين بِسُكْناه، فقد هاجر قومَه. وسمي المهاجرون مهاجرين [من مكة إلى يثرب] لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشأوا لله، ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا أموال حين هاجروا إلى المدينة. والاسم منه هِجْرة[1].

(1) ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ/ 1311م): لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت)، مادة "هجر"، ج5، ص250.

وقريب من معنى "الهجرة"، تستخدم اللغة اليومية لفظة "الغربة" و"الاغتراب" و"المغترب"، كما أنه يُجرى تداوله أيضاً في التعامل الرسمي، من ذلك: "اتحاد المغتربين اليمنيين"، "وزارة المغتربين اليمنيين".

وهي لغةً، لها معانٍ متعددة، يهمنا منها الآتي: الغَرْب: الذهاب والتنحي عن الناس. وقد غَرَب عنا يَغْرُبُ غَرْباً. وغَرَّب وأَغْرَب، وغَرَّبه وأَغْرَبه: نَحَّاه. وفي الحديث أن الرسول (ص)، أمر بتغريب الزاني سنة إذا لم يُحَصن، وهو نفيه عن بلده. والغَرْبَة والغَرْب: النَوَى والبُعْد، ويقال: غَرَّبَ في الأرض وأَغْرَبَ، إذا أمعن فيها. وغَرَب أي بَعُد؛ ويقال: أُغْرُب عني تباعَدْ. والتَغَرُّب البُعْد[2].

وللبحث عن معنى اللفظة الاصطلاحي، تفيدنا "الموسوعة الفلسفية العربية" بأن الاغتراب مقولة غير محددة المعالم، ويختلف معناها باختلاف استعمالاتها، في القانون والفلسفة والدين والطب النفسي[3]، أما المعنى المطلوب لموضوع هذه الدراسة فلا نعثر عليه، وسيكون من قبيل التعسف تحديد المعنى لتكييفه لصالح موضوعنا[4]، وعلى الرغم من تجاور اللفظتين في المعنى (التغريب والهجرة)، فإن لكلٍّ منهما بُعداً خاصاً؛ فأنت تطلق كلمة "الغريب" في البلدة أو

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة "غرب"، 1ج، ص638.
(3) الموسوعة الفلسفية العربية، رئيس التحرير: معن زيادة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1986م، مادة "اغتراب"، ج1، ص79.
(4)يلخص محرر مادة "اغتراب" في "الموسوعة الفلسفية العربية" المعنى الاصطلاحي للفظة، حسب المجال المعني، فيذكر أن المعنى الحقوقي للفظة هو النازل عن الملكية لصالح آخر، وتعني في الطب الاضطرابي العقلي الذي يجعل من الإنسان غريباً عن ذاته ومجتمعه ونظرائه. أما في الفلسفة فتشير إلى غربة الإنسان عن جوهره، وتنزله عن المقام الذي ينبغي أن يكون فيه، وعن عدم التوافق بين الماهية والوجود.. وفي دلالتها العامة، فإنها تعود إلى الديانات السماوية، وبالذات اليهودية والمسيحية، التي ترى أن الإنسان قد اغترب عن جوهره عندما طرده الله من الجنة وأنزله الأرض عقاباً له على معصيته لإرادة خالقه. (الموسوعة الفلسفية، مادة "اغتراب"، ج1، ص79).

في القرية، بل وحتى في الحارة، على كل من لا يسكن أو لا يعمل فيها أو لا يتردد عليها لسبب من الأسباب، بينما لا تطلق عليه كلمة "مهاجر". صحيح أننا، عادةً، نطلق على من ترك وطنه إلى الخارج اصطلاح "مغترب" وليس "مهاجر"، ولكن ذلك لا يعطينا الحق في استخدامه عوضاً عن اصطلاح "الهجرة" وما يشتق منها من ألفاظ؛ وذلك لأنه لا يغطي كل أبعاد "الهجرة"، والمعنى اللغوي للفظة "غرب" وما اشتق منها أعلاه واضح في توجيه المعنى نحو الابتعاد في المقام الأول.

وهكذا، نجد أن المقارنة بين المعنى اللغوي لكلٍّ من اللفظتين، يوضح أن معنى "هجرة" هو المعنى الاصطلاحي الذي يتلاءم مع موضوعنا.

وإلى جانب اصطلاح "مهاجر"، و"غريب" نصادف اصطلاح "أجنبي"، وهو يسري عليه ما يسري على اصطلاح "غريب"، كما أسلفت، وإذا كانت الحالة العامة في الجزيرة العربية تسيطر عليها العلاقات القبلية التي تحدد "الأجنبي" ذاك الذي لا ينتمي للقبيلة أو للتحالف القبلي المعني، فإن اصطلاح "مهاجر" و"هجرة" ليس لأيٍّ منهما علاقة بهذا البعد القرابي القبلي، وإنما هو مقصور معناه بالانتقال من أرض إلى أخرى، ولكن لا بد أن يتفق هذا الانتقال وشروط العلاقات القبلية الكائنة آنذاك، وإلا تعرض هذا الانتقال إلى الاضطراب في حركته، قد لا يتمكن معه من تحقيق الغاية من هذا الانتقال.

وهنا نجد المعنى اللغوي، السابق، خالياً مما يمكن أن يشير ـ ولو تلميحاً ـ إلى هجرة داخلية أو خارجية أو غير ذلك من أصناف الهجرة؛ ذلك أنه في واقع عموم منطقة الجزيرة العربية آنذاك لم يكن بالإمكان الحديث لا عن حدود بين دول، ولا عن تشريعات تنظم حركة الانتقال بين تلك الدول، ولا غير ذلك مما يشبه واقع حال النظم السياسية اليوم وعلاقاتها البينية.

**تعريف الهجرة اصطلاحاً:**

وبصدد المعنى الاصطلاحي لـ"الهجرة" نجد "معجم مصطلحات الديموغرافيا" لمؤلفه رولان برسا، يحدد اصطلاح "الهجرة" بأنها "انتقال شخص ناتج عن تغيير مكان الإقامة "[5]. وقد لوحظ أن هذا التعريف يقترب ـ وإن لم يتفق، في عموميته ـ من المعنى اللغوي السالف ذكره، غير أن صاحب القاموس لم يكتف بهذا التعريف المقتضب، بل إنه سلط الضوء على "مكان الإقامة" و"الانتقال"، فيقول: "يتعلق الأمر إذن بشكل خاص من الأشكال الحركية، وترتبط دقة التحديد بدقة المضمون الذي يُعطى لمفهوم مكان الإقامة، وغالباً ما تشير تلك العبارة إلى مكان إقامة الشخص الأساسية؛ أي مكان إقامته الرئيس، ويقلص هذا التحديد عدد حالات الانتقال التي يمكن اعتبارها بمثابة هجرات، وتُستثنى على وجه الخصوص حالات الانتقال اليومية المرتبطة بممارسة مهنة معينة، أو حالات الانتقال ذات الطابع السياحي، ومن ناحية أخرى إن حالة التنقل شبه الدائمة لبعض الأشخاص (بدو رحل، بحارة) لا تسمح بأخذهم في الاعتبار في دراسات الهجرة"[6].

غير أن التعريف أعلاه بحاجة إلى إضافة ليتميز هذا "التغيير في مكان الإقامة" عن غيره، ورغم أن المؤلف قد أشار إلى بعض ذلك التمييز، ولكن يبدو أنه أغفل الفرق بين الانتقال الحر والانتقال القسري؛ أي "التسفير". وإذا كانت الهجرة لا تتم إلا بفعل قساوة الظروف البالغة الشدة، وبالتالي لا يعد المهاجر قد اختار الهجرة برغبة ذاتية، وإنما كان عملياً مجبراً عليها، ومع ذلك

(5) برسا، رولان: معجم مصطلحات الديموغرافيا، ترجمة: حلا نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1990م، ص326.
(6) برسا، معجم، ص326-327.

- ولو من حيث الشكل - هو الذي قرر، وكان بإمكانه البقاء مع المعاناة الشديدة طبعاً.

أما التهجير فيتم بصرف النظر عن الحالة التي يعيشها الشخص أو الجماعة، حيث إن التهجير قرار تعسفي يفرض على الشخص ـ أو الجماعة ـ دون النظر والاعتبار لرغبته أو قراره، وإذا كان الكاتب - كما سيرد معنا أدناه - قد عد "الانتقال القهري" صنفاً من الهجرة، فإننا هنا في هذه الدراسة لا نعتمدها هجرة، إلا ضمن شروط محددة.

**أصناف الهجرة:**

يتطرق القاموس إلى أصناف الهجرة، وما يهمنا منها هنا في هذه الدراسة الأصناف الآتية:

- **الهجرة الخارجية**: "هي بالنسبة إلى إقليم محدد، الهجرة التي تتم بين مكانين يقع أحدهما في الإقليم والآخر خارجه، وقد يختلف تحديد الإقليم ويكون عموماً بلداً محدداً أو مختلف الوحدات الإدارية لهذا البلد، وتبعاً لوجهة الهجرة سيستعمل مصطلح "**الهجرة النازحة**"، و"**الهجرة الوافدة**"، أما "**الهجرة الداخلية**"، فـ"هي بالنسبة إلى إقليم معين، هي التي تتم بين مكانين في الإقليم"(7).

- **الهجرة الدولية**: وهي هجرة من بلد إلى بلد آخر، فهي شكل من أشكال الهجرة الخارجية التي ترتبط تجلياتها بالتشريعات الليبرالية إلى حد ما في ميدان الرحيل والاستقبال، ومن ناحية أخرى لا تكون الدوافع هنا اقتصادية، بل تكون أيضاً دوافع سياسية، وإلى جانب الحركات الفردية توجد حركات جماعية تسببها مثلاً اضطرابات سياسية وإزالة الاستعمار، وتتخذ أحياناً شكل الانتقال القهري،

(7) برسا، معجم، ص329.

كما يحدث مثلاً في حال تغيير الحدود بين دول، و مُنْذُ الحرب العالمية الثانية أحدثت البلدان الأوروبية في سعيها إلى اليد العاملة هجرة مصدرها البلدان الأقل تطوراً، وهي هجرة اتخذت في الغالب طابعاً مؤقتاً، وتبعتها عودة إلى مسقط الرأس، وازداد مؤخراً حجم نزوح الكفاءات "نزوح الأدمغة" باتجاه البلدان التي توفر ظروف حياة وعملاً أفضل، وتلك الحركة، وإن كانت غير مهمة على الصعيد العددي، فإنها قد ألحقت الضرر بالبلدان التي حُرمت بهذه الطريقة من قسم من نخبتها(8).

إن التطرق لاصطلاحات "الهجرة الخارجية" و"الهجرة الداخلية" و"الهجرة الدولية" أمر يسري على واقع الهجرة بين الدول في الفترة الحديثة والمعاصرة، أما قبل ذلك فأزعم أنه يتعذر سريان تطبيق أيٍّ منها لغياب الشرط الرئيسي، وهو الدولة أو الكيان السياسي عموماً، وكما سنرى لاحقاً يتعذر الحديث عن أيٍّ من المفاهيم الثلاثة الواردة أعلاه في حالة "انتشار" أولاد آدم في الأرض، أو "تيه" بني قابيل (بني قين)، وغير ذلك من مثل هذه التحركات البشرية..

لذلك من المهم الالتفات إلى أن هذه الاصطلاحات لا يمكن سريانها إلا على العصر الحديث، أو بصورة عامة على عصر أو على منطقة أصبحت فيها الخريطة السياسية واضحة التقسيم إلى دول، أما عدا ذلك، فمن الميكانيكية الفجة بمكان أن نقسر الاصطلاح قسراً ليكون مرجعنا "سرير بروكوست"، فمثلاً عندما كانت بعض الدول اليمنية القديمة متزامنة، كما يذهب بعضهم، فمن العسير أن نطلق على الانتقال من دولة حضرموت إلى دولة قتبان مثلاً، بأنها هجرة خارجية، وقس على ذلك.

(8) برسا، معجم، ص329.

وما يمكن أن يلفت الانتباه هنا كذلك هو خروج الفرد أو الجماعة (عائلة كانت أو مجموعة قبلية) من أرض القبيلة إلى أرض قبيلة أخرى لأي سبب كان؛ ونحن نعلم أن القبيلة يمكن أن تعد كياناً سياسياً بدائياً أو أولياً ولكن بدون دولة، وعلى ضوء هذه الحقيقة يمكن اعتبار هذا الانتقال من أرض قبيلة إلى أخرى للعيش الدائم هو من أصناف الهجرة، والمرجع في هذا الصدد هو هجرة الرسول (ص) من مكة إلى يثرب، فالأمر سيان، سواء أكان الانتقال من بلدة إلى أخرى أم من مطارح أو منازل الجماعة القبلية إلى أخرى، وهذا الصنف من الهجرة، حتى وإن كان لا يمتثل لمعايير "الهجرة الخارجية" الحديثة الموصوفة أعلاه، فهو بها أشبه.

وإلى جانب هذه الأصناف من الهجرة، يتطرق القاموس إلى أصناف أخرى، وما يهمنا هنا منها الآتي:

- **الهجرة الحاصلة**: وهي هجرة تنطلق من مكان محدد، بحيث يكون مقصدها هو المقصد النهائي لسلسلة هجرات ابتدأت في ذلك المكان. فإذا كان مهاجر يقطن في (أ) وهاجر على التوالي إلى (ب) و(ج)... و(ي) كمحطة أخيرة، فالهجرة من (أ) إلى (ي) ستسمى هجرة حاصلة، وعموماً، يمكن القول إنه ما دام هذا المهاجر لم ينجز سوى هجرة واحدة، وهي تلك التي أوصلته إلى (ب)، فإن الهجرة من (أ) إلى (ب) هي الهجرة الحاصلة، وفي حالة حدوث هجرة عودة إلى (أ)، ستكون الهجرة الحاصلة مساوية لصفر[9].

وعلى الرغم من حداثة هذا التعريف، فإننا سوف نجد له صدى واقعياً عند الحديث عن بعض الهجرات اليمنية القديمة، لعل أهمها وأشهرها تلك الهجرة

(9) برسا، معجم، ص328.

التي حدثت إثر انهيار سد مارب، وكذا الهجرة الإسلامية، حيث انتقلت بعض الجماعات من مكان إلى آخر حتى استقرت في محطتها الأخيرة[10].

- **هجرة العودة**: وهي الهجرة التي تعيد المهاجر إلى المكان الذي انطلق منه، ويختلف تحديد مكان الانطلاق تبعاً لإطار الدراسة، فإذا كانت الهجرات تدرس مُنْذُ ولادة الفرد، فستكون هجرة العودة هي الهجرة التي ستعيده إلى مكان ولادته، وإذا كانت الهجرات تدرس في خلال فترة محددة من حياته، فسيكون هناك هجرة عودة إذا أعادت الهجرة الأخيرة في تلك الفترة المهاجر إلى مكان إقامته في بداية الفترة نفسها[11].

وليس لهذا الصنف من الهجرة محل في نطاق الهجرة التي يتطرق لها هذا التمهيد (الهجرة قبل الإسلام والهجرة الإسلامية)، باستثناء ما حصل لأبناء نوح - حسب الأسطورة - كما هو في عنوان "نوح والهجرة"، غير أنه ربما يكون قد حصل هذا الصنف من الهجرة في الهجرات اللاحقة.

- **الهجرة الكلية**: يشير هذا الصنف من الهجرة إلى إقليم محدد والفترة المعينة، لتحديد مجموع حالات رحيل ووصول المهاجرين في ذلك الإقليم، ومع الهجرة الكلية يتمثل الهدف في قياس أهمية الحركات التي تحدثها الهجرات؛ ولهذا السبب لا يدخل البعض سوى الهجرات الخارجية، في حين يأخذ البعض الآخر في الاعتبار الهجرات الداخلية، وفي هذه الحالة الأخيرة تساوي الهجرة الكلية مجموع الهجرة الخارجية من جهة، وضعف الهجرة الداخلية من جهة أخرى[12].

---

(10)أنظر أدناه في عنوان "الهجرة في الأسطورة" عند الحديث عن "خراب السد"، وكذلك "الهجرة الإسلامية".

(11)برسا، معجم، ص330-331.

(12)برسا، معجم، ص331.

وبطبيعة الحال، لا تمكن معطيات الهجرة التي يتطرق لها هذا التمهيد تحديد الهجرة الكلية، لأنه ليس بالإمكان تحديد الهجرة الكلية، وهذا مع العلم أنه – كما سبقت الإشارة – يكاد يكون محسوم أمر من عاد إلى موطنه في الهجرات التي حصلت قبل الإسلام وفي صدر الإسلام.

إلى ذلك، لا بد من إضافة الصنفين: **الهجرة الجماعية** و**الهجرة الفردية**، حيث إن هذين الصنفين، هما من المعلومات العامة الأكيدة، ويترددان في الهجرة اليمنية القديمة والحديثة.

**الهجرة والبداوة:**

للحديث عن الهجرة، لا بد بالطبع من الإطلالة على "الاصطلاحات المجاورة" – إن صح التعبير – التي تتضمن الانتقال من مكان إلى آخر لأي سبب كان، فإذا كان قاموس "مصطلحات الديموغرافيا" قد أشار ـ كما أسلفت ـ إلى "أن حالة التنقل شبه الدائمة لبعض الأشخاص (بدو رحل، بحارة) لا تسمح بأخذهم في الاعتبار في دراسات الهجرة"، فإن أهمية علاقة البدو بالهجرة لدى بعض الشعوب التي تميزت باتساع ظاهرة البداوة ـ كما هو الحال لدينا نحن العرب ـ تدعو إلى إيلاء اهتمام يليق بموضوع علاقة البداوة بالهجرة.

وفي هذا السياق، يسلط الدكتور محيي الدين صابر ضوءاً مفيداً على علاقة البداوة بالهجرة، فيشير إلى أن "فكرة التنقل والتحرك التي يقوم عليها نمط الحياة البدوي قد تفضي إلى شيء من اللَّبس حول مفهوم البداوة، ومفهوم الهجرة؛ لأن هناك تداخلاً في واقع الأمر بين الظاهرتين؛ فعلى الرغم من أن الهجرة تفترض نقطة انطلاق وبداية ثابتة في كل الأحوال، سواء أكانت الهجرة دائمة أم مؤقتة، وعلى الرغم من أن نقطة الانطلاق في حالة البداوة شبه دائرية من حيث إن كل مستقر يمكن أن يكون في الوقت نفسه مهجراً، وكل مهجر

مستقراً، فإن الفرق الجوهري في رأينا بين الظاهرتين هو أن البداوة نمط حياة دائم متكامل.. والهجرة تفترض في أدنى مستوياتها لوناً من التماس الحضاري والاحتكاك الاجتماعي بمجموعة أخرى، تقوم فيها حالات الأخذ والعطاء والتكيف.. أما في البداوة، فالمجتمع كله بمقوماته المادية من البشر، وبمقوماته الاجتماعية من نظم تنتقل معاً، فهي تنتقل من نفسها إلى نفسها، إذا صح مثل هذا التعبير"[13].

وينتهي صابر إلى أنه: "من هنا نخلص إلى التنقل الذي تقوم عليه البداوة، تنقل كمي وليس تنقلاً نوعياً، بينما نجد أن التنقل الذي تقوم عليه الهجرة هو في الغالب تنقل نوعي، ينتقل به المهاجر من نمط حياة إلى نمط آخر، أو من نوع من العلاقات إلى نوع منه آخر". ويواصل صابر بأنه "من هنا ينبغي أن نشير إلى حقيقة مهمة تتولد عن هذا التصور للبداوة، وهذه الحقيقة هي أن التنقل البدوي ليس مقابلاً لغوياً، وليس بديلاً اجتماعياً لمعنى عدم الاستقرار، وبعبارة أخرى، فإن البدو الرحل ينبغي أن يُنظر إليهم بأنهم مستقرون اجتماعياً، فهذا النمط من الحياة يتضمن في حد ذاته معنى الاستقرار.. وهو ليس جديداً على المكان الجديد، إنما ينزله منزل المقيم، لا منزل الطارق العابر"[14].

كما يتطرق صابر لاصطلاحي: "التوطين" و"التهجير"، فيشير إلى أن "التوطين كعملية بناء جديد متكامل لنمط جديد من الحياة لمجموعة بدوية يختلف عن عملية التهجير الجماعي لمجموعة من الناس من منطقة إلى أخرى، مع قيام التشابه المظهري بين العمليتين.. فالتهجير يطلب لتحسين نمط الحياة، بينما يطلب التوطين أساساً لتغيير نوع الحياة، فالراعي حين يوطن زراعياً

(13) صابر، محيي الدين ومليكة، لويس كامل: البدو والبداوة- مفاهيم ومناهج، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1986م، ص18- 19.
(14) صابر ومليكة، البدو، ص19- 20.

يصبح مزارعاً.. فالتوطين تغيير نوعي، على حين يكون التهجير تغييراً درجياً في نمو الحياة، ومع هذا فإن التهجير يلتقي مع التوطين في سائر العمليات الأخرى من حيث فنية إحداثه من الناحية الاجتماعية والإدارية والفنية.. إلخ[15]، على ألا يغيب عن البال أن كلاً من التوطين والتهجير عملية قسرية مفروضة على الجماعة المعنية، بصرف النظر عن مدى وجاهة تنفيذها، وأنها تجري في المصلحة الوطنية العامة، وكذا تصب أيضاً في مصلحة الجماعة، حتى وإن أظهرت هذه الجماعة معارضتها لأيٍّ منهما.

**الهجرة في اليمن القديم:**

للهجرة أساطير وخرافات وأخبار وتاريخ.. تتداخل فيها الحقيقة بالمجاز، بالخيال، بالخرافة.. إضافة إلى هذا الصنف من الهجرة، نجد الهجرات التي تشير أو تلمح إليها بعض المعلومات عن البيئة الطبيعية، والتي بدورها لا تلاقي إجماعاً من قبل الباحثين والمهتمين بهذا الشأن، وأود لفت الانتباه هنا إلى أنني غامرتُ وصنفتُ الهجرة القديمة قبل الإسلام إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

الهجرة الأسطورية، والهجرة الظنية أو الفرضية، والهجرة الحقيقية.

فـ"الهجرة الأسطورية"، هي تلك الهجرات المزعومة التي تتطرق إليها المرويات والأخبار المتناقلة عبر الأجيال، ولكنها تخلو من أية معطيات خارج نص الرواية أو الخبر. ولعل أهم هذا الصنف من الهجرة ما جاء في "التيجان".

الصنف الآخر هو "الهجرة الظنية" أو "الفرضية"؛ بمعنى أنها هجرات تنتمي إلى "التاريخ الظني" أو إلى عالم الفرضيات التي تتكئ على بعض المعطيات المتناثرة هنا وهناك، ولكنها ليست قادرة على إعطاء جواب حاسم

(15)صابر ومليكة، البدو، ص52- 53.

يقطع الشك باليقين بشأن تحققها، ومن ذلك، تلك الهجرات التي يُشار إلى حدوثها إبان العصر المطير بعد انحسار جليد، قبل حوالي عشرة آلاف عام.

الصنف الثالث وهو الهجرة الحقيقية، فهو يضم كل الهجرات التي تحققت في الماضي، قبل الإسلام، وتمتلك المعرفة عنها أدلةً وبراهينَ أكيدة مؤكدة بحدوثها.

وإذاً يُفهم من "الهجرة الأسطورية" أنها، ضمن سمات أخرى، هي أقدم من "الفرضية"، فذلك سمة عامة، ولو أن ذلك لا يسري هنا في هذه الدراسة على كل الهجرات القديمة؛ ذلك أننا سنجد أن بعض الهجرات، كالهجرة التي أعقبت خراب سد مارب، ليس حولها أي شك في حدوثها، ولكن حيكت حولها أخبار من قبيل الأساطير؛ فلذلك جعلتها ضمن "الهجرات الأسطورية".

وأعترف أن هذا التقسيم إلى "أسطوري" و"ظني" ليس محكوماً بمعايير علمية صارمة، وإن غامر أحدنا إلى صياغة "معايير علمية صارمة" تبين حدود كلٍّ من "الأسطوري" و"الفرضي".. والحقيقة أنني أنا من غامر وقسم الهجرة اليمنية القديمة إلى هذين الصنفين، مع علمي الأكيد أن التداخل بينهما يطغى على الحدود الفاصلة بينهما.

**الهجرة في الأسطورة:**

قبل تناول الهجرة في الأسطورة، أحسبه من المفيد، بل من المهم تسليط الضوء على مفهومي: "الأسطورة" و"الخرافة" وعلاقتها ببعضها، سواء على الصعيد اللغوي أم على الصعيد الاصطلاحي؛ وذلك لما بينهما من علاقة وثيقة تقود في الكثير من الأحايين إلى سوء فهم.

**تعريف الأسطورة والخرافة:**

لنبدأ بالمعنى اللغوي الذي يهمنا منه الآتي: سطر يسطر إذا كتب.. وإسطارة بالكسر وإسطير وأسطرة وأسطور وأسطورة بالضم إذا جاء بالأحاديث تشبه الباطل: يقال هو يسطر ما لا أصل له، ويقال سطر فلان على فلان إذا زخرف له الأقاويل ونمقها.. والأساطير الأباطيل، والأساطير أحاديث لا نظام لها[16]. أما الخرافة فهي الحديث المستملح من الكذب وكل ما يُتعجب منه[17].

إذن هذا هو المعنى لغةً، وفيما يهم موضوعنا ليس ثمة تباين مهم فيما بين المعنى في اللفظتين.

وبشأن المعنى الاصطلاحي، فقد ذهب المهتمون من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء النفس والأنثروبولوجيين مذاهب شتى.. وبإمكان القارئ العودة، مثلاً إلى "الموسوعة الفلسفية العربية"[18] ليقف على مدى الغموض والاضطراب والتنوع في الآراء والفرضيات، مع الإشارة إلى أن ما جاء في الموسوعة المذكورة لا يفيد موضوعنا قيد الدرس.

ومن اطلاعي على ما كتب في هذا الموضوع، أزعم أن المؤرخ اللبناني الشهير كمال سليمان الصليبي في مقدمة كتابه "خفايا التوراة"، يقارب موضوع الأسطورة والخرافة على الصعيد التاريخي بما يمكن أن يساعد على توضيح العلاقة بين الأسطورة والخرافة، وموضوعنا (الهجرة في الأسطورة)، يقول الصليبي: إن "هناك حقيقة التاريخ وهناك حقيقة الأسطورة، وفي كلتيهما تصوير للواقع وإن اختلفت طبيعة هذا التصوير، إن التاريخ يعتمد الدقة في

(16) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام، الكويت، ج3، ص267.
(17) ابن منظور، لسان العرب، مادة "خرف" ج9، ص65-66.
(18) مادة "أسطورة"، ج1، ص67- 69.

تحري الحقائق، ويربط بينها مستعيناً بالدليل والمنطق، والأسطورة تطلق العنان للخيال، فتأخذ مادة التاريخ وتنسج منها ما تنسج من أقاصيص دون المساس بجوهرها، وفي الأسطورة تنقلب الأقوام، والأمم، والقبائل، والبلدان، والحواضر إلى شخصيات تحمل أسماءها وتعكس طبائعها: إلى رجال ونساء، إلى آلهة ذكور وإناث إن التاريخ يتحدث عن تحالفات سياسية وأحلاف قبلية، أو عن هجرات جماعية ونزاعات وحروب بين الشعوب والأمم والحواضر، فتتحول التحالفات في الأسطورة إلى صداقات بين أبطالها، وتصبح فيها الأحلاف القبلية أعراساً، والهجرات الجماعية رحلات في المجاهل، والنزاعات السياسية مخاصمات أو طلاقاً، والحروب مبارزات، والأسباب السياسية أو الاقتصادية لهذه النزاعات والحروب قضايا عرض أو شرف أو كرامة"[19].

ومن المفيد الاطلاع على ما جاء به الباحث د. محمد عبد المعيد خان في كتابه "الأساطير والخرافات عند العرب" لتسليطه المزيد من الضوء، من وجهة نظر موضوعنا، حيث يقول خان: "إن تعريف الأساطير التي تشمل بعض مميزات مشتركة بين أمم مختلفة صعب كل الصعوبة؛ نظراً لتقاليد وراثية نقلت إليهم من عصر يسمى في الاصطلاح الحديث، عصر توليد الأساطير (Mythopoec Age)، وفي هذا العصر يماثل العصر الحجري والحديدي في تمثيله طوراً من أطوار ارتقاء الفكرة الإنسانية، أو قل إنه وظيفه من وظائف الذهن الإنساني؛ لأن هناك أساطير صنعت واخترعت في عصر التاريخ أيضاً"[20]. ثم يحاول تلخيص رؤيته إزاء تعريف الأسطورة، فيقول إنه "في

(19) الصليبي، كمال: خفايا التوراة وأسرار شعب إسرائيل، دار الساقي، بيروت، ط3، 1994م، ص21- 22.

(20) خان، محمد عبدالمعيد: الأساطير والخرافات عند العرب، دار الحداثة، بيروت، ط3، 1981م، ص16.

جملة القول: إن العلماء ذهبوا في تعريف الأسطورة مذاهب شتى: فمنهم من رأى في الأساطير حكايات القدماء في الدين، مثل زينوفانيس، ورأى سقراط أن صفات الآلهة يمكن اكتشافها من تحليل أسماء الأصنام، ومنهم من ذهب إلى استنباط فلسفة الأولين منها، مثل تياجنس الذي سلك مسلك أصحاب التشبيه والمجاز، فقال مثلا: إن المقاتلة بين الآلهة ليست بمقاتلة حقيقية، بل يُعبَّر بها عن التنازع بين عناصر مختلفة، مثل الهواء والماء، والنار والتراب، أو بين عواطف نفسانية مثل الحب والعداوة، ومنهم من قال إن الأسطورة هي التاريخ في صورة متنكرة، ومن هذا يظهر أن كل واحد من العلماء اختار نوعاً من أنواع الأساطير، ولم يضع تعريفاً جامعاً مانعاً للأساطير بأسرها"[21].

ولكن مع ذلك، ولتوضيح حدود وأبعاد مفهوم الأسطورة الذي يهمنا؛ أي مفهوم الأسطورة التاريخي، يجتهد الصليبي فيقارن الأسطورة التاريخية ببعض ما يجاورها من فنون الأدب، فيقول: "إن الأسطورة تخدم الغرض نفسه الذي يخدمه التاريخ.. والأسطورة تختلف عن القصة العادية التي يختلقها القاص، فلا تختلق أسماء أبطالها، بل تأخذها كما هي من مادتها التاريخية.. والأهم أنها لا تختلق جغرافيتها، ولو فعلت ذلك لزالت عنها صفة الأسطورة"[22].

وبصدد الفرق بين الأسطورة والخرافة، يقول كمال الصليبي إن "الخرافة هي التي درجنا على تسميتها بالميثولوجيا. والخرافات هي ضرب من الأساطير مع فارق مهم في المضمون، فالأسطورة كما قلنا. هي معالجة شعرية خيالية لمادة التاريخ، أما الخرافة فالمادة فيها ليست تاريخية بقدر ما هي فلسفية تأملية، فبينما تحاول الأسطورة تصوير واقع المجتمعات البشرية على ضوء ماضيها

(21) خان، الأساطير، ص16- 17.
(22) الصليبي، خفايا، ص21- 22.

ـ وهذا ما يفعله التاريخ ـ تختص الخرافة بمعالجة المسائل الأساسية التي لا يتعرض لها التاريخ، ومنها مسألة الكون، والخليقة، وبدايات المجتمع والنظم والمؤسسات الاجتماعية والطقوس والعبادات والأعراف والتصرفات البشرية وما إلى ذلك؛ مما يجعل مضمونها أقرب إلى علم الأنثروبولوجيا منه إلى مضمون علم التاريخ"[23].

وعن لغة الخرافة، يقول الصليبي إن "لغة الخرافة ليست لغة البيان، بل لغة المجاز، وما من خرافة إلا وتقول الشيء الواحد في حرفيتها، وتقول الشيء الآخر في مجازها، فتكون في حرفيتها قصة مسلية لعامة الناس، ويكون في مجازها لغز عميق لا يقف على سره إلا العارفون منهم.. وذلك بقراءة ما بين السطور"[24].

إن ما يهمنا هنا أن الأسطورة – عند الصليبي – تتضمن في جوهرها حقيقة تاريخية، بينما الخرافة تعمل على تفسير الحقائق الكونية والتاريخية والاجتماعية التي تتضمنها الأسطورة، وبكلمة: الخرافة تزعم تفسير الأسطورة.

غير أن التعامل مع الأسطورة يختلف من باحث إلى آخر، فإذا كان بعضهم، كما هو الحال مع الصليبي مثلاً، ينظر للأسطورة إنها نص يحتوي حقيقة تاريخية ما – ونحن هنا بصدد الأسطورة التاريخية – فإن بعضهم لا يروق له ذلك، على اعتبار أن الأسطورة نص ليس له شأن بالحقيقة التاريخية، ويعبر عن هذه النظرة وانتقادها الباحث المعروف فاضل الربيعي في كتابه "إرم ذات العماد" في قوله: "إن نظرة الكثير من معاصرينا ممن يعملون في حقل معالجة النصوص القديمة تتسم ـ ويا للأسف ـ بقدر غير لائق أحياناً من الازدراء

(23) الصليبي، خفايا، ص25.
(24) الصليبي، خفايا، ص183.

والاستخفاف حيال ما يبدو في النهاية تصورات أسطورية، وفي حالات غير قليلة تنقلب هذه النظرة إلى استخفاف بالعلم، فكل ما هو أسطوري ـ طبقاً لهذه النظرة ـ هو خرافي، وهذا خطأ منهجي فاضح؛ لأنه لا يميز بين الخرافة والأسطورة والحكاية والمرويات"[25].

ثم يتطرق الربيعي لأهم دلالة للأسطورة – كما يعتقد – ليصل إلى أن ما يرويه عبيد بن شرية الجرهمي، الوارد في "التيجان"، خير تعبير لهذه الدلالة؛ حيث يقول الربيعي إن "العرب تحبذ وصف مثل هذه الأساطير بكلمة (الخبر، الأخبار) تمييزاً لها عن الحكايات ذات الطابع الخرافي.. وإن الدلالة العميقة للأسطورة تكمن في الغالب الأعم خارج وظيفتها الدينية المباشر، وهذا ما قامت به، على أكمل وجه رواية عبيد بن شرية الجرهمي" [في كتاب "التيجان"][26].

يشرِّق بالباحث الحديث عن الهجرة اليمنية القديمة في الأسطورة اليمنية ويغرِّب به في سماء ملفوفة بضباب كثيف من الأساطير والخرافات والروايات والحكايات والأخبار المتلاطمة، والمتعارضة بعضها ببعض.. وحركة الهجرة المقصودة هي ذات الاتجاهين: من اليمن إلى خارجها، ومن خارج اليمن إليها، وعلى ضوء هذه الحركة سوف نكتشف، ضمن أمور أخرى ما إذا كانت اليمن

(25) الربيعي، فاضل: إرم ذات العماد- من مكة إلى أورشليم- البحث عن الجنة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2000م، ص285.

(26) الربيعي، إرم، ص32- 33. يذهب الربيعي أنه "لأجل فهم أعمق وأكثر جذرية، يتعين، عند دراسة العرب العاربة (البائدة)، أي القبائل والجماعات البشرية التي كفت عن الوجود في وقت من الأوقات، ربط هذه الدراسة بعمق سوسيولوجي، مقاصده المباشرة تشريح (مجتمع القبائل) في ضوء ما توفره المرويات القديمة والأساطير والأركيولوجيا من معطيات ومعلومات.. ذلك أن الأساطير، في نهاية الأمر، تعبر بدرجة شديدة الشفافية عن النظام الثقافي للمجتمع أياً كانت درجة تطوره، بل إن فهم هذا المجتمع فهماً صحيحاً يتطلب في المقابل فهم أساطيره بما أن الأساطير هي (الخزان) الحقيقي للمجتمع القديم". (نفسه، ص283).

لم تكن منطقة تقتصر على طرد سكانها إلى خارجها، وإنما كانت أيضاً تستقبل وافدين إليها من خارجها.

**هجرة بني آدم:**

بحسب ما يسوقه وهب بن منبه في "التيجان" أنه مُنْذُ البدء كان الانتشار في الأرض.. كانت الهجرة، حيث قال وهب: إن آدم غرس الثمار التي هبط بها من الجنة، فأول ما غرس بالبلد المقدس ثم انتشر بنو آدم إلى الجزيرة وإلى بابل وإلى اليمامة وإلى الطائف، وبلغوا البحرين يغرسون الثمار، وبلغوا اليمن وعمان يغرسون الثمار، ويحفرون الأنهار، ويبنون المصانع، وينحتون الجبال(27).

وبمقابلة هذا الانتشار أو الانتقال لبني آدم مع مفهوم الهجرة، نجد أن هذا الانتشار لبني آدم ينطوي تحت مفهوم الهجرة، وأزعم أن الهجرة، بمعنى المفهوم الدقيق الوارد أعلاه – بحسب نص وهب بن منبه – قد شرعت مُنْذُ بدء الخليقة على الأرض.. ولكن، بالطبع، بدون تحديد ما إذا كانت هجرة "داخلية" أو "نازحة" أو "خارجية"، ويبدو لي أن تلك الهجرات تقع خارج التصنيف الوارد أعلاه، مع ملاحظة أن بني آدم الذين يذكرهم وهب بن منبه انتشروا من البلد المقدس إلى كل المنطقة التي يذكرها بما فيها اليمن، ولو أن القارئ لا يعرف عن ذلك الجيل أو تلك الأجيال التي انتشرت.

إذا كان وهب بن منبه قد أغفل أو كان يجهل ما حل ببني قابيل، فإن التوراة، وربما روايات لشعوب أخرى قد ذكرت مصيرهم، ولعل كمال الصليبي أفضل من يغطي الموضوع، كما سيأتي.

---

(27) ابن منبه، وهب: التيجان في ملوك حمير، مركز الدراسات والبحوث اليمني، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط3، 2008م، ص29.

ولكنني في البداية أسارع إلى القول بأنه لا بد من الإشارة المهمة إلى أن كمال الصليبي يقرأ التوراة عن طريق ترجمته هو، وليس بالاعتماد على الترجمات الشائعة التي يعتقد الصليبي أنها غير دقيقة، وبشأن رواية هابيل وقايين (أي قابيل) يحاول الصليبي تفكيك الرواية الممزوجة بالخرافة – بحسب رأيه – فيصف الصراع الناشب بين الأخوين بأنه تعبير عن الصراع التقليدي بين المزارع (قايين) والراعي (هابيل)، وعندما جاء الرب يهوه ليسأل قايين عن مصير هابيل، تهرب من الجواب، "فقال لا أعلم. أحارس أنا لأخي؟". فقام الرب بإنزال اللعنة على قايين، وجعله تائهاً في الأرض[28].

وتستمر الأسطورة التوراتية فتتحدث بإسهاب عن ذرية قايين؛ أي عن تفرعات شعب "القين"، والانتشار الجغرافي لأهم القبائل التي كان يتكون منها، وكان "القين" من الشعوب المعروفة في غربي الجزيرة العربية، إن لم يكن أيضاً في أماكن أخرى منها في زمن التوراة، وهم مذكورون باسم "القينيين" (بالعبرية: قيني) في سفر التكوين، وفي أسفار أخرى.. ويذكر سفر التكوين انتقال قايين من أرض عدن شرقاً إلى أرض "نود" التي تشير في الخرافة إلى أرض "التيه"، أي إلى البادية التي تلي وادي بيشة إلى الشرق، والتي تشير في الأسطورة إلى أرض "النودة"، أي إلى الموطن الأصلي لشعب القين في اليمن. ولعل القينيين كانوا في البداية يسكنون وادي قاينة (أيضاً) في جنوب اليمن، بناحية عدن الساحلية هناك [إذا كان المقصود "قنا" فهو ميناء يمني قديم شرقي عدن، وعدا ذلك فلم أجد الموقع المذكور في "وصف جزيرة العرب" للهمداني،

(28) الصليبي، خفايا، ص35. وربما كان في هذه القصة ما هو أعمق من ذلك. وبرأيي أن هناك لغزاً خفياً فيها يشير إلى نوعين من العبادات القديمة في جزيرة العرب: نوع يجيز لأتباعه أكل اللحوم، ونوع نباتي لا يجيز ذلك. وكانت عبادة يهوه تحبذ أكل اللحوم وتشدد على أهمية تقديم القرابين منها، وتعتبر النباتية في الدين بدعة مكروهة. (نفسه، ص36).

ولكني وجدت ما هو قريب منه، ولكن ليس بناحية عدن]، ثم انتقلوا منها إلى النودة في شمالي البلاد، وفي الآية [التوراتية] المذكورة إشارة خفية إلى هذا الانتقال، وبعد ذلك تركز الأسطورة على تشعب القينيين واستقرار القبائل التي تفرعت منهم في مناطق مختلفة من شبه الجزيرة العربية[29].

وتزوج قايين وأنجب ابناً اسمه "حنوك"، ثم بنى مدينة وأسماها أيضاً "حنوك"، مطلقاً عليها اسم ابنه، أما حنوك بن قايين، فأنجب ولداً اسمه "عيراد"، ويتضح من ذلك أن الانتقال الأول لشعب القين كان من أرض النودة باليمن شمالاً إلى مرتفعات عسير: أولاً إلى الحنكة في منطقة ظهران الجنوب، ثم آل عِراد، إلى الشمال من ظهران الجنوب، في جوار مدينة أبها.. وكذا انتشروا في أماكن أخرى[30].

واضح أن الانتشار؛ أي الهجرة، قد أصيب بها قابيل (قين) وذريته، وهو ما أطلق عليه "التيه".. وأود لفت الانتباه بالتذكير بأنه لا يجوز البحث عن منطق ما لسير الأحداث الواردة أعلاه، وكذا ما سيرد أدناه، أما الحقيقة، أو بالأصح شيء من الحقيقة، ربما يكون مواراباً خلف هذه الجملة أو تلك.

وقبل مواصلة تتبع الهجرات الأسطورية، يبدو أنه من المفيد بل من الضروري الإطلالة على بعض الآراء التي تحاول جاهدة تفسير "سلسلة لا تنقطع من المرويات عن هجرات جماعية كبرى انطلقت من جنوب غرب الجزيرة العربية ووسطها باتجاه الشام والعراق القديم ومصر"[31]، ويذهب الربيعي إلى أن ثمة "منبعاً هو الأرضية المشتركة لكل المعتقدات القديمة التي تركت على أساسها سائر "ثقافات الهجرة" المؤسسة لأساطير الانتقال والترحال

(29)الصليبي، خفايا، ص38- 39.
(30)الصليبي، خفايا، ص39.
(31)الربيعي، إرم، ص133.

من مكان إلى آخر، وهي في أساسها الأسطورة الأكثر ديناميكية في هذه الثقافات: "العودة إلى الجنة".. والبحث عن المدينة الذهبية العجائبية، والعثور على "مدينة أسطورية" [32]، إلا أن الربيعي من جهة ثانية، يبرز العلاقة بين "المدينة" و"المقدس"[33]، فيذهب إلى أن "هذا النزاع المتواصل والهجرات المتواصلة للقبائل، بحثاً عن المكان المقدس لا يمكن تفسيره استناداً إلى نظرية الصراع حول مصادر الحياة الطبيعية، والأجدر بنا أن نفسره على أساس الطموح إلى فرض النفوذ على المكان المقدس، وإلا لكان علينا أن نفكر على العكس من ذلك، إذا ما كان الأمر متعلقاً بمصادر الحياة الطبيعية؛ أي أن تهاجر قبائل الحجاز الرعوية صوب جنوب غرب الجزيرة لتنازع أهلها على مصادر الثراء والازدهار؛ إذ كان الجنوب مزدهراً يومئذٍ بينما ظل الشمال يرزح تحت شروط حياة قاسية؛ ما بدا أن الشماليين يملكونه كامتياز إلهي تهفو قلوب الجنوبيين لامتلاكه، وليس الازدهار الطبيعي بل، المكان المقدس، وهذا وحده يفسر السبب الحقيقي لكل النزاعات الضارية حول مكة، والحملات الحربية المنظمة ضدها من قبل الملوك الحميريين والأحباش، لا القبائل وحدها"[34].

ويقدم الربيعي "خلاصة أولية تسمح بالقول: إن المكان المقدس هو المكان الوحيد في معظم الميثولوجيات الذي يتعين إعطاء أرفع تفهم ممكن لظروف انبثاقة الأسطورية بما هو مكان لولادة تجمع بشري ما، وازدهاره؛ فحول الكعبة التي لم تكن سوى بقعة جرداء قاحلة، تفجر نبع الماء المقدس (زمزم - شباعة) ليجذب الجماعة التائهة في الصحراء ويعيد توطينها، وما دام المقدس في تجليه وحضوره الكلي في المكان يمتلك جاذبية قصوى وغير محدودة في أي نطاق

(32)الربيعي، إرم، ص134.
(33)الربيعي، إرم، ص171- 176.
(34)الربيعي، إرم، ص154.

على استقطاب الجماعات الأخرى التائهة والمنفية عن أوطانها، فإن نظام التحريم (التابو) كنظام ثقافي يقيد أي مسعى بشري مهما كانت قوته لاختراق حدود هذا المكان سوف ينبثق هو الآخر كحيز منافس؛ ولذا لن نفاجأ بنمط النزاعات المسلحة والدامية التي ستجد الجماعة نفسها وهي تغرق فيها بالتعاقب ودورياً؛ لأن الأمر يتعلق بالدنس؛ أي بتلويث المكان، وما يقوله الإخباريون القدماء يقطع الشك باليقين في هذا الصدد؛ إذ دارت المنازعات برمتها حول مسألة "الاستخفاف" بهيبة المقدس بعد تعاظم هيبة الجماعة المسيطرة على مكانه، حيث إن المقدس يشحن كل جماعة تدير شؤون مكانه بقوة صادرة عنه فتستحل "أموراً عظاماً في الحرم" بحسب تعبير الإخباريين، وفي هذا تكرار لنمط الخطيئة الأولى، ومن جديد يتم النفي، إذ تأتي جماعة متضايقة من "فائض القوة" فتبادر إلى مقارعة الطغيان وتطرده من فضاء المقدس(35).

بيد أن الباحث فاضل الربيعي يقوم في كتابه "شقيقات قريش"، بصياغة علاقة بين الهجرة أو الترحال من جهة، وحدوث المجاعات من جهة أخرى، مع ظهور بيوت العبادة، فهو يتكئ على النصوص التوراتية التي تتحدث عن "مجاعة "أرض كنعان"، و"كل الأرض"، فهي تتحدث عن مجاعات شديدة ضربت سلسلة متتالية ومتعاقبة سائر مواضع الاستقرار التاريخي.. وتتحدث، في الوقت ذاته عن هجرات مستمرة وانزياحات لقبائل و"أبطال"، حيث إن مرويات التوراة هذه تتحدث عن تدفق متواصل لموجات مهاجرين جياع صوب الأماكن الخصبة، وعن ظهور أماكن عبادة وأنساب، كما هو الحال مع هجرة إبراهيم (إبرام)(36). وقبل ذلك كان قد ذهب إلى أن "كلاً من الإخباريات العربية

(35)الربيعي، إرم، ص158- 159.
(36)الربيعي: شقيقات قريش- الأنساب الزواج والطعام في الموروث العربي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2002م، ص161- 162.

والتوراة، تربط بين حدوث مجاعة كبرى، وبين ظهور قوائم الأنساب من جهة، وبينهما وبين الهجرات المستمرة للجماعات والشعوب القديمة من جهة أخرى؛ ولذلك تظهر في النصين التوراتي والعربي على حد سواء إشارات غنية بالرموز والدلالات عن سلسلة من ضربات هذه المجاعة، والأثر غير المتوقع الذي كانت تتركه في كل مرة يحدث فيها جفاف أو جدب أو قحط، يترافق معه انزياح جديد لجماعات قبلية مستقرة"[37].

وأنا هنا لا أود القول بأن ثمة تناقضاً عصياً على الحل فيما يسطره الربيعي بشأن سبب الهجرة، ولكن ثمة بعض الاضطراب الذي هو بحاجة إلى توضيح للتمييز، زماناً ومكاناً وشروطاً عينية، بين الهجرة بسبب الجفاف والقحط والجدب وما يسببه ذلك من مجاعات من جهة، والهجرة بسبب البحث عن المكان المقدس – بحسب الربيعي – من جهة أخرى.

**نوح والهجرة**:

إنه لأمر مفاجئ، بل وغريب، أن يعقد المرء علاقة بين الهجرة اليمنية القديمة من جهة، وطوفان نوح الشهير من جهة أخرى، وينبغي في البداية أن أذكِّر هنا وأكرر أن لا سبيل إلى نقل تصنيف الهجرة الوارد أعلاه والعمل على نشره ليغطي الهجرة القديمة، كما هو الحال في فقرة هذا العنوان (نوح والهجرة).

وبهذا الصدد يذهب القاضي الشماحي إلى أنه "من المسلم به الآن أن زمن نوح متقدم وعميق في القدم قد يتجاوز الخمسين ألف عام، وفي هذا الزمن ومعظم أقطار الدنيا في سراديب الجليد، بينما كانت الجزيرة العربية في نشوة الحيوية وصبا الحضارة، ومن هنا يمكن أن نحدد أن موطن نوح وقومه لا

(37)الربيعي، شقيقات، ص135.

يخرج عن اليمن فيما أراه، وعن حدود الجزيرة العربية والشام كما استرجحه الأستاذ عباس العقاد في مؤلفه "آثار العرب" صفحة (52)"[38].

وفي الوعي التراثي لبعض اليمنيين أن الطوفان حصل في المنطقة المحيطة بمدينة صنعاء، وعلى ضوء هذه الرواية يتحدث الوعي الجمعي اليمني بأن من بنى مدينة صنعاء هو سام بن نوح، ولذلك يطلق عليها "مدينة سام".

إلى هذه الأسطورة ينضم كمال الصليبي الذي يذهب إلى صياغة فرضية حصول طوفان نوح في اليمن، يشير كمال الصليبي إلى أن ثمة بضع طوفانات ترويها الروايات؛ فإضافة إلى الرواية التوراتية يقف المرء على روايات أخرى، وهي تعبر عن تقاليد لحضارات مختلفة عن فيضانات عمت البشر بسبب سوء أعمالهم، ومن هذه الروايات: الرواية الصينية، وروايات شعوب جزر المحيط الهندي، والرواية العراقية في ملحمة جلجامش.. وعند النظر في الرواية العراقية، نجد أن الفيضان العراقي لم ينجم عن فيضان الأنهار بسبب ذوبان الثلوج في الجبال أكثر منه بسبب المطر الغزير، وإنما كان بسبب سيل عرم ناتج عن مطر عظيم[39]. ومثل هذا السيل ليس مألوفاً في العراق، بل هو من سمات المناطق الغربية من شبه جزيرة العرب، حيث ليس هناك أنهر تفيض، ولا ثلوج تتراكم في الجبال ثم تذوب فتحدث الفيضانات في الأنهر، كما هو الحال في العراق؛ ولذلك فليس هناك إطلاقاً ما يبرر الاعتقاد بأن القصة العراقية للطوفان هي الأصل الذي أخذت عنه القصة التوراتية، بل هناك كل ما يبرر القول بأن القصة العراقية هي القصة المنقولة لا الأصلية، وقد أخذت عن

(38) الشماحي، عبدالله عبدالوهاب المجاهد: الهجرة اليمنية من بون صنعاء إلى البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط1، 1976م، ص78.

(39) ويتفق هذا مع ما جاء في القرآن الكريم: {فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ (11) وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ (12)} (سورة القمر).

القصة الأقدم منها التي كانت رائجة في شبه الجزيرة العربية قبل أن تنتشر من هناك إلى العراق[40].

وفي سياق تفسير الطوفان، يذهب الصليبي إلى أن التسع القبائل التي تذكرها التوراة هي قبائل يمنية على ما يبدو، وقد عاشت قبل نوح؛ ولذلك "فلا بد من أن قبيلة نوح (في التهجئة التوراتية نح) كانت بدورها في الأصل من قبائل اليمن، اما اسم هذه القبيلة فهو مستمر في الوجود بشكله التوراتي تماماً في منطقة حضرموت بجنوبي اليمن [وتلفظ: نُوَّح، بتشديد الواو وفتحه]، وكذلك في منطقة المدينة من الحجاز بناحية خيبر، حيث هناك قرية اسمها نحا (نح)، وقبيلة تعرف باسم الناحيين (جمع النسبة إلى نح)، وبناء على ذلك يمكننا أن نفترض أن قبيلة نوح كانت في الأصل من قبائل اليمن، وقد تفرعت عنها هناك ثلاث قبائل أخرى بعد المائة الخامسة من تاريخها، وهي قبائل سام (شم)، وحام (حم)، ويافت (يفت)، ومازالت هناك في اليمن إلى اليوم قرية اسمها شُمّ (قابل مع شم)، ناهيك عن قبيلة تاريخية اسمها سُمي (سمي قابل مع شم)، وهناك أيضاً في اليمن وادي حام (حم)، وجبل وفيت (وفيت، قابل مع يفت) الأول، ويحمل اسم حام من بني نوح، والآخر اسم أخيه يافت، أضف إلى ذلك أن هناك تقاليد قديمة في اليمن تصر على اعتبار نوح وبنيه من أبناء البلاد، وتعزو إلى أحد أبناء نوح ـ وهو سام ـ بناء مدينة صنعاء"[41].

"وتفيد التوراة – كما يذكر الصليبي – بأن الأمطار التي أحدثت الطوفان في العام 600 من عمر نوح (أي من عمر القبيلة) استمر سقوطها أربعين يوماً وليلة، ولو دام سقوطها نصف ذلك الوقت، أو ربعه أو أقل، لكان أحدث فيضاناً

(40)الصليبي، خفايا، ص47- 48.
(41)الصليبي، خفايا، 52- 53.

عظيماً، ولا بد من أن أهالي تلك المناطق من الجزيرة العربية ـ حيث كانت تحدث مثل هذه الفيضانات ـ كانوا يحتاطون لها، فيصنعون طوافات من الأخشاب المطلية بالقار لاستعمالها في التنقل فوق المياه وقت الحاجة، ومن ذلك قصة الفلك الذي صنعه نوح، على ما تقول التوراة؛ تحسباً، وتضيف التوراة أن نوحاً صنع فلكه من "خشب جفر" عصا جفر، ولعل الترجمة الأصح "أشجار جفر"، ويعتقد علماء التوراة بأن لفظ جفر بالعبرية تعني نوعاً خاصاً من الخشب، مع العلم بأن هذه اللفظة لا ترِدُ في نصوص التوراة إلا هذه المرة الواحدة، والواقع هو أن جفر المذكورة ما هي إلا اسم موقع المرتفعات الشمالية الشرقية لليمن، حيث يبتدئ سيل وادي نجران، والموقع هذا مازال يعرف إلى اليوم باسم جَفَر، وفي هذا ما يشير إلى أن الطوفان الذي تدور حوله قصة نوح في التوراة هو حدث حقيقي حصل بالفعل في وقت ما قبل التاريخ، وقد كان حدوثه في وادي نجران، وهو من الأودية المعرضة طبيعياً للسيول، ويبدو أن الموطن الأصلي لقبيلة نوح كان على أطراف ذلك الوادي، فلما حصل الطوفان وأباد قراها هناك، اضطرت القبيلة إلى النزوح إلى مكان آخر، حتى استقرت أخيراً في ناحية خيبر بالحجاز"[42].

وينفي الصليبي أن تكون قصة نوح والطوفان التي نقرأها في سفر التكوين لقصة نوح – وهي التي طالما أخطأ اليهود والمسيحيون في اعتبارها جزءاً من سيرة نوح، بطل قصة الطوفان – ليست في الواقع إلا رواية محوَّرة عن قصة لا تمت بصلة إلى قصة نوح والطوفان، ولكن في التحوير ذاته الذي أدخل على القصة الأصلية ـ كما يلاحظ الصليبي- معلومات صحيحة عن التداخل الجغرافي بين وطن قبيلة يافت من جهة، ومواطن قبيلة سام من جهة أخرى،

(42)الصليبي، خفايا، ص54.

فهناك الإضافة التي أدخلت على القصة لتقول: "ليسهل الله ليافت فيسكن في مساكن سام".. واسم يافت هو إلى اليوم اسم جبل وفيت، من بلاد اليمن، وأن اسم سام (شم) هو إلى اليوم اسم قرية شُمّ هناك، والواقع الجغرافي هو أن اسم "شم" هذه هي من قرى الجوار المباشر لجبل "وفيت"، وبناءً على ذلك يمكن الجزم بأن قبيلتي: "وفيت" و"شم" (أي يافت وسام) كانتا في الأصل في جوار واحد"[43].

وإذا كان آدم هو أبو الإنسانية، فإن نوحاً هو الأب الثاني لها - بحسب المتعارف عليه- بعد أن أغرق الطوفان كل البشر، ولم يبق منهم إلا من كان معه في سفينته، وتذهب الروايات إلى أن أولاد نوح، وهم سام وحام ويافث، وبعد أن تكاثروا وأراد الله أن يفرقهم في البلدان، جمعهم الله في بابل بفضل الأرواح (أي الرياح) الأربعة[44]. غير أن بني سام تغلبوا في بابل على الناس وطغوا عليهم، فبعث الله هوداً نبياً في بابل، وبفضل الرياح خرج من بابل بنو حام الذين نزلوا اليمن (ولم يسم إذ ذاك "يمن")، ثم خرج بعدهم قوم من بني يافث، وهم القوم الذين نزلوا بجوار بني حام[45]، لاحظ أن رياح منبه تفرّق، بينما رياح عبيد الجرهمي تجمّع!

---

(43)الصليبي، خفايا، ص73.

(44)الجرهمي، عبيد بن شرية: أخبار عبيد بن شرية الجرهمي في أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها، ملحق بكتاب التيجان في ملوك حمير، مركز الدراسات والبحوث واليمني، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط3، 2008م، ص364. تعد خرافة تعدد الألسن التوراتية – عند الصليبي – أنها ليس لها أصل تاريخي حقيقي، وإنما هي تصوير محور لما كان يعتقد به قدماء جزيرة العرب، على ما يبدو، حيث كانوا يعترفون بإله خاص للبلبلة واسمه بلال، وآخر باللغة الكلام، وكان اسمه آل شافي (من الشفه، اللسان) الذي أعطى البشر لغة واحدة.. المهم في الأمر أن الخرافة هي تعبير عن الصراع الذي كان قائماً بين تلك الآلهة. (الصليبي، خفايا، ص88).

(45)ابن منبه، التيجان، ص43- 44.

أما سام وبنوه فقد ظلوا في بابل، ولم يخرجوا إلا في زمن يعرب بن قحطان بن هود النبي (ع)، [قحطان هنا هو ابن النبي هود (ع)!]، وهو الذي "وجد رائحة المسك، فقال له هود: أنت ميمون النقيبة يا يعرب، أنت أيمن وُلدي.. فإذا سكن عنك ما تجد فانزل على اليمن، ولا تمر فإنها لك خير وطن، وجاور بيت الله يا خير جوار، فسار يعرب بمن تبعه من بني قحطان وبني عابر ومن خف معه من بني أرفخشد، فساروا في جمع عظيم ونزلوا اليمن بجوار بني حام.. واسم "يعرب" يمن؛ ولذلك قيل أرض يمن.. ولما نشب نزاع بين بني حام وبني يعرب، قام بنو يعرب بنفي بني حام إلى غربي الأرض، بعد أن هزموهم[46]، أما أين هو هذا "غربي الأرض" فغير معروف من النص.

مما سبق، يمكن القول إن الموطن الأول لبني قحطان هو بابل، ومن هناك هاجروا إلى اليمن[47]. وملفت للانتباه اسم "عابر"، فهل هو سلف العبريين، أم أنه ليس له علاقة بهم؟ هذا، مع العلم أن ثمة فرضية شائعة تذهب إلى أن العبريين هم من القبائل التي كانت تسكن اليمن قبل هجرتهم منها، أو – وهذا من عندي – ربما قبل هجرة بعضهم منها.

(46)ابن منبه، التيجان، ص45- 46.

(47)بشأن أصل العرب وطوفان نوح وعلاقة ذلك ببابل العراقية نجد عند الباحث العراقي محمد آل يوسف حسين رواية أخرى للطوفان ومكان حدوثه لا تتفق مع ما يذهب إليه كمال الصليبي. كما يؤكد الكاتب على أن أصل العرب، كل قدماء العرب العاربة وغيرهم هو بابل العراق، ولذلك تراه يحشد الكثير مما قاله الرواة والمؤرخون المسلمون لتأكيد ما يذهب إليه. (أنظر: حسين، محمد آل يوسف: أصول العرب البابلية، الرافدين للطباعة والنشر، لبنان- بيروت، الطبعة الأولى: 2013م). من المؤرخين المسلمين يذهب المسعودي إلى أنه إنما سمي اليمن يمناً لأن الناس حين تفرقت لغاتهم ببابل، تيامن بعضهم يمين الشمس وهو اليمن، وبعضهم تشاءم فوسم له هذا الاسم (المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، عُني بتنقيحها وتصحيحها: شارل بلّا، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1966م، ج2، ص43).

ولم يمر زمن على خروج يعرب حتى خرجت عاد من بابل لتنزل بالأحقاف بعد أن استأذنوا يعرب الجوار.. ولكن عاداً يقتتلون مع يعرب الذي يهزمهم[48]. ويبدو أن هذه هي عاد الأولى، غير أن وهب يسكت عن مصير عاد بعد هزيمتها، فلا نعرف ما إذا اتجهت إلى مكان آخر أم ظلت بالأحقاف، هنا يتدخل عبيد بن شرية الجرهمي الذي يُفهم منه أن عاداً ظلوا في الأحقاف حتى أبادهم الله[49]، حيث يذكر ما مفاده أن عاداً كانوا قد كثروا وقسوا في البلاد، وكثر عتوهم وكفرهم، فبعث الله إليهم نبيه هوداً (ع) ينصحهم، ولكنهم ردوا نصيحته (الجرهمي: 375-377)، عندها دعا هود عليهم أن يبتليهم بالقحط فاستجاب الله لنبيه، فتوالت عليهم سنون بأزمتها حتى أجمعوا المسير إلى بيت الله الحرام يستسقون الغيث.. إلا أنهم تركوا ما جاؤوا من أجله، فأرسل الله عليهم الريح تعصف بهم حتى أبادتهم [50]، وهذه منطقياً هي عاد الثانية.

ولكن لاحظ – ضمن أمور أخرى – أن اسم هود النبي قد تكرر مرتين: الأولى، هو والد قحطان، كما هو عند وهب، والثانية هو النبي المرسل إلى عاد، كما هو عند عبيد الجرهمي.

وبعد زمن لحقت ثمود بعاد فنزلت بمارب[51]، [وهذه، على الأرجح، هي ثمود الأولى] ولكنهم عصوا ربهم فأبادهم الله، ولم يبق منهم سوى النبي صالح ومن آمن معه الذين خرجوا معه إلى الشام، وهؤلاء هم ثمود الثانية[52].

(48)ابن منبه، التيجان، ص47- 48.
(49)الجرهمي، أخبار عبيد، ص378- 392.
(50)الجرهمي، أخبار عبيد، ص378- 392.
(51)ابن منبه، التيجان، ص62.
(52)عبدالحميد، سعد زغلول: في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م، ص117.

وبصدد حركة قبائل ثمود إلى الشام، ينقل ولفنسون عن بطليموس قوله - وهنا نكون قد خرجنا عن الهجرة الأسطورية من بابل إلى اليمن - "إن الأماكن التي كانت تستوطنها قبائل ثمود كانت مدينة "أمن" (Omn) من جنوب العقبة إلى نواحي شمال ينبع بالقرب من المويلح، وكذلك كان منهم جموع منتشرة في داخل البلاد إلى نواحي خيبر وفدك، ولكن الجغرافي بلينوس الذي سبق بطليموس بنحو مائتين وخمسين سنة لا يذكر شيئاً عن آل ثمود، بل يقول: إن بطوناً لحيانية كانت منتشرة بين ينبع وأيلة، وفي داخل البلاد إلى نواحي العلى وهضبات خيبر؛ أي أن المواطن التي ينسبها بطليموس للثموديين ينسبها بلينوس لقبائل اللحيانية"[53].

وبعد أن يلفت ولفنسون الانتباه إلى التناقض بين الروايتين، يقول: "ونحن نفترض صحة هاتين الروايتين، ونقول: إن آل لحيان كانوا يسكنون شمال الحجاز قبل أن يستوطنه الثموديون، وليس بعيداً أن يتم مثل هذا الانقلاب في مدى قرنين ونصف قرن من الزمان"[54].

ومن الهجرات التي حدثت مع بعض الجماعات القبلية من خارج اليمن إليها، ثم منها إلى خارجها، ما وقع لجرهم بن قحطان التي هاجرت مع بني قحطان إلى اليمن، فكثروا فوقعت بينهم وبين بعض بني حمير حرب، ولما رأت جرهم أن لا طاقة لهم بحرب حمير، خرجوا باتجاه الحرم في مكة، وأهلها يومئذٍ من العماليق[55].

(53)ولفنسون، إسرائيل: تاريخ اللغات السامية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1929م، ص171- 172.
(54)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص172.
(55)الجرهمي، أخبار عبيد، ص460.

إلى هنا ويسكت الأدب الأسطوري، في "التيجان"، عن الهجرة إلى اليمن ومنها، ولكنه يتحدث عن الغزوات التي يزعم أن بعض الملوك اليمنيين قد قام بها إلى المغرب والسودان، وإلى المشرق حتى بلغوا الصين.. وهو ما لا ينطوي تحت موضوعنا.

**هجرة موسى** (تيه بني إسرائيل):

أظنه من المفيد هنا إلقاء نظرة على هجرة موسى بقومه من بني إسرائيل. وأسارع إلى القول هنا إن الباحث كمال الصليبي يعرض لنا فرضية لرواية "تيه بني إسرائيل" تختلف كثيراً عن الرواية المعروفة التي تذهب إلى خروجهم من مصر المعروفة، مصر وادي النيل.

رواية الصليبي تذهب إلى أن هذا التيه حدث في اليمن، ولتحديد تاريخ خروج بني إسرائيل من "مصر" يذهب كمال الصليبي إلى أنه بناءً على ما جاء في التوراة مع مقارنتها بمعلومات مستقاة من التواريخ المصرية والبابلية والآشورية، يحدد تاريخ الخروج، ترجيحاً، بعام 1440 قبل الميلاد.

وبصدد المكان الذي حدث فيه الخروج، يرى الصليبي أن هناك بين علماء التوراة من يشك في أن خروج بني إسرائيل كان في مصر وادي النيل، لأن علماء الآثار لم يجدوا أثراً لمثل هذا الخروج، لا في أرض مصر ولا في سيناء، ولا في فلسطين، كما ليس هناك في المدونات المصرية القديمة ما يشير إلى مثل هذا الخروج، أو إلى أي وجود لشعب اسمه إسرائيل في بلاد مصر في أي وقت.. أما نحن فقد تحققنا بأن أرض مصرايم التي نزلها بنو إسرائيل وأقاموا بها لم تكن بلاد مصر الأم، بل المستعمرة المصرية القديمة المعروفة باسم مصرايم (وهي اليوم اسم قرية المصرمة) بحوض وادي بيشة من داخل عسير[56].

(56)الصليبي، خفايا، ص213.

وبشأن سبب تيه بني إسرائيل، يذهب كمال الصليبي إلى أنه على ما يظهر كان لموسى نشاط سياسي وكان ينتمي إلى المعارضة في المستعمرة المصرية المسماة في التوراة أرض مصرايم (أي المصرمة الحالية، قرب خميس مشيط)، فقرر موسى أن يقود هجرة بني قومه من مصرايم إلى منطقة أخرى يستقرون فيها كشعب مستقل، ولعل فرعون كان يعارض هجرة العبرانيين من أرضه من حيث المبدأ لحاجته إليهم كيد عاملة مسخرة.

وخرج موسى بقومه من مصرايم إلى بلاد يام إلى "بحر سافي" أو "بحر صافي"، وهو المنطقة الشمالية الغربية من رمال الربع الخالي المحاذية لداخل بلاد عسير من جهة الجنوب الشرقي، بناحية نجران، ثم اتجه جنوباً إلى نحو وادي خب، ومنه إلى مرتفعات اليمن، حتى وصلوا إلى تهامة عسير، ثم إلى أرض سراة زهران[57].

وفي هذا الصدد، يأتي الباحث أحمد عيد بفرضية لا تبتعد، من حيث جوهرها، عما يورده كمال الصليبي، حيث يتفق الاثنان على أن الأحداث التي تتحدث عن موسى و"تيه بني إسرائيل" كانت جغرافيتها اليمن، وليس مكاناً آخر[58].

وأزعم أنني على يقين بأن ما يأتي به الصليبي، وربما غيره لم أقف عليه، يتعارض مع ما بعقولنا من تراث ألفناه، والحقيقة أنه من حيث منهجية العرض، فإنني مرغم على أن أثبت هنا ما له علاقة بالهجرة من وإلى اليمن في الأدب الأسطوري، بصرف النظر عما إذا كنت متفقاً أم غير متفق معه، وأنا هنا لا أختار ما يعجبني، وما يتفق مع رأيي أو توجهاتي الفكرية، وإنما ما يقوله

(57) الصليبي، خفايا، ص237، 240، 245- 248.
(58) عيد، أحمد: جغرافية التوراة في جزيرة الفراعنة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 1996م، ص85- 88.

الآخرون، ولاسيما إذا ما رفدت تلك الروايات بتعليل ما، وللقارئ حريته في الأخذ بها أو رفضها.

**خراب السد – الهجرة:**

وضعت رواية "خراب السد"، أي سد مارب، ضمن الروايات الأسطورية، ليس لأن الحدث بحد ذاته يقع ضمن الأساطير اليمنية، وإنما ما اكتنف هذا الحدث من أخبار ورموز ومبالغات في حجم تلك الهجرة.

وبصدد رواية خراب سد مارب وما سبَّبه ذلك الخراب من هجرة، توجد بضع روايات. ومن حيث المبدأ ليس ثمة اختلاف جوهري بينها بشأن الخراب والهجرة، ولكن يوجد بعض الاختلافات بشأن زمن حدوث الخراب، وهنا يفيدنا فاضل الربيعي الذي يجتهد في تفكيك الروايات التي تعرضت للحدث: فابن الكلبي والحموي يعيدانه إلى زمن أسطوري يقع على مقربة من نهاية عصر عاد[59].

أعرض هنا تلخيصاً لرواية وهب بن منبه التي تقول إن عمران، وهو الأخ الأكبر لعمرو بن عامر مزيقيا، وكان ملكاً كاهناً، كان قد تنبأ بخراب سد مارب، وبعد وفاته تنبأت الكاهنة ظريفة أيضاً.. فما كان من عمرو بن عامر مزيقيا إلا أن يعزم على الخروج.. وتحت توجيهات ظريفة، اتجهت كل جماعة منهم نحو أرض.. فمنهم من توجه نحو عُمان، وهؤلاء هم "أزد عمان" وبعضهم إلى أرض شنء، وهؤلاء هم "أزد شنوءة"، وبعضهم نحو يثرب، وهؤلاء هم الأوس والخزرج، وبعضهم باتجاه بابل، وبعضهم إلى بصرى، وآخرون إلى دمشق[60].

(59)الربيعي، إرم، ص367- 368؛ بينما يعيده بعضهم، مثل البلاذري والأندلسي، إلى القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد (نفسه، ص368- 369).
(60)ابن منبه، التيجان، ص314، 323- 324.

إن الأكثر منطقية، كما أزعم، أنه قد حدث خراب أكثر من سد واحد في فترات متفرقة، وأشهرها خراب سد مارب الذي نسب إليه كل الخراب الذي لحق ببقية السدود؛ ولذلك بالطبع حدثت أكثر من هجرة.

وأن يتفق القارئ مع هذا النص – أو غيره من النصوص – أو يختلف معه، فذلك هو الأمر الطبيعي. أما الغاية الرئيسية من تثبيت هذه النصوص الأسطورية والاجتهادات التي يقدمها بعض الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع، محاولين تفسيرها، فهي لتوضيح حالة التحركات البشرية من وإلى اليمن، وليس فقط من اليمن إلى خارجها، كما هو شائع لدينا وكما أن الاطلاع على هذه الأساطير يساعد الباحث المعني بالتاريخ القديم على إعادة قراءة هذا التاريخ، بما فيه الهجرات القديمة، وهو ما يهمنا هنا، عبر تفكيك الأساطير المعنية، ومن ثم إعادة رسم خريطة زمنية لحدوث تلك الهجرات القديمة.

**أسباب الهجرة الأسطورية وتأثيراتها**:

- **الأسباب**:

في الهجرة الأسطورية، وهي هجرات جماعية، نجد أن من أسباب الهجرة الرئيسية:

- أسباب غير معروفة، كما حصل لهجرة جرهم بن قحطان التي جرت من بابل إلى اليمن.
- عناية إلهية، كما هو الحال عن هجرة من بقي بعد الطوفان فهاجروا إلى بابل، وكذا عند هجرة يعرب من بابل إلى اليمن.
- النزاعات بين بعض ذرية نوح في بابل، وبين جرهم وحمير، حيث هاجرت الأولى إلى مكة.
- الجفاف والقحط، وبالتالي المجاعة، كما حصل لعاد الثانية.

- الصراع السياسي بين الجماعة القبلية والدولة، كما هو عند الصليبي في "تيه بني إسرائيل".
- إهمال الإنسان لمنشآته، كما حصل في خراب سد مارب الشهير، وربما على الأرجح خراب سدود غيره أدى إلى هجرة من كانوا يستفيدون منه.

- **التأثيرات:**

كان لهجرة بني آدم وكذا الهجرة من بابل إلى اليمن أثر بالغ على الحياة – وفق المنطق العقلي، كما أزعم ؛ لأنها بدون ريب قد أسهمت في حياة اليمن الزراعية وغير الزراعية؛ ذلك – وهذا مجرد مثال بارز – أن نوحاً ما كان له أن يبني سفينته الضخمة للتغلب على الطوفان الهائل إلا بصناعة راقية للسفن.

أما من حيث تأثيرات تلك الهجرات، فهو انتشار تلك الجماعات المهاجرة، مع من لحق بها في أوقات أخرى، وهو ما مكن من تحقيق الإسهام الفعال في تعريب كل المنطقة التي يطلق عليها اليوم "الوطن العربي"، وكان ذلك عاملاً مهماً للغاية، فيما بعد في تسهيل انتشار الإسلام على كل المنطقة المذكورة.

**الهجرة الفرضية (الظنية):**

المقصود هنا بـ"الهجرة الفرضية" هو تلك الهجرة التي تحققت أو أنها يفترض أن تكون قد تحققت، بناء على مؤشرات و/أو قرائن عند هذا أو ذاك من الباحثين المهتمين بالفترة التاريخية المعنية، مع غياب الأدلة والبراهين التي تؤكد ذلك بصورة حاسمة؛ لذلك ينظر إلى تلك الهجرات بأنها من قبيل الفرضيات، ومن قبيل الظن[61]. وكما سنرى أن التاريخَيْن: الأسطوري

(61) إذا كان للفظة "الظن" في الاستخدام اليومي هو الشك، عدم اليقين، فإن للفظة "الظن" في اللغة القاموسية معنى آخر مضاداً لمعنى الاستخدام اليومي، أي لها معنى اليقين (المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ط26، (د.ت)، مادة "ظن"، ص481-482). والمقصود هنا في المتن معنى الاستخدام اليومي.

والفرضي لا يفصل بينهما جدار فولاذي يمنع أي تداخل بينهما، بل هو العكس من ذلك، هما متماسان تتداخل بعض حدودهما في بعض، والأكثر أهمية أن الهجرات، الفرضية والأسطورية قد تحققت كلها في العصر التاريخي نفسه الذي يبدأ مُنْذُ عشرة آلاف سنة قبل الميلاد، فهي ليست هجرات متعاقبة تاريخياً، وإنما متزامنة على الأغلب؛ لذلك يمكن القول: إن ثمة إمكانية أن تتحول هذه الهجرة إلى تلك، بحسب الحالة المعرفية في حينه، ذلك أنه بتطور مستوى المعرفة لربما يكشف النقاب عما يمكن أن يطلق عليه فيما بعد "براهين" بعد أن كان في عداد المؤشرات أو ما شابه، وبالإمكان أيضاً أن تتحقق الحالة العكسية؛ أي أن تكتشف معطيات جديدة تقود إلى أن ما كان يعد "برهاناً أكيداً يثبت" ما كان يعد "حقيقة تاريخية واقعة" لم يعد كذلك، فيتحول "البرهان"، في أقصى حالاته الإيجابية، إلى مجرد مؤشر، أو إلى وهْم. وبشأن "التاريخ الفرضي"، نجد العديد من العلماء والباحثين يتطرقون للهجرة اليمنية القديمة، فيذهب بعضهم إلى اعتبار تلك الهجرة حقيقة واقعة، في حين يذهب آخرون إلى الاعتراض على وقوع تلك الهجرات، أو إلى الاعتراض على العوامل التي قادت إلى تلك الهجرات، كما نجد بعضاً آخر ينفي حدوثها أصلاً. إن بعض الهجرات اليمنية للعديد من القبائل اليمنية قد حدثت، عندما هاجرت باتجاه الهلال الخصيب (بما في ذلك العراق) ومصر، في أوقات مختلفة قبل الإسلام، وتتوفر العديد من الدلائل والبراهين على صحة حدوثها. وعموماً، يمكن إدراج تلك الهجرات الفرضية في عنوان عام، وهو ما يطلق عليه "الهجرات السامية"، أما نحن هنا فنطلق عليها "الهجرات اليمنية"، ولا نحتفظ هنا بلفظة "ساميين" إلا من قبيل الأمانة في نقل المعلومة من الآخرين لا غير. ومن المهم التطرق إلى إحدى الفرضيات التي تذهب إلى أن الإنسان الأول قد اتخذ طريقه من أفريقيا إلى آسيا عبر باب

المندب، ففي دراسة للباحثين: الدكتور عبده عثمان غالب والدكتور سامي شرف الشهاب، بعنوان "تهامة في عصور ما قبل التاريخ وصلاتها الحضارية بشرق أفريقيا"، تتساءل الدراسة: كيف وصل هذا النوع من الجنس البشري؟ وكيف وصلت تلك الأنواع من الصناعات الحجرية إلى جنوب غرب قارة آسيا؟ فتذهب الدراسة إلى ما يلي: "لإيضاح إجابات علماء آثار ما قبل التاريخ على هذه الأسئلة سنأخذ أحدث الفرضيات التي تجيب عن السؤال، وتفسر كيف وصلت تلك الأنواع من الأدوات إلى جنوب غرب آسيا، فهي تقول إنه بعد ظهور "الإنسان منتصب القامة" بزمن قصير في شرق إفريقيا غامرت مجموعات من هذا الجنس البشري وخرجت من قارة إفريقيا إلى قارة آسيا بعد حوالي 1,500,000 سنة، ووصلت بالتحديد إلى الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية (نطاق تعز)، ومنه انتشرت إلى بعض مناطق شبه الجزيرة العربية، ولهذا أصبح هذا الإنسان (منتصب القامة) في رأي بعض من علماء الآثار والأنثروبولوجيا هو أول البشر يدخل قارة آسيا من إفريقيا، وسلكت هذه المجاميع عند خروجها طريقين: الطريق الأول بري عبر جزيرة سيناء إلى فلسطين، والطريق الثاني بحري عبر مضيق باب المندب من منطقة جيبوتي حالياً إلى الساحل الشرقي للبحر الأثري (نطاق تعز حالياً)؛ والأخيرة، في اعتقاد "والن" (whalen) طريق قصير ومباشر من البر الإفريقي (منطقة جيبوتي حالياً) إلى البر اليمني (نطاق تعز حالياً، ووفقاً لفرضية والن (whalen) فإن المجموعات الأولى من سلالة الإنسان منتصب القامة التي افترض خروجها من قارة إفريقيا إلى قارة آسيا في حوالي مليون وخمسمئة ألف سنة قد سلكت الممر البحري

عند مدخل البحر الأحمر (باب المندب، على افتراض أن الحاجز الصغر للمياه في هذا المكان (باب المندب ) كان ضيقاً جداً في بداية عصر البليستوسن، وأن المياه فيه لم تكن تشكل آنذاك عائقاً حقيقياً لهذا الجنس البشري (هومو إريكتوس) من العبور بأي نوع من الأطواف، فالمسافة التي تفصل الساحل الإفريقي في منطقة جيبوتي عن جزيرة (بريم) اليمنية هي الآن 20 كيلومتراً)[62].

**الهجرات اليمنية إلى الهلال الخصيب ومصر:**

بات من الواضح الذي "لا ينتطح فيه عنزان" أن اصطلاح "السامية" غير حقيقي، وأصبح مقطوعاً به أنه اصطلاح يقصد به تلك الأقوام والشعوب التي تنتمي إلى ما بات معروفاً بـ"العرب"، أما بشأن أصل "الساميين"، فقد ذهب بعض العلماء والباحثين مذاهب شتى، يلخص بعضها المؤرخ العراقي الشهير جواد علي في كتابه "المفصل"[63]. وما يهمنا هنا هو علاقة أصل ما يسمى بـ"الساميين" بمنطقة جنوب غرب الجزيرة العربية (اليمن)، وممن يذهب إلى ذلك "فلبي"؛ والذي أشار في دراساته المسهبة لأحوال جزيرة العرب إلى أن الأقسام الجنوبية من جزيرة العرب هي الموطن الأصلي للساميين، وقد هاجرت - في رأيه - في موجات متعاقبة سلكت الطرق البرية والبحرية حتى وصلت إلى المناطق التي استقرت فيها فقد هاجرت وحملت معها كل ما تملكه من أشياء ثمينة، فقد حملت معها آلهتها، وأولها الإله "القمر"، وحملت معها ثقافتها

(62) غالب، عبده عثمان والشهاب، سامي شرف محمد غالب: تهامة في عصور ما قبل التاريخ وصلاتها الحضارية بشرق إفريقيا، مجلة القلزم العلمية للدراسات الآثارية والسياحية، العدد 2، يونيو 2021م، ص37. (غير مذكور لا جهة الإصدار ولا المكان).

(63) انظر: علي، جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جامعة بغداد، بغداد، ط2، 1993م، ج1، ص229- 231، 234- 239.

وخطها الذي اشتقّت منه سائر الأقلام، ومنه القلم الفينيقي، وطبعت تلك الأرضين الواسعة التي حلت فيها بهذا الطابع السامي الذي ما زال باقياً حتى اليوم، وقد أخذ "فلبي" رأيه هذا من دراسات العلماء لأحوال جزيرة العرب، ومن الحوادث التاريخية التي تشير إلى هجرة القبائل من اليمن نحو الشمال. فاليمن في رأي "فلبي" وجماعة آخرين من المستشرقين، هي مهد العرب ومهد الساميين، ومنها انطلقت الموجات البشرية إلى سائر الأنحاء، وهي في نظر بعض المستشرقين أيضاً "مصنع العرب"، وذلك لأن بقعتها أمدّت الجزيرة بعدد كبير من القبائل قبل الإسلام بأَمَدٍ طويل، وفي عصر الإسلام، ومن اليمن كان "نمرود" وكذلك جميع الساميين(64)، وإلى ذلك يذكر ولفنسون أن "الجزيرة العربية كانت وطناً مشتركاً لجميع الأمم العبرية والكنعانية"(65)، ولو أنه لم يذكر المصدر، ويضيف في مكان آخر نقلاً عن العالم مرجليوث الذي "يعتقد أنه يحتمل أن أصل بني إسرائيل من جنوب الجزيرة العربية"(66). ويقتبس ديسو من أحد المستشرقين ـ ويبدو أنهما متفقان في الرأي ـ بأن "جزيرة العرب هي المهد الأول للساميين، ففي موجات متتالية خرج من جزيرة العرب البابليون والكنعانيون والآراميون، وذلك على مثال الغزو الإسلامي في القرن السابع الميلادي"(67). ويمكن تلخيص الحجج والبيانات التي استند إليها هؤلاء العلماء لإثبات فرضيتهم في الأمور الآتية:

1- لا يعقل أن ينتقل سكان الجبال والمزارعون من حياة الحضارة والاستقرار إلى البداوة، بل يحدث العكس، ولما كانت الشعوب السامية قد قضت في

(64)علي، المفصل، ج1، ص232- 234.
(65)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص3.
(66)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص241.
(67)ديسو، رنيه: العرب في سوريا قبل الإسلام، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص20.

أطوارها الأولى حياة بدوية، فلا بد أن يكون وطنها الأول وطنًا صحراويًّا، وجزيرة العرب تصلح أن تكون ذلك الوطن أكثر من أي مكان آخر.

2- ثبت أن معظم المدن والقرى التي تكوّنت في العراق أو الشام إنما كوّنتها عناصر بدوية استقرت في مواضعها، واشتغلت بإصلاح أراضيها وعمرانها، واشتغلت بالتجارة، فنشأت من ذلك تلك المدن والقرى، ولما كانت أكثر هذه العناصر البدوية قد جاءت من جزيرة العرب، فتكون الجزيرة قياساً على ذلك الموطن الذي غذّى العراق وبادية الشام وبلاد الشام بالساميين، وأرسل عليها موجات متوالية منها.

3- هناك أدلة دينية ولغوية، وتاريخية وجغرافية، تشير بوضوح إلى أن جزيرة العرب هي مهد السامية ووطن الساميين.

4- إننا نرى أن جزيرة العرب قد أمدّت العراق وبلاد الشام بالسكان، وأن القبائل الضاربة في الهلال الخصيب قد جاءت من جزيرة العرب، فليس بمستبعد إذن أن يكون الساميون قد هاجروا منها إلى الهلال الخصيب[68]. وقد ظهر الساميون على مسرح الوجود في الألف الثالثة قبل الميلاد، واستقروا في هذه الأرضين التي اصطبغت بالصبغة السامية، وهي الهلال الخصيب وشبه جزيرة سيناء، وجزيرة العرب، حيث تعدّ اليوم المواطن الرئيسية للساميين[69]. ويتطرق جواد علي للهجرات السامية، فيذكر أن "كل النظريات عن أصل الوطن السامي تقول بهجرات الساميين من ذلك الوطن الأم إلى أوطان أخرى في أزمان مختلفة متباينة؛ وذلك لأسباب عديدة منها: ضيق أرض الوطن من تحمل عدد كبير من الناس، وتزاحم الناس

(68) علي، المفصل، ج1، ص234.
(69) علي، المفصل، ج1، ص239.

على الرزق؛ مما دعاهم إلى التحاسد والتباغض والتفتيش عن وطن جديد، وظهور تغيّرات في طبيعة ذلك الإقليم، إلى عوامل أخرى"."وقد تصوّر القائلون إن جزيرة العرب هي مهد الجنس السامي، تصوروا بلاد العرب كخزَّان هائل يفيض في حِقَب متعاقبة، وتبلغ الحُقبة منها زهاء ألف عام، بما يزيد عن طاقته من البشر إلى الخارج، وتقذف بهم موجات أطلقوا عليها: الموجات السامية"[70]. وضمن الأسباب التي أدت إلى أن تقذف جزيرة العرب بالعدد الكبير من السكان، هو تغيّر مستمر طرأ عليها، أدى إلى انحباس الأمطار عنها وشيوع الجفاف، فهلك من هلك وهاجر من هاجر من جزيرة العرب[71].

(70) علي، المفصل، ج1، ص240.

(71) يذكر جواد علي أن بعض العلماء قد رأى أن جزيرة العرب كانت في عصر "البلايستوسين" "pleistocene" خصبة جدًا كثيرة المياه، تتساقط عليها الأمطار بغزارة في جميع فصول السنة، وذات غابات كبيرة وأشجار ضخمة، كالأشجار التي نجدها في الزمان الحاضر في الهند وإفريقيا، وأن جوّها كان خيرًا من جوّ أوروبا في العصور الجليدية التي كانت تغطي الثلوج معظم تلك القارة، ثم أخذ الجوّ يتغير في العالم، فذابت الثلوج بالتدريج، وتغير جوّ بلاد العرب بالطبع، حدث هذا التغير في عصر الـ"نيوليتك neolithic" أو في عصر الـ "كالكوليتك" "chalcolithic"، ولم يكن هذا التغير في مصلحة جزيرة العرب، لأنه صار يقلّل من الرطوبة ويزيد من الجفاف، ويحوّل رطوبة التربة إلى يبوسة فيُميت الزرع بالتدريج، ويهيج سطح القشرة فيحوّلها رمالاً وتراباً ثم صحارى لا تصلح للإنبات ولا لحياة الأحياء.

فاضطر سكان الجزيرة الذين كانوا من الصيادين إلى أن يكيفوا أنفسهم بحسب الوضع الجديد، فأخذ ناس منهم يهاجرون إلى مناطق أخرى ملائمة توائم حياتهم ومزاجهم، وأخذ ناس آخرون يعتمدون على الزرع وتدجين الحيوانات، وعلى الاكتفاء بصيد ما يرونه من حيوانات تحملت الجو الجديد، متنقّلين من مكان إلى مكان حيث الكلأ والماء. وهكذا تعرض حياة الأجسام الحية من نبات وحيوان لتغيرات تدريجية مستمرة، فرضها عليها تغير الجو.

وقد أدى انحباس المطر وازدياد الجفاف ويبوسة الجو إلى انخفاض الرطوبة من سطح الأرض، وهبوط مستوى الماء بالتدريج عن قشرة الأرض، وظهور الأملاح في الآبار، وجفاف بعض الآبار، فأدى ذلك إلى ترك الناس هذه الأماكن، إذ صعب عليهم استغلالها بالزراعة، وإصلاحها بحفر آبار لا تساعد مياهها المَلِحَة على نمو النبات، ومعيشة الحيوان. حدث ذلك حتى في العصور الإسلامية حيث نسمع شكاوى مريرة من هذه العوارض الطبيعية (علي، المفصل، ج1، ص240- 241).

ولعل من أكثر العلماء شهرة الذين نسبوا هجرة الساميين من جزيرة العرب إلى خارجها، إلى عامل الجفاف والتغيّر الذي وقع في جوّ جزيرة العرب، العالم الإيطالي "كيتاني" "l.caetani" الذي تصوّر "أن بلاد العرب في الدورة الجليدية جنة، بقيت محافظة على بهجتها ونضارتها مدة طويلة، وكانت سببًا في رسم تلك الصورة البديعة في مَخِيلَة كتّاب التوراة عن "جنة عدن". وجنة عدن المذكورة في العهد القديم هي هذه الجنة التي كانت في نظر "كيتاني" في جزيرة العرب، غير أن الطبيعة قست عليها، فأبدلتها صحارى ورمالًا، حتى اضطر أصحابها إلى الارتحال عنها إلى أماكن تتوافر فيها ضروريات الحياة على الأقل، فكانت الهجرات إلى العراق وبلاد الشام ومصر والمواطن السامية الأخرى، وكانت هذه الهجرات كما يقول قويّة وعنيفة بين سنة 2500 وسنة 1500 قبل الميلاد، فدخل الهكسوس أرض مصر، وهاجر العبرانيون إلى فلسطين، ثم تلا ذلك عدد من الهجرات".

ويرى "كيتاني" أن هذا التغير الذي طرأ على جوّ جزيرة العرب؛ إنما ظهر قبل ميلاد المسيح بنحو عشرة آلاف سنة، غير أن أثره لم يبرز ولم يؤثر تأثيراً محسوساً ملموساً إلا قبل ميلاد المسيح بنحو خمسة آلاف سنة، وعندئذ صار سكّان بلاد العرب، وهم الساميون، ينزحون عنها أمواجاً؛ للبحث عن مواطن أخرى يتوفر فيها الخصب والخير، وحياة أفضل من هذه الحياة التي أخذت تضيق مُنْذُ هذا الزمن.

وقد لاقت نظرية "كيتاني" هذه رواجًا بين عدد كبير من المستشرقين، واعتدها "السير توماس أرنولد" من أهم النظريات التي اكتشفها المؤرخون الحديثون بالنسبة إلى التاريخ العربي"[72]، ومن هؤلاء المستشرقين رنيه ديسو

(72) علي، المفصل، ج1، ص243- 245.

الذي يقول في سياق علاقة سوريا بالعرب: "إن دخول البدو إلى الشام يعد ظاهرة دائمة وعادية، ولم يكن الصفويون أول المرتحلين إلى الأرض الموعودة ولا آخر القاصدين إليها، ولكنهم وحدهم أولئك الذين أمسكنا بتلابيبهم قبل أن يمتزجوا بغيرهم امتزاجاً تاماً؛ أعني أننا قد عرفناهم وهم لا يزالون يملكون تماماً ناصية لغتهم، ولهم كتابتهم (التي تمت إلى الكتابات التي توجد في جنوب الجزيرة العربية) وآلهتهم وعاداتهم[73]، وعلى هذا فهم الذين يقدمون لنا المادة الأساسية لهذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة دخول العناصر العربية إلى الشام قبل الإسلام، أما المجموعات البدوية الأخرى فهي تقدم لنا بصفة عرضية معلومات مقارنة أو تكميلية"[74].

وعلى الرغم من الرواج الكبير الذي لاقته وجهة نظر كيتاني - كما يقول جواد علي - فإن "المستشرق "الويس موسل"، يرى أنها لا تستند إلى أسس تاريخية، ولا إلى أدلة علمية، وأن القائلين بها قد بالغوا فيها مبالغة كبيرة، ويرى أنه ما دامت البحوث "الجيولوجية" التي قام بها العلماء في مراحلها الأولى، وقد جرت في مناطق محدودة فلم تفحص أكثر مناطق جزيرة العرب فحصًا علميًّا فنيًا حتى الآن، فلا يصح الاعتماد على فرضيات تبنى عليها آراء ثابتة، ولهذا فهو يرى أن الأدلة "الجيولوجية" التي استشهد بها "كيتاني" ضعيفة وغير كافية، فهي لا تستحق مناقشة، واكتفى بمناقشة الأدلة التاريخية.

ويرجع "موسل" سبب الهجرات، وتحوّل الأرضين الخصبة صحارى إلى عاملين هما: ضعف الحكومات، وتحوّل الطرق التجارية، فضعف الحكومات ينشأ عنه تزعم سادات القبائل والرؤساء، وانشقاقهم على الحكومات المركزية،

(73) ديسو، العرب، ص1.
(74) ديسو، العرب، ص2.

ونشوب الفتن والاضطرابات واشتعال نيران الحروب، وانصراف الحكومة والشعب عن الأعمال العمرانية، وتلف المزارع والمدن، وتوقف الأعمال التجارية وحصول الكساد، وانتشار الأمراض والمجاعة، والهجرة إلى مواطن أخرى يأمن فيها الإنسان على نفسه وأهله وماله، فخراب سدّ "مارب" مثلًا لا يعود إلى فعل الجفاف الذي أثّر على السدّ ـ كما تصوّر ذلك "كيتاني" ـ بل يعود إلى عامل آخر لا صلة له بالجفاف، هو ضعف الحكومة في اليمن، وتزعم "الأقيال" و"الأذواء" فيها، وتدخل الحكومات الأخرى في شؤون العربية الجنوبية كالحبشة والفرس؛ مما أدى إلى اضطراب الأمن في اليمن، وظهور ثورات داخلية، وحروب، كالذي يظهر من الكتابات التي تعود إلى النصف الثاني من القرن السادس للميلاد، فألهى ذلك الحكومة عن القيام بإصلاح السد؛ فتصدعت جوانبه فحدث الانفجار، فخسرت منطقة واسعة من أرض اليمن مورد عيشها الأول، وهو الماء، ويبست المزارع التي كانت ترتوي منه، واضطرت القبائل وأهل القرى والمدن الواقعة فيها للهجرة إلى مواطن جديدة، وتصدّع السدّ بسبب ضغط الماء على جوانبه، هو في حد ذاته دليل على فساد نظرية الجفاف(75).

ويأخذ "موسل" على "كيتاني" تصديقه الرواية العربية عن هجرة القبائل ونظريتها في الأنساب، واعتدادها من جملة الأدلة التي تثبت نظرية الجفاف، ويرى أنها ـ مع التسليم بحصتها ـ تنطبق على الوضع الذي كان في القرن السابع للميلاد، وفي عصر الجاهلية القريبة من الإسلام، وأنها رواية تستند إلى خبر مسوغ لا يصح أن يكون سندًا في إثبات الهجرات لما قبل الميلاد.

(75) علي، المفصل، ج1، ص245.

ويمكن تفسير انتساب القبائل -على حد قول موسل - بصورة أخرى، هو أن العرب الجنوبيين كانوا قد هيمنوا في الجاهلية وقبل الإسلام بقرون على الطرق التجارية التي تصل الشام باليمن، وعلى الطرق التجارية الأخرى، وكانت لهم حاميات فيها لحماية القوافل من غارات الأعراب، فلما ضعف أمر حكومات اليمن استقلت هذه الحاميات، وكان كثير من أفرادها قد تزاوجوا مع من كان يجاورهم من القبائل، واتصلوا بهم، ولما كان لليمن مقام عظيم وشرفٌ بين القبائل انتسب هؤلاء إلى اليمن، وصاروا يعدّون أنفسهم مهاجرين يتصل نسبهم بنسب اليمن، ومن هنا نشأت - في رأي "موسل" - أسطورة الأنساب، ثم جاء علماء الأنساب في "المدينة" و"الكوفة" فسجّلوها على أنها حقيقة واقعة، ومنهم انتقلت إلى كتب التأريخ، فتوسّعت وتضخمت في الإسلام(76).

وفي هذا السياق الخاص بفرضية خصوبة شبه الجزيرة العربية قديماً، يذكر العالم اللغوي المصري لويس عوض أنه "قد ذهب بعض العلماء إلى افتراض أن شبه الجزيرة العربية كانت في زمن قديم موغل في القدم أكثر خصوبة، ثم أصابها الجفاف؛ فأدى ذلك إلى هجرة سكانها الأصليين إلى وديان الأنهار والسهول المحيطة بشبه الجزيرة، ولكن موسكاتي وغيره يرفضون هذا الرأي؛ لأن الشواهد العلمية تؤكد على أنه لم يحدث أي تغيير في مناخ شبه الجزيرة مُنْذُ فجر التاريخ المعروف؛ أي الألف الثالثة والرابعة قبل الميلاد، ومثل هذه التغييرات تنتمي إلى العصر الحجري القديم، حيث لا مجال للكلام عن العرب أو غير العرب كأجناس أو أقوام أو كشعوب لها ملامح محددة ومميزة.

وهناك أبحاث عديدة يحدثنا عنها الدكتور جواد علي تركز على هذه التغيرات الجغرافية والمناخية العظيمة في جنوب شبه الجزيرة، وتصور اليمن

(76) علي، المفصل، ج1، ص249.

على أنها كانت جنة عدن الخضراء التي انبثق منها الإنسان الأول ثم أصابها الجفاف، لكن المشكلة في كل هذه النظريات هي أنها تعود بنا إلى نهاية العصر الجليدي لتفسر لنا حضارات في أطراف شبه الجزيرة في الألف الثالثة والألف الثانية قبل الميلاد، ولكن كل هذه الافتراضات لا معنى لها خارج الأنثروبولوجيا الطبيعية والجغرافية الجنسية مالم تقترن بآثار الإنسان على الأرض، وما تصنع يداه، وما يخرج من فكره، وما يخطه قلمه، فبهذه الأشياء وحدها يبدأ التاريخ وتبدأ الحضارات.

فلنترك هذه التشنجات البشرية التي تحتاج في تفسيرها إلى تشنجات جيولوجية أو إيكولوجية، ولنقترب كثيراً من العصور التاريخية، فنفسر عصور الهجرات البشرية العظيمة بالانفجارات السكانية، سواء بين سكان المراعي أو في أحواض الأنهر، دون الحاجة إلى انتظار الجفاف من الأنهار والأمطار لتفسير انتقال الحشود البشرية من مكان إلى مكان عبر السيول والقنوات والأنهار والبحار من قارة إلى قارة، ولنفترض أيضاً أن هذه الهجرات الجماعية لم تكن لتتم إلا بين أقوام تملك من مقومات القوة والحيوية ما يؤهلها للخروج لغزو الأقوام الأخرى، وفي مقدمة هذه المقومات درجة عالية من درجات التنظيم الاجتماعي والتماسك الاجتماعي(77).

ويواصل الدكتور لويس عوض حديثه فيتطرق إلى الخلط بين الجنس واللغة، ومن ثم علاقة اللغة العربية بأصل العرب، فيذهب إلى أن "الذي أدَّى إلى كل هذا الخلط والبلبلة في تحليل قوميات هذه المنطقة وقبائلها ولغاتها هو التمسُّك بنظريتين عنصريتين مستمدَّتين من أدب التوراة والأفستا، هما أولاً تقسيم البشر

(77) عوض، لويس: مقدمة في فقه اللغة العربية، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م، ص46-47.

إلى ساميين وحاميين وآريين، كما تقول الأفستا، أيضاً في قصة الطوفان الزرداشتية. وثانياً التلازم الدائم بين الجنس واللغة أو بين القومية واللغة، فالناطقون بالساميات دائماً ساميون، والساميون دائماً ناطقون بلغات سامية، وبالمثل فإن الناطقين باللغات الآرية دائماً آريون، والآريون دائماً ناطقون باللغات الآرية. ونفس الكلام يقال في اللغات الحامية والحاميين.

وقد انتهيت من أبحاثي في فقه اللغة العربية إلى أن اللغة العربية هي أحد فروع الشجرة التي خرجت منها اللغات الهندية الأوروبية، وإذا نحن اعتبرنا اللغة العربية أنموذجاً لبقية اللغات السامية خرجنا بأن ما يسمونه مجموعة اللغات السامية هو أحد الفروع الرئيسية التي خرجت من هذه الشجرة ثم تفرعت إلى فروع ثانوية كانت العربية أحدها، وبمثل ما نقول إن المجموعة الهندية الأوروبية هي الفرع الرئيسي الآخر الذي تفرعت منه فروع ثانوية نبتت عليها اليونانية واللاتينية والنيوتونية.. إلخ. ثم انبثقت من كل هذه لهجاتها المعروفة باللغات الأوروبية الحديثة، وهذا ما يمكن أن نقوله في مجموعة اللغات الحامية وفي مجموعة اللغات الطورانية، فنحن إذن بإزاء عدة فروع رئيسية خرجت من ساق واحدة، وهذه الفروع هي الحامية والسامية والهندية الأوروبية والطورانية وربما غيرها، والفرق بين فرع وفرع ناشئ من الاختلاف في عصور الهجرات التي قد تفصلها آلاف السنين وفي اتجاهات الهجرات التي قد تفصلها آلاف الأميال، وفي اختلاف البيئات التي تستوطنها القبائل المهاجرة، من جبلية وصحراوية ورعوية وزراعية وبحرية، وفي اختلاف الشعوب الأصلية التي تغزوها القبائل المهاجرة وتخالطها وتأخذ منها وتعطيها وتتأثر بها وتؤثر فيها.

فالأمر- إذن- يتجاوز أن يكون مجرَّد اقتباس اللغة العربية لمئات الألفاظ أو آلاف الألفاظ من اللغات الهندية الأوروبية المحيطة بها كاليونانية واللاتينية والفارسية والهندية، وأكثرها من ألفاظ الحضارة، كما كان يظن فقهاء اللغة العربية كالجواليقي والسيوطي والبشبيشي والخفاجي ومن جاء بعدهم من المتأخرين؛ لأن اللغة العربية- كما يدل التحليل المورفولوجي والفونطيقي والسيمانطيقي في هذا الكتاب، كغيرها من اللغات السامية ـ ليست في صلبها وسمتها الأصلي إلا تطوراً طبيعياً من نفس الجذور التي خرجت منها السنسكريتية Sanskrit وإيرانية الزند zend واليونانية واللاتينية والمجموعات التيوتونية toutonic ، فعندما نجد أن أسماء الأعداد وأسماء القرابة الأساسية وأسماء الحيوانات وأسماء النباتات وأسماء الظواهر الطبيعية والأفعال والصفات الأساسية مشتركة في الجذور نشتبه في أن هذا التواتر ليس نتيجة للتأثر والتأثير، وإنما هو نتيجة لوحدة في الأصول"[78].

كما هو واضح، تحاول هذه الفرضية أن تجد لها سنداً علمياً في اللغة، وبالطبع هي جديرة بالاحترام العلمي مهما كانت صادمة لبعضنا.

والرأي عندي – والكلام لجواد علي – أن ما يسمّى بموضوع تغيّر الجوّ في جزيرة العرب وبالهجرات السامية والاستشهاد بآثار السكنى عند حافات الأودية وفي أماكن مهجورة نائية؛ لاتخاذ ذلك دليلًا على الوطن السامي وعلى هجرة الساميين، هو موضوع لم ينضج بعد، وهو لا يزال يحتاج إلى دراسات علمية وإلى نتائج أبحاث علماء "الجيولوجيا" والعلوم الأخرى، ليقولوا كلمتهم في هذا الموضوع، فعلى بحث هؤلاء يتوقّف الحكم في موضوع تطوّر الجوّ وتغيّر الإقليم، أما الحدس والتخمين، والاعتماد على حوادث وعلى بحوث لغوية

(78) عوض، مقدمة، ص48- 49.

ومقابلات ومطابقات في أمور دينية وثقافية أخرى، فإنها لا تكفي في نظري للبتّ في قضايا يجب أن يكون فيها الحكم والكلمة للعلوم لا للحدس والتصور والتخمين، هذا هو رأيي الآن في هذا الموضوع، وفي كل الآراء الواردة عن مواطن الساميين(79).

وبصدد ظهور العرب في الهلال الخصيب، يذكر العديد من المؤرخين أن تاريخ ظهور العرب في بادية الشام وفي أطراف الهلال الخصيب تاريخ قديم جداً، ولكنهم لا يستطيعون تحديد بدايته، ولا تثبيته؛ لأنهم لا يمتلكون إلى الآن أدلة علمية تعينهم على ذلك.

غير أن ولفنسون من جهته، يحدد بعض الجماعات القبلية التي هاجرت من اليمن إلى بلاد الشام، ومنها قبائل ثمود، حيث يذكر ولفنسون أنه "مهما يكن من شيء فليس من شك أنه كانت هناك قبائل ثمودية معروفة في بلاد الحجاز، فقد اتفقت بعض مصادر موثوق بها على نقل بعض حوادثهم ومنها حربهم مع سرجون ملك آشور الذي مزقهم كل ممزق، وتنص كتابات مسمارية على أن هذا الطاغية الآشوري أجلى البطون الثمودية الثائرة من بلاد العرب إلى مدينة غزة بفلسطين"(80).

أما من حيث موطن الثموديين الأصلي، فيلاحظ ولفنسون "أن الثموديين في حركاتهم وتنقلاتهم كانوا دائماً يتجهون من الجنوب إلى الشمال، فقد نزحوا من عسير إلى الحجاز، ثم إلى جنوبي الحجاز إلى مواطن بني لحيان، فيظهر من هذا أن موطنهم الأصلي هو عسير، ولكن يحتمل أيضاً أنه اليمن [لاحظ الخلط: وكأن عسير ليست من اليمن].. ونريد أن نشير إلى أن قدماء العرب كانوا

(79) علي، المفصل، ج1، ص250.
(80) ولفنسون، تاريخ اللغات، ص173- 174.

يعتقدون أيضاً أن أغلب القبائل العظيمة التي كانت موجودة من أقدم الأزمنة إلى ظهور الإسلام في شمال الجزيرة العربية كانت نازحة من اليمن"[81].

كما يلفت ولفنسون النظر إلى "معين" التي يقول عنها إنها "في العبرية تعرف باسم "معونيم"، وأن جموعاً كثيرة منها تركت وطنها في الألف الثاني ق.م. وانتشرت في جميع أنحاء الحجاز وهضبات طور سيناء إلى حدود مصر.. هذا هو رأي هومل، أما جلازر فيميل إلى الاعتقاد بأن اللفظ "معين مصران" الذي ورد في كتابات مصرية إنما يدل على بطون معينية وجدت في مصر وطردوا منها، ويقول إن هذه القبائل المعينية هي بعينها القبائل السامية التي فتحت مصر وحكمتها قروناً كثيرة، وعرفت بعدئذ باسم الشاسو أو الهكسوس، وهو يعتمد في ظنه هذا على نقش عثر عليه في بلاد اليمن[82]. ويعلق ولفنسون بأنه "قد اتضح لنا أن العالم النشيط جلازر الذي ساح كثيراً في بلاد العرب قد حدس كثيراً، ومن خطتنا أن نميل إلى الاحتراس الشديد لئلا نستخلص من الظنون نظريات خطأ"[83].

ويلفت ولفنسون الانتباه أيضاً إلى أنه "قد ذُكر المعينيون في تاريخ بني إسرائيل، لأن قبائلهم حاولت أن تمنع بني شمعون من التوغل في أرض الجزيرة فحاربتهم إلى أن مزقتهم شر ممزق، كذلك حارب الملك عوزياه بطوناً معينية وعربية في منطقة بالجزيرة عرفت باسم "بعل جور""[84].

ويذكر ولفنسون أنه "وإن كنا لم نستطع أن نثبت أن المعينيين فتحوا مصر، فليس من شك في أن بطوناً معينية غزت جنوب فلسطين، وكونت لها دولة في

(81)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص174.
(82)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص175- 176.
(83)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص176.
(84)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص176.

منطقة غزة، وحافظت على كيانها إلى عهد الإسكندر الأكبر الذي حاصر هذه المدينة زمناً غير طويل تمكن فيه أن يدمرها تدميراً، ثم انسحبت معين إلى بلاد طور سيناء والحجاز"[85].

وبعد أن يتناول ولفنسون الحضارة اليمنية، ممثلة في معين وسبأ وحضرموت وقتبان وحمير، ينتهي إلى القول بأنه "بالإجمال نرى أنه ليس من السهل تقدير مبلغ تأثير الحضارة المعينية والسبئية على الحضارة السامية القديمة، غير أننا نرجح أن هذا التأثير كان عظيماً؛ لأن التغييرات الخطيرة والانقلابات العظيمة التي حدثت في تاريخ الأمم السامية إنما كان سببها هجرة جموع سامية كثيرة من داخل الجميرة إلى سورية والعراق وفلسطين"[86]. ويتساءل ولفنسون: "ألم تكن كل الهجرات أو جُلُّها مرتبطة بحوادث سياسية أو اجتماعية كان منشؤها جنوب الجزيرة؟"[87]. ويرد على تساؤله: "على أن التاريخ العربي يدل على أن كثيراً من التغييرات التي حدثت في شمال الجزيرة كان مصدرها حدوث هجرات من الجنوب، فكل المؤرخين المسلمين الذين جاؤوا بأخبار عن قبائل غسان ولحيان والأوس والخزرج وبني أسد وكعب ومعين وثمود يصرحون بأن جميع هذه البطون نزحت من الجنوب وانتشرت في أرجاء الشمال، وحتى تلك التي اتجهت نحو الحبشة إنما جاءت من جنوب الجزيرة، بل يعتقد العالم جلازر أن الهكسوس الذين أغاروا على مصر إنما كانوا قبائل من معين"[88].

(85)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص176- 177؛ أيضاً هنا يغيب المصدر.
(86)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص240.
(87)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص240.
(88)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص240- 241.

ثم يصرح ولفنسون بالقول إنه "يتضح لنا مقدار التأثير الذي أحدثته سبأ ومعين في الأمم المجاورة من كتابات قديمة كُشفت حديثاً في مدينة أور (Ur) بالعراق، وهي من أقدم المدن وأعرقها في الحضارة السامية القديمة، وقد وجدت هذه الكتابات مخطوطة بالقلم السبئي، ويرجع تاريخها إلى القرن السادس والسابع ق. م."[89]، وليس هذا فحسب، بل إن العالم هومل قد قال: "إن الخط المسند هو الأصل الذي اشتُق منه الخط الكنعاني، ودليله على ذلك أن نماذج من الكتابات المعينية التي وصلت إلينا أقدم من النماذج الكنعانية"[90]، ولو أن هذا الرأي لاقى عدم قبول من العديد من العلماء المهتمين بهذا الشأن[91].

ومن جانبه، يلفت كمال الصليبي إلى ما يُروى عن الموارنة اللبنانيين والشيعة والدروز بشأن أصولهم ومنطقتهم التي هاجروا منها، فيذكر أنه "استناداً إلى تقاليدهم الخاصة بهم، كما جمعها وسجلها البطريرك الدويهي في القرن السابع عشر، لم تكن الموارنة أصلاً من سكان الشام، بل هم وصلوا إليها أوّل ما وصلوا كمهاجرين قادمين من مكان آخر، وما زالت الذاكرة الشعبية في بعض مناطق جبل لبنان تستعيد أصولاً للطائفة تعود إلى جنوب شبه جزيرة العرب.

ويُلاحظ بالمناسبة أن الشيعة في جبل عامل، وكذلك الدروز في الشوف ووادي التيم، يقولون بأنهم كانوا هم أيضاً في الأصل من قبائل عرب اليمن، وحركة القبائل من شبه جزيرة العرب باتجاه الشام في العهود الرومانية والبيزنطية أمر معروف، فمنذُ القرن الثاني للميلاد، إن لم يكن من قبل، كانت التقلبات السياسية القبلية في شبه الجزيرة كثيراً ما تؤدي إلى إطلاق مثل هذه

(89)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص241.
(90)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص243.
(91)ولفنسون، تاريخ اللغات، ص242- 243.

الهجرات، وبحلول القرن السادس، كانت القبائل العربية في الشام التي يُعترف بأن أصولها يمنية أو من جنوب شبه جزيرة العرب أكثر من أن تحصى[92].

ولصلة الدين بالجماعات القبلية، فقد كانت الطوائف المسيحية كثيرة في اليمن، ولعل عدداً من هذه القبائل كان على هذا المذهب أو ذاك من الدين المسيحي قبل وصوله إلى الشام، ومن المعروف أن المسيحية كان لها انتشار واسع في الجزيرة العربية قبل الإسلام، ولها هناك من تعدّد المذاهب ما جعل المؤرخين الكنسيين في الدولة الرومانية-البيزنطية يسمّون الجزيرة Arabia Heretica ؛ أي "العربية المتعدّدة البدع"، وربما كان كلّ تجمّع للقبائل المسيحية هناك في ذلك الزمن على بدعة خاصة[93].

أما الأكثر إثارة على صعيد علم التاريخ، وبالذات مكانة اليمن والهجرة التي خرجت منها إلى المحيط المجاور، وإلى مصر على وجه التحديد، فهو ما جاء به الباحث المصري أحمد عيد في كتابه "جغرافية التوراة في جزيرة الفراعنة"، حيث يذكر أن جزيرة العرب هي مصر العليا إبان حكم الفراعنة في مصر، وفي هذا الكتاب يجتهد أحمد عيد ليثبت، بتحليل العديد من الوثائق المصرية القديمة والتوراة وغيرها من الفرضيات التي تبحث في هذا الشأن، أن العلاقات بين مصر اليوم ويمن اليوم كانتا دولة واحدة، وأن الحركات السكانية بين المنطقتين كانت بمثابة حركة بين ما يمكن أن يطلق عليه اليوم: مواطنوا دولة واحدة، وبهذا الصدد، يتطرق أحمد عيد إلى الهكسوس وما ثار وما زال يثار بشأنهم من جدل حول أصلهم وهجرتهم ليصل إلى أن الهكسوس هم من اليمن، وأن العديد من الآلهة المصرية القديمة ذات صلة وثيقة بالآلهة اليمنية القديمة، وتأتي هذه النظرة

(92) الصليبي: بيت بمنازل كثيرة، ترجمة: عفيف الرزاز، صدر عن نوفل، بيروت، ط6، 2013م، ص122.
(93) الصليبي، بيت، ص123.

في العديد من الصفحات، وهنا نقتبس شيئاً من ذلك عندما يقول عيد: إن "الإله حور (حورس)؛ أي الصقر هو طائر الحرب العربي، وهو إله يمني الأصل، وأتباعه عرب اليمن أول من سكنوا مصر، واليمن هو موطن العماليق الأول قبل نزولهم اليمامة، الأمر الذي يؤكد أن انتقال عمالقة اليمامة واليمن لمصر لم يكن غزواً، وإنما هو انتقال في الأرض الواحدة الممتدة والتي يسكنها الشعب الواحد"(94).

إن المهم هنا من منظور الهجرة اليمنية القديمة، أن ثمة آراءً وأقوالاً تذهب إلى أن اليمن كان يضخ بجماعات بشرية إلى خارجه في فترات من تاريخه القديم، لعوامل عديدة تنطوي تحت البيئية والاجتماعية والسياسية والدينية.

**الهجرة إلى شمال إفريقيا:**

يُجرى الحديث عن علاقة الأمازيغ (البربر) في شمال إفريقيا في أكثر من مناسبة، عند التطرق لأصلهم في شمال إفريقيا، وهنا يذهب المؤرخون الإسلاميون إلى آراء وفرضيات عديدة، منها أن أصلهم من اليمن، ويلخص ابن خلدون تلك الآراء في "المقدمة" حتى ينتهي إلى تسخيف تلك الفرضيات، ويقول ابن خلدون إنه "ومن الأخبار الواهية للمؤرخين ما ينقلونه كافة في أخبار التّبابعة ملوك اليمن وجزيرة العرب أنهم كانوا يغزون من قراهم باليمن إلى إفريقية والبربر من بلاد المغرب، وأن أفريقش بن قيس بن صيفي من أعاظم ملوكهم الأول، وكان لعهد موسى عليه السلام أو قبله بقليل غزا إفريقية وأثخن في البربر وأنه الذي سماهم بهذا الاسم حين سمع رطانتهم، وقال ما هذه البربرة؟ فأخذ هذا الاسم عنه ودعوا به من حينئذ، وأنه لما انصرف من المغرب حجز هنالك قبائل من حمير فأقاموا بها واختلطوا بأهلها، ومنهم صنهاجة

(94) عيد، جغرافية التوراة، ص33، 36، 55- 62.

وكتامة، ومن هذا ذهب الطبري والجرجاني والمسعودي وابن الكلبي والبيلي إلى أن صنهاجة وكتامة من حمير وتأباه نسابة البربر وهو الصحيح، وذكر المسعودي أيضاً أن ذا الأذعار من ملوكهم قبل أفريقش وكان على عهد سليمان (عليه السلام) غزا المغرب ودوّخه.

وكذلك ذكر مثله عن ياسر ابنه من بعده، وأنه بلغ وادي الرّمل في بلاد المغرب ولم يجد فيه مسلكاً لكثرة الرّمل فرجع، وكذلك يقولون في تبّع الآخر وهو أسعد أبو كرب، وكان على عهد يستأسف من ملوك الفرس الكيانيّة أنه ملك الموصل وأذربيجان ولقي التُّرك فهزمهم وأثخن، ثم غزاهم ثانية وثالثة كذلك، وأنه بعد ذلك أغزى ثلاثة من بنيه بلاد فارس وإلى بلاد الصّغد من بلاد أمم التُّرك وراء النهر وإلى بلاد الروم، فملك الأول البلاد إلى سمرقند وقطع المفازة إلى الصين، فوجد أخاه الثاني الذي غزا إلى سمرقند قد سبقه إليها فأثخنا في بلاد الصين ورجعا جميعاً بالغنائم وتركوا ببلاد الصين قبائل من حمير فهم بها إلى هذا العهد، وبلغ الثالث إلى قسطنطينية فدرسها ودوّخ بلاد الروم ورجع.

وهذه الأخبار كلها بعيدة عن الصحة عريقة في الوهم والغلط، وأشبه بأحاديث القصص الموضوعة، وذلك أن ملك التبابعة إنما كان بجزيرة العرب وقرارهم وكرسيِّهم بصنعاء اليمن، وجزيرة العرب يحيط بها البحر من ثلاث جهاتها، فبحر الهند من الجنوب وبحر فارس الهابط منه إلى البصرة من المشرق، وبحر السّويس الهابط منه إلى السّويس من أعمال مصر من جهة المغرب، كما تراه في مصوّر الجغرافيا، فلا يجد السالكون من اليمن إلى المغرب طريقاً من غير السّويس، والمسلك هناك ما بين بحر السّويس والبحر الشامي قدر مرحلتين فما دونهما، ويبعد أن يمرّ بهذا المسلك ملك عظيم في عساكر موفورة من غير أن يصير من أعماله هذه ممتنع في العادة، وقد قام

بتلك الأعمال العمالقة وكنعان بالشام والقبط بمصر، ثم ملك العمالقة مصر وملك بنو إسرائيل الشام، ولم ينقل قطّ أن التبابعة حاربوا أحداً من هؤلاء الأمم ولا ملكوا شيئاً من تلك الأعمال، وأيضاً فالشّقّة من البحر إلى المغرب بعيدة والأزودة والعلوفة للعساكر كثيرة، فإذا ساروا في غير أعمالهم احتاجوا إلى انتهاب الزرع والنّعم وانتهاب البلاد فيما يمرون عليه، ولا يكفي ذلك للأزودة وللعلوفة عادة، وإن نقلوا كفايتهم من ذلك من أعمالهم فلا تفي لهم الرّواحل بنقله فلا بد وأن يمروا في طريقهم كلها بأعمال قد ملكوها ودوّخوها لتكون الميرة منها. وإن قلنا إن تلك العساكر تمر بهؤلاء الأمم من غير أن تهيجهم فتحصل لهم الميرة بالمسالمة فذلك أبعد وأشد امتناعاً، فدلَّ على أن هذه الأخبار واهية أو موضوعة"[95].

أقتبس هذا النص الطويل لأهميته في هذا الشأن، وعلى الرغم من ذلك نجد عدداً من الباحثين المحدثين المعاصرين الذي لا يؤيدون ما يزعمه ابن خلدون، بل تراهم يجتهدون في تأكيد فرضية أصل البربر اليمني باستنادهم إلى طائفة من المعلومات التي يوثقها الرحالة والباحثون، ومن هؤلاء الباحثين، نجد الباحث

(95) ابن خلدون، عبدالرحمن: تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، 2000م، ج1، ص16- 17، ج6، ص117؛ ومن الأخبار الواهية للمؤرّخين ما ينقلونه كافة في أخبار التّبابعة ملوك اليمن وجزيرة العرب أنهم كانوا يغزون من قراهم باليمن إلى إفريقية والبربر من بلاد المغرب وأن أفريقش بن قيس بن صيفي من أعاظم ملوكهم الأول وكان لعهد موسى عليه السلام أو قبله بقليل غزا إفريقية وأثخن في البربر وأنه الذي سماهم بهذا الاسم حين سمع رطانتهم وقال ما هذه البربرة، فأخذ هذا الاسم عنه ودعوا به من حينئذ، وأنه لما انصرف من المغرب حجز هنالك قبائل من حمير فأقاموا بها واختلطوا بأهلها ومنهم صنهاجة وكتامة ومن هذا ذهب الطّبريّ والجرجانيّ والمسعوديّ وابن الكلبيّ والبيليّ إلى أنّ صنهاجة وكتامة من حمير وتأباه نسابة البربر وهو الصّحيح، وذكر المسعوديّ أيضا أنّ ذا الأذعار من ملوكهم قبل أفريقش وكان على عهد سليمان (عليه السّلام) غزا المغرب ودوّخه. وكذلك ذكر مثله عن ياسر ابنه من بعده وأنّه بلغ وادي الرّمل في بلاد المغرب ولم يجد فيه مسلكا لكثرة الرّمل فرجع، وكذلك يقولون في تبّع الآخر وهو أسعد أبو كرب وكان على عهد يستأسف من ملوك الفرس الكيانيّة أنّه ملك الموصل وأذربيجان.

محمد مختار العرباوي الذي بعد أن اجتهد لإثبات أن البربر ليسوا من سكان شمال أفريقيا الأصليين، نراه يعمل على إثبات أنهم هاجروا من اليمن في عصور سابقة يحددها في الألف الخامسة ق.م[96]، ويستند العرباوي في اجتهاده على أن البربر عرب إلى دليلين: الدليل اللغوي والدليل الاجتماعي، ثم يجتهد ليثبت أنهم يمنيون؛ وذلك استناداً على عدد من "الملامح اليمنية"، وهي:

1- فلاحة المدرجات وتقنيات المياه: إن هذا الأسلوب في الفلاحة وإنشاءات جمع المياه وبعض أساليب الري لم تكن معروفة في إفريقيا كلها قبل الميلاد، وإنما كانت معروفة أساساً في الجزيرة العربية ولاسيما في جزئها الجنوبي.

2- التشابه في فن العمارة: ينقل العرباوي عن الرحالة الألماني هانس هلفرتس أنه توجد في مرتفعات الأطلس منطقة البربر الرئيسية بناءات مرتفعة تشبه تماماً مثيلاتها في العربية الجنوبية ذات سمات معمارية واحدة.

3- الموسيقى الشعبية: يعتمد هنا أيضاً على هانس هلفرتس الذي يتحدث عن التشابه بين الموسيقى البربرية وأغاني المرتفعات اليمنية، فيقول: "ومثل هذا التشابه على المرء افتراض وجود علاقة حميمة ما بين البربر والعرب الجنوبيين، [وبالذات] في طريقة أداء الأغاني، فخصوصية تركيب الألحان وتشابهها، بل قل تساوي هذه الألحان تساوياً مطلقاً يؤكد هذا الانطباع من جديد"، كما يلاحظ التشابه في الرقص وطرق الغناء[97].

4- صيغة "أَفعول": فقد عرفت صيغة "أَفعول" (بفتح الهمزة) في اللهجات اليمنية القديمة، وهو ما أكده الهمداني في قوله: "وكثير من قبائل حمير تأتي

(96) العرباوي، محمد المختار: الهجرات القديمة إلى شمال إفريقيا، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م، ص216.

(97) العرباوي، الهجرات القديمة، ص229- 231.

على الأَفعول: الأَيفوع، والأيزون"، وهذه الصيغة لا توجد في العربية، وتوجد بدلها صيغة "أُفعول" أو أُفعولة (بضم الهمزة)، مثل أُسلوب، أَعجوبة.

وإذا ما انتقلنا إلى البربرية، فسنجد بها أسماء كثيرة بهذه الصيغة، مثل:

أزكور: اسم جماعة (في عمالة مراكش)؛ أعروس: فخذ بالريف؛ أغيول: الحمار.

5- قبائل بربرية تنسب نفسها إلى اليمن: هناك قبائل بربرية عديدة لديها اعتقاد أنها من أصول يمنية، فضلاً عما يقوله النسابون من أنها يمنية، مثل: صنهاجة، والتي تعتقد أنها من حمير، وهوارة، التي تعتقد أنها من قبيلة عاملة التي من اليمن، وأنها انتقلت من الشام، وغيرهما(98).

ومن جانبه، يتطرق الباحث حماه الله ولد السالم إلى أمازيغ موريتانيا، فيشير إلى قبيلة صنهاجة التي ظلت- حسب قوله- تتشبث بنسبها الحميري وتفتخر به في عهد الدولة المرابطية على النحو المشهور في أيام يوسف بن تاشفين، ويؤكد العديد من النسابة عروبة صنهاجة وكتامة، وأنهما دخلتا بلاد المغرب قبل الإسلام بعد انفجار سد مارب، ويلحون على حميرية القبيلتين، وعلى الرغم من أن ابن الكلبي وابن سلام الجمحي والزبير بن بكار واليعقوبي والطبري وغيرهم الذين يربو عددهم على العشرين، فإن ابن خلدون يشكك في تلك النسبة ويجعلها من تخاريف المؤرخين، ومن الأغاليط والأخبار المصنوعة التي يأباها العقل وتنفر منها الملكة السوية، بل ويرفضها نسابة البربر، غير أن ولد السالم يتساءل: ما صلة البربر عموماً وصنهاجة خصوصاً بما اكتشف

(98)العرباوي، الهجرات القديمة، ص227- 234.

ويكتشف في اليمن وعمان من لغات ونقوش وأشعار وموسيقى تشابه - إن لم تطابق - ما لدى الأمازيغ في شمال أفريقيا؟[99].

**أسباب الهجرة الفرضية وتأثيرها:**

عند النظر في أسباب هذه الهجرة وتأثيراتها، نجد أنها، في عموميتها لا تختلف عن الهجرة الأسطورية بما يمكن أن يُعد أمراً جوهرياً، ومع ذلك لا بد من ملاحظة الآتي:

من حيث الأسباب، كان العامل البيئي من حيث تقلبات المناخ على كوكب الأرض وتأثيراته على منطقتنا المعنية هنا بالهجرة، هو ما يميز أسباب الهجرة الفرضية التي جرت على نطاق واسع.

أما بصدد التأثير، فإنه على الرغم من الاختلاف في الآراء بصدد هذه الهجرات الفرضية، يمكن القول: إنها أسهمت في إفقار اليمن بخروج قواه البشرية الحية القادرة على الإعمار، ومن جهة أخرى فإن هذه الهجرات الفرضية، برفدها الهجرات الأسطورية، أسهمت في المزيد من تعريب المنطقة، ناهيك عما يذهب إليه البعض بشأن نقل المعرفة والتقنية إلى المناطق التي هاجروا إليها.

**الصنف الثالث: الهجرة الحقيقية:**

وهي تنتمي إلى هذا الصنف من الهجرات التي حدثت فعلاً في الماضي قبل الإسلام لأكثر من سبب، ولدى العلم بها أدلة وبراهين مؤكدة على أنها تحققت، ولا سبيل إلى دحضها، والمثال النموذجي لهذا الصنف هو الهجرة اليمنية التي حدثت إلى الحبشة.

(99)ولد السالم، حماه الله: الهجرات اليمنية إلى موريتانيا: قراءة في الأنساب والتاريخ، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م، ص278- 279.

**الهجرة إلى الحبشة:**

قبل الحديث عن الهجرة اليمنية إلى الحبشة، من المفيد الإشارة إلى أن اليمنيين، وربما غيرهم من العرب، كانوا – بحسب البعض – هم الذين استكشفوا، لأول مرة، تلك البلاد الكائنة جنوبي بوغاز المندب أو لغاية سفالة على الأقل [أي منطقة شرق أفريقيا]، ثم إن باقي الأمم لم تصل إلى هذه البقاع إلا بعدهم وبواسطتهم، كما أن حلول غيرهم كان مؤقتاً، أما العرب فقد تواصل وجودهم بها، وكان في شرقي إفريقيا ما أغرى العرب بالتردد عليه للتجارة أو للاستيطان من كثرة الخيرات ووفرة مواد التجارة المتنوعة التي كانت الدول القديمة تلح في طلبها، ومن يسر الحياة واعتدال المناخ بالنسبة لمناخ بلادهم، كما كان في مواجهة الساحل الشرقي لأفريقيا كثير من الجزر القريبة منه والبعيدة عنه نسبياً، وتحيط بها المياه من كل جانب، فكانت كمرافئ طبيعية لسفنهم، وأقاموا عليها مراكزهم التجارية؛ ليكونوا بمأمن من غارات القبائل الأفريقية، ولكن العرب سرعان ما اختلطوا بهم وتزوجوا منهم، ونشأ عن هذا التزاوج الشعب السواحلي[100].

وبصدد الهجرة إلى الحبشة، يذهب الدكتور عبدالله حسن الشيبة إلى أننا "لا نعرف متى بدأ المهاجرون [من جنوب بلاد العرب] في بسط نفوذهم، مع أن هناك إجماعاً بين الدارسين بأن أفضل وقت لانتشار هذه القبائل في شمال الحبشة كان بعد القرن العاشر ق. م."[101]، وفي مكان آخر يقول: "في وقت ما

(100) دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة الفرنسية)، 1934م، ج4، ص1184؛ نقلاً عن: النقيرة، محمد عبدالله: انتشار الإسلام في شرقي أفريقية ومناهضة الغرب له، دار المريخ، الرياض، 1982م، ص24- 25.

(101) الشيبة، عبدالله حسن: محاضرات في تاريخ الحبشة القديم، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2006م، ص168.

خلال القرن العاشر ق. م. على أبعد تقدير"[102]. ولكنه، في الحالين، لم يذكر أي مرجع يستند إليه.

بيد أن الباحثة هدى العلام تذكر أنه "على الرغم من أن أغلب المصادر والمراجع تحدد تاريخ هجرة هذه القبائل اليمنية ما بين القرنين العاشر والسابع ق.م، فإن أقدم الآثار التي حملت نقوشاً تؤكد الصلة بين بلاد الرافدين وشرق أفريقيا هي تلك المتعلقة بعهد الملك سرجون الأكادي الذي حكم بلاد الرافدين عام 2709 ق.م (أواخر الألفية الثالثة ق.م)"[103].

وفي محاولة من هدى العلام التي اكدت على قدم الهجرة اليمنية إلى الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، وتذكر أن لفظة "خبسيتو" أو "حبسيتو" [أي حبشت، الحبش، كما سيأتي أدناه] وجدت ضمن نقوش الدير البحري (في صعيد مصر) أثناء وصف البعثة التجارية المصرية التي وصلت في عهد الملكة حتشبسوت في أواسط الألف الثانية قبل الميلاد (1369-1490) إلى بلاد بونت (الصومال والحبشة حالياً)، وتعلق على ذلك بقولها: إن ذلك "يؤكد مدى عراقة قبيلة الحبشان وتحكمها في التجارة على الساحل الشرقي الأفريقي، سواء كان هذا في فترة استقرارهم وتوطنهم بالساحل أو قبل الاستيطان إبان فترة التحكم بالتجارة فقط"[104]، وهي تخلص إلى ترجيح "أن الهجرة تمت قبل القرن العاشر ق.م بعدة قرون"[105].

---

(102) الشيبة، محاضرات، ص170.

(103) العلام، هدى عبدالرحمن: أثر هجرة قبيلتي حبشت والأجاعز من اليمن إلى شرق أفريقيا قبل الإسلام، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ص180.

(104) العلام، أثر هجرة، ص181.

(105) العلام، أثر هجرة، ص183.

وبشأن القبائل التي هاجرت، يذكر الشيبة أنه "ونحن لا نعرف أسماء هذه القبائل التي هاجرت في هذا التاريخ المبكر، ولكننا نعرف أن أهم هذه الهجرات التي تمت في مراحل لاحقة، يقول: آخرون إن ذلك تم في الفترة بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد (طرخان: 6، العلام: 178-179)، وكانت تضم قبيلة حبشت والأجاعز، وإذا كان الأمر واضحاً بالنسبة لقبيلة حبشت، فإن الباحثين يختلفون حول قبيلة الأجاعز، بل حول الاسم نفسه الذي أطلق فيما بعد على اللغة الحبشية، إذ تسمى باللغة الجعزية، ويرجح اليوم بعض الدارسين أن هذا الاسم كان يطلق على قبيلة كانت تسكن المنطقة المحيطة بعدن الحالية"[106]، ولم تلبث قبيلة حبشت حتى سادت في موطنها الجديد، وصبغت البلاد بالصبغة الحضارية التي تميزت بها، غير أن الوطنيين لم ينظروا بعين الارتياح أو الرضا لسيادة هؤلاء الأجانب، ومع ذلك لم يكد القرن الرابع الميلادي يطلع حتى غلب اسم هذه القبيلة السامية [اليمنية] على المنطقة التي استوطنتها، بل وعلى الوطنيين أنفسهم، فغدا الجميع أحباشاً، وأصبحت كلمة الحبشة ترادف أثيوبيا"[107].

وبناءً على دراسة بعض النقوش، يستنتج الشيبة "أن شمال الحبشة كانت في القرن السادس ق. م. تابعة لسبأ، أي أن القبائل العربية الجنوبية قد تمكنت من

(106) الشيبة، محاضرات، ص170.

(107) طرخان، إبراهيم علي: الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 8، 1959م، القاهرة، ص6؛ المعروف أن الأحباش الأكسوميين يفضلون أن تدعى بلادهم أثيوبيا بدلاً من الحبشة، وأن يدعوا هم أنفسهم بالأثيوبيين لا الحبشيين، بل إنهم ليشعروا بالإهانة إذا ما نعتوا بالأحباش، ولعل ذلك يرجع إلى أن أثيوبيا تعني الكوش، والكوشيون قد أضحوا سادة على أغلب بلاد شمال شرقي أفريقية، باستثناء مصر، وذلك بعد إخضاعهم للقبائل الزنجية، وهذا مجد قديم. كما أن أثيوبيا وردت في التوراة، فالحرص على هذه التسمية فيه معنى التيمن، أما الأحباش فتعني الأخلاط، فضلاً عن أن الأحباش عنصر أجنبي". (نفسه، ص5).

بسط سيطرتها على السكان الأصليين للبلاد، وهو أمر لا بد أن يكون قد مر بعدة مراحل سابقة قضاها هؤلاء المهاجرون في التعرف على طبيعة البلاد وسكانها قبل أن يتمكنوا من تأسيس مستوطناتهم الجديدة"[108].

**أسباب وتأثير الهجرة إلى الحبشة:**

بصدد **سبب الهجرة** إلى الحبشة، لا يذكر الشيبة سبباً أكيداً، وإنما يضع احتمالات لا غير، فيقول إن "سبب هجرة هذه القبائل ربما يكمن في الصراع الذي ساد ممالك جنوب جزيرة العرب من جهة، ولتأمين الطريق التجاري البحري من جهة أخرى، بل وربما كان الوصول إلى مصادر بعض تلك التجارة هو الذي دفع الدولة السبئية إلى إرسال جماعات إلى الساحل الأفريقي لإقامة محطات تجارية في البداية، ثم تتمكن هذه الجماعات من تأسيس مستوطنات هناك، وربما كان للظروف الديموغرافية أيضاً دور، إلا أننا لا نعرفها على وجه الدقة الآن"[109]؛ لذا يرى القارئ، أن أمامنا احتمالات فقط لا غير وراء هذه الهجرة.

وبشأن **التأثير** الذي أحدثته هذه الهجرة فيبدو، من وجهة النظر التاريخية، هائلاً، إن كان فعلاً - كما يذهب الشيبة - أنه "يبدأ تاريخ الحبشة القديم مُنْذُ أن تمكن المهاجرون من جنوب بلاد العرب من بسط نفوذهم على السكان الأصليين في الحبشة بشكل محكم لدرجة قيام ثقافة خاصة، وينتهي بسقوط مملكة أكسوم في القرن العاشر الميلادي"[110]، ويعود سبب هذا التأثير الهائل إلى أن ثقافة السكان الأصليين "يبدو كانت بدائية إذا ما قورنت بحضارة المهاجرين الجدد؛ إذ أن كثيراً من الكتاب الكلاسيكيين يروون كيف أن هؤلاء

(108) الشيبة، محاضرات، ص171.
(109) الشيبة، محاضرات، ص170- 171.
(110) الشيبة، محاضرات، ص 168.

السكان كانوا جامعين للثمار وصيادين، وكيف أنهم استعانوا بثقافة المهاجرين العقلية والتقنية، كالدين واللغة واستخدام المحراث واستئناس بعض الحيوانات واستعمال الحديد واستخدام الحجارة في البناء"[111]، هذا، "إلى جانب نوع من التنظيم الإداري والإقليمي، وفن الكتابة، ومن ثم أضحت المناطق التي استقروا فيها مراكز لنشر الحضارة، وقد عثر على أثر قديم لهذا العنصر السامي [اليمني] في مدينة قديمة تسمى آفا (Ava)، وتعرف الآن باسم "يحا"؛ عثر في هذه المدينة السامية [الحميرية] على بعض أحجار لمعبد إله الشمس، وعليها كتابات حميرية ترجع إلى القرنين السابع والخامس قبل الميلاد"[112]، ويضيف طرخان أن "هؤلاء المستعمرين الجدد وجدوا في مهجرهم مناخاً يشبه ذلك المناخ الذي فارقوه؛ مما ساعدهم على مواصلة نشاطهم، ورغم أن الكثيرين منهم جاء ومعه نساؤه؛ إلا أنهم لم يلبثوا أن اختلطوا بالقبائل الحامية وصاهروها، وكان من نتيجة ذلك الامتزاج مواطنو مملكة أكسوم، وهي المملكة الحبشية الأولى التي يرجح أنها قامت في القرن السابع قبل الميلاد، ولم تزل أكسوم حتى الوقت الحاضر العاصمة الدينية لملوك الحبشة، يتوجون فيها، واستطاعت مملكة أكسوم أن تصنع حضارة وطنية متأثرة بالحضارة السامية [اليمنية]، وكذلك بالحضارات الأخرى في شمالي شرقي أفريقية، غير أن أبرز عنصر في حضارة أكسوم هو العنصر السبئي"[113].

ويشير طرخان إلى أن دولة أكسوم أخذت في التوسع على حساب جيرانها، ولعل أبلغ دليل على ذلك التوسع أن ملكها عزانة (أو عزانا) الذي تولى العرش حوالي عام 320م كان يستهل سجلاته بعبارة "نحن عزانة ملك أكسوم وحمير

(111) الشيبة، محاضرات، ص169؛ طرخان، الإسلام، ص7- 8.
(112) طرخان، الإسلام، ص8.
(113) طرخان، الإسلام، ص8- 9.

وريدان وسبأ وسلحين وسيامو (هي القبائل الساكنة جنوب شرقي أكسوم) وبجة وكاسو (الكوش).. وحين بدأ توسعها الإقليمي، عبرت البحر الأحمر، وأول غزو لها في اليمن كان في الفترة الواقعة بين عامي 277 و290م، واستطاعت بالفعل أن تستولي على اليمن في الفترة ما بين 300 و378م"[114]، والرواية معروفة، وليس هذا إلا إشارة إلى نوع العلاقة بين اليمن والحبشة والتي بدأت بهجرة يمنية، ثم بعلاقات تجارية، ثم بحروب احتلال، وكان آخرها محاولة الحبشة لغزو الحجاز وتدمير الكعبة في عام الفيل (571م)، ثم سادت فترة من الهدوء طغت فيها العلاقات السلمية الودية بظهور الإسلام، ثم ظهور روح عدائية تجاه الإسلام، ثم تعدلت إلى علاقات سلمية.

**ملكة سبأ** – التأثير السياسي لهجرة اليمنيين إلى الحبشة :

إذا كان من المعروف والمؤكد أن دولة سبأ يمنية الأصل، فإن الأحباش يرون أن مركزها في الحبشة، وأنها حكمت اليمن كدولة تابعة لها نظراً لقوتها العسكرية، أما ما يهمنا هنا فهو هذا التأثير السياسي البالغ للرواية المعروفة الخاصة بالملك سليمان وإحدى ملكات سبأ التي يذهب المؤرخون إلى أنها هي بلقيس، ولعل ما يلخص ويكثف هذا التأثير البالغ هو الزعم بأن إمبراطور الحبشة هيلا سلاسي ينتسب إلى الملك النبي سليمان، وقد جرى تثبيت هذا الزعم في دستور إثيوبيا، حيث تنص المادة الثالثة من دستورها الصادر في عام 1931م على ما يلي:

"يقرر القانون أن الشرف الإمبراطوري سيظل بصفة دائمة متصلاً بأسرة هيلا سلاسي الأول، سليل الملك سهلا سلاسي الذي يتسلسل نسبه بدون انقطاع من أسرة منليك الأول ابن الملك سليمان ملك بيت المقدس وملكة أثيوبيا

(114) طرخان، الإسلام، ص10- 11، 17.

المعروف باسم ملكة سبأ"، وفي دستور عام 1955م نصت المادة الثانية على نفس المضمون[115]، وورد النص عند هدى العلام بصيغة تختلف قليلاً عما يورده الشيبة[116].

ويروي الإثيوبيون القصة أو الملحمة الحبشية لزيارة ملكة سبأ، ويطلقون عليها "ماكيدا"، لسليمان وإنجاب منليك الأول، ملك الحبشة ومؤسس دولة أكسوم باعتبارها القصة الرسمية، وضمنت مع غيرها من قصص الملوك وسيرهم كتاباً هو "كبرانجست" أي "عظمة الملوك"[117]، مع العلم أنه إلى جانب الرواية الرسمية لتلك الزيارة ثمة روايات يتداولها الإثيوبيون تختلف هنا، وتتفق هناك[118].

**الأثر اللغوي والديني:**

من المعروف أن اللغة الجعزية (نسبة إلى قبيلة الأجاعز) هي إحدى اللغات في أثيوبيا التي تطورت من أصلها السبئيي، وصارت لغة مملكة أكسوم، ولو أنها تعد من اللغات المنقرضة؛ أما ما ساعد على بقائها وازدهارها هو حركة الترجمة المسيحية من اللغة الإغريقية إلى الجعزية في الفترة بين القرنين: الخامس والسابع الميلادي؛ أما الحديث فلا أحد يتحدث اليوم بالجعزية، باستثناء بعض الرهبان الذين تجبرهم وظائفهم الكنسية على تعلمها من أجل قراءة النصوص الدينية، فهي إذن لغة الكنيسة، كما هو حال اللغة اللاتينية في الكنيسة

(115) الشيبة، محاضرات، ص285.
(116) العلام، أثر هجرة، ص189.
(117) أنظر: الشيبة، محاضرات، ص286؛ العلام، أثر هجرة، ص187- 188.
(118) الشيبة، محاضرات، ص294؛ العلام، أثر هجرة، ص188. يستعرض الشيبة تلك الروايات ويحللها في كتابه "محاضرات في تاريخ الحبشة القديم"ـ ص 294 وما بعدها.

الكاثوليكية[119]، وتذهب العلام إلى أن اللغة الجعزية هي اللغة الأم للغات الحبشية الثلاث، وهي الأمحرية (الأمهرية)، والتجرينية، والتجرية[120].

أما عن التأثير الديني، فقد أظهرت النقوش المكتشفة في الحبشة عبادة آلهة جنوب شبه الجزيرة العربية، وخصوصاً "المقه" إله القمر السبئي، والذي يرمز له بالهلال أو القرص أو القرن[121].

وعلى الصعيد الاجتماعي لعل من أبرز التأثيرات هو التحول من نظام الانتساب للأم إلى الانتساب للأب، كما أحدثت الهجرة اليمنية تغييراً في علاقات المِلْكية التي تحولت من سلطة الأخوال إلى الملكية الجماعية[122].

ولعله من قبيل تحصيل الحاصل أن تتأثر ألقاب الملوك الأحباش الذين حكموا في الفترة من القرن الثامن ق.م إلى 227م، حيث كانت أسماؤهم تبدأ بالمقطع "ذا" والذي تعني سيد أو صاحب، وتقابلها في اللغة اليمنية "ذو"، وهي لقب ملوك حمير، مثل "ذو يزن".. وخلال الفترة بين الأعوام 275 وحتى 478م، نجد أن أسماء ملوك الحبشة تبدأ مصدرة بـ"آل" وهو تقليد متعارف عليه عند اليمنيين، مثل آل سفح وآل سمرة، ومعنى "آل" هو سيد أو رب، أي نعت للملوك بصفات قدسية[123].

**الهجرة وأصالة الحضارة اليمنية القديمة:**

ثمة فرضيات تتطرق إلى موضوعة نشأة الحضارة اليمنية القديمة؛ لذلك لا أظنه يضير في شيء الإشارة إلى ما يصيغه بعض الباحثين والمؤرخين من

(119) الشيبة، محاضرات، ص179.
(120) العلام، أثر هجرة، ص190.
(121) أنظر: علي، المفصل، ج3، ص451- 452.
(122) العلام، أثر هجرة، ص190.
(123) العلام، أثر هجرة، ص191.

فرضيات متعددة، ينتمي بعضها إلى "التاريخ الفرضي"/"التاريخ الظني"، بشأن أصل سكان جنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن).

وبهذا الصدد، وعلى الرغم من تعدد الآراء والفرضيات وتبايناتها، فإنها كلها ترجع إلى اتجاهين عامين:

**الاتجاه الأول:** وهم أصحاب الفرضية التي تزعم بانتقال جماعات بشرية وفدت من الخارج وهي التي أنشأت الحضارة اليمنية، غير أن هؤلاء قد اختلفوا في المكان الذي جاء منه أولئك الوافدون، فبعضهم يذهب إلى أن أصل اليمنيين ومدنيتهم القديمة يعود إلى بعض الأقوام المتمدنة التي كانت تقطن شمال أفريقيا أو بلاد الرافدين أو الحبشة، ثم هاجرت إلى اليمن واستوطنت فيها(124).

ومن اليمنيين ممن يتبنى مثل هذه الموضوعة الويسي الذي يقول إنه يستفاد من قرائن الأحوال أن المعينيين مؤسسي ذلك التمدن في اليمن أتوا به من بابل أو نسجوه على منوال تمدنها(125)، ومع الويسي نقرأ عند باوزير كذلك أن ما عرف من أحوال معين الاجتماعية والسياسية والدينية، ومن أسماء رجالهم وآلهتهم يدل على أن أصلهم من عمالقة العراق، وإذا كان قد اشتهر بين مؤرخي العرب أن دول اليمن التي أنشأت بعد القبائل البائدة أنها تنتسب إلى قحطان، وأن ذلك صحيح في السبئيين والحميريين، فإنه لا يصح على المعينيين لأنهم أقدم كثيراً من بني قحطان(126).

---

(124) أنظر مثلاً: ابن خلدون، تاريخ، ج1، ص28، ج2، ص44، 71، 259؛ زيدان، جرجي: العرب قبل الإسلام، مراجعة وتعليق: حسين مؤنس، دار الهلال، القاهرة، (د.ت)، ص112- 113.

(125) الويسي، حسين بن علي: اليمن الكبرى، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط2، 1991م، ص232.

(126) باوزير، سعيد عوض: صفحات من التاريخ الحضرمي، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط2، 1983م، ص36، 39.

ونورد ذلك على سبيل المثال، بصرف النظر عن مدى صحة الآراء المطروحة، وممن يتبنى مثل هذه الفرضية، الباحث الروسي بطرس جريزنيفيتش الذي يقول، في مقابلة له مع مجلة "دراسات يمنية"، إنه "من خلال عملنا، توصلنا إلى استنتاج مفاده أن أقواماً أتت على شكل هجرات قد تكون من الشرق الأدنى، وبالذات من بلاد النهرين، وبحسب معطيات علم الأجناس، فإن الملامح الجنسية للأقوام التي قطنت جنوب الجزيرة العربية تتشابه مع ملامح الفرع الجنوبي لجنس البحر الأبيض المتوسط، وتعود هذه الهجرة إلى المرحلة الأخيرة للعصر الحجري الحديث؛ أي ثلاثة آلاف سنة ق.م"[127].

وضمن هذا الاتجاه الفرضي العام، يتبنى الدكتور لويس عوض فرضية بشأن أصل العرب ومن أين قدموا إلى شبه جزيرتهم؛ وذلك بناءً على الدراسات اللغوية الحديثة التي – كما يذهب عوض – تكشف عن صلة اللغة العربية المتينة باللغات الهندية الأوروبية، فيقول: إنه بحسب تقدير الكثير من علماء الآثار والتاريخ القديم، يعد المستودع البشري المعروف في عصر الهجرات العظيمة حول بحر قزوين، وربما كان هذا المنبع ذاته مجرد محطة وسطى استقروا فيها مُنْذُ هجرتهم من وسط آسيا شأن كافة القبائل التي تسمى آرية وطورانية وسامية[128]؛ لذلك نجده يفترض أنه "لا مناص - في نظري- من افتراض تراكمات سلالية ولغوية وحضارية في شبه الجزيرة العربية وجنوبها من بادية الشام بين العراق وسوريا حتى اليمن وشاطئ المحيط الهندي، حيث

(127) جريزنيفتش، بطرس: الحضارة اليمنية في الاستشراق السوفيتي. مقابلة أجراها عبدالرزاق أحمد راشد، مجلة دراسات يمنية، العدد 32، 1988م، صنعاء، ص125-126.

(128) عوض، مقدمة، ص44.

حضارات سبأ ومعين وقتبان في الألف الأول قبل الميلاد، ولا مناص أيضاً من افتراض أن الموجة العربية، أياً كان موطنها الأصلي، كانت آخر موجة من موجات الهجرات التاريخية على المستوى الجماعي في الشرق القديم، ولن نستطيع تفسير ظاهرة تكون اللغة العربية من عناصر مشتركة في الجذور مع اللغات الهندية الأوروبية إلا إذا افترضنا أن التكون السكاني لشبه الجزيرة لم يكن فيضاناً سكانياً من داخل شبه الجزيرة إلى خارجها أو حوافها المحيطة بها، ولكن كان فيضاناً سكانياً من خارج شبه الجزيرة إلى داخلها، وخاصة من أقوام بادية لا تزال في مرحلة الرعي آثرت حياة البداوة على حياة الاستقرار في وديان الأنهار، أو حيل بينها وبين الاستقرار"[129].

فالعرب، إذن، موجة متأخرة جداً من الموجات التي نزلت على شبه الجزيرة من القوقاز والمنطقة المحيطة ببحر قزوين والبحر الأسود نحو 1000 ق. م، أو قبيل ذلك؛ ولعلها لم تستقر في مكان ما في بلاد ما بين النهرين أو في الشام الكبير؛ لأنها وجدت في هذه أو تلك أقواماً منظمة أقوى منها بأساً وأعلى حضارة، فنفذت إلى الفراغ الكبير في شبه الجزيرة عن طريق بادية الشام، حاملة معها لغتها القوقازية المتفرعة من المجموعة الهندية الأوروبية، أو لعلها آثرت حياة البداوة والرعي والتجارة التي ألفتها في مهدها الجبلي الأول على حياة الاستفلاح والاستقرار، مكتفية بروابط العصبية أو "القومية" كأساس للتماسك الاجتماعي عن الارتباط بالوطن، سجن المتحضرين، على رأي ابن خلدون[130].

---

(129) عوض، مقدمة، ص52- 53.

(130) عوض، مقدمة، ص60-61. وبشأن أهمية منطقة بحر قزوين في الهجرات، أنظر كتاب: بريل، نورمان: بزوغ العقل البشري، ترجمة: إسماعيل حقي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1964م، ص213- 232.

**الاتجـاه الثـاني:** ويـزعم أصـحابه أن الحضـارة اليمنيـة أنشـأها السـكان الأصليون للمنطقة، وهم من أسهم في بعض الحضارات المحيطة، فإذا ما أغفلنا ـ بحق أو بدون حق ـ "الأساطير" التي تتحدث عن "الغزوات" و"الفتوحات" التي قام بها بعض الملوك اليمنيين في الماضي، كما يذهب، مثلاً، وهب بن منبه في "التيجان"، وكذا عبيد بن شرية الجرهمي، يذكر نيلسن أن "عدداً كبيراً من العلماء يعتقد أن سائر الشعوب السامية الشمالية المتمدنة، كالبابليين والآشوريين والآراميين والعبريين خرجوا في الأصل من البوادي العربية، والساميون الشماليون ـ كما يعتقد شبرنجر ـ هم ساميون جنوبيون انتقلوا إلى الشمال، وما بلاد العرب إلا المستودع الذي خرج منه سائر الساميين، بما في ذلك الأمازيغ في شمال إفريقيا، ويعتمد هؤلاء في فرضيتهم على أن البدو الذين هاجروا من شبه جزيرة العرب كان سبب هجرتهم هو تضخم أعدادهم، من جهة، وندرة الطعام الذي أصبح لا يقوى على تغذيتهم، من جهة أخرى"[131].

إلى هذا الاتجاه، ينضم فريق من العلماء يمثله كيتاني الذي يقول ـ كما أسلفت- بأن شبه جزيرة العرب كانت مهد الشعوب "السامية"، وفي رأي كيتاني أن حضارات الهلال الخصيب من العراق إلى الشام الكبير؛ أي الساحل الشرقي للبحر المتوسط ذات الخصائص السامية ليست إلا ثمرة نزوح الفائض من بدو الصحراء [في الجزيرة العربية] إلى ما وراء الفرات وإلى الشام، حيث استقروا في المدن واستفلحوا في القرى[132].

وفي هذا السياق، يذكر كمال الصليبي أنه "عندما زار المؤرخ الإغريقي هيرودوتس سورية في القرن الخامس قبل الميلاد أخبره شيوخ صور الفينيقيون

(131) نيلسن، ديتلف وآخرون: التاريخ العربي القديم، ترجمة: فؤاد حسنين علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958م، ص46.
(132) عوض، مقدمة، ص46.

بأن أجدادهم كانوا قد جاؤوا في الأصل نزوحاً من سواحل البحر الأحمر، بل إنهم حددوا زمن هجرتهم من تلك السواحل إلى سورية بثلاثة وعشرين قرناً قبل ذلك التاريخ"[133].

ويبدو أن الجدل الصاخب بشأن شبه الجزيرة العربية عموماً، والجنوب منها على وجه الخصوص، عائد عند بعضهم إلى خصوصية موقعها الجغرافي، بما يعنيه من حالة البيئة المناخية والطبيعة الحيوية التي كانت سائدة في القدم، وبهذا الصدد يشير نيلسن إلى أن "القبائل العربية الجنوبية كانت قد أجمعت أمرها على أن تتحد، وتكوّن دولاً لها لغاتها الخاصة، وكتاباتها الخاصة وديناتها الرسمية الخاصة، وهذه الثقافة هي ثقافة سامية جنوبية خالصة بعيدة عن المؤثرات الأجنبية؛ وذلك بفضل الصحارى الواسعة الممتدة في الشمال والشمال الشرقي، ووجود تهامة برمالها الشاطئية الممتدة على طول البحر الأحمر"[134]، وإلى ذلك يشير أيضاً لوندين بالقول: "إن اليمن استثناء سعيد لهذه القاعدة (قاعدة التأثير المتبادل للبلدان المجاورة)، فنشأ المجتمع الطبقي فيها بصورة مستقلة كنتيجة لنمو قوى الإنتاج في المجتمع اليمني القديم والانحلال الذاتي للمجتمع البدائي"، غير أن هذا "الاستثناء السعيد" لم يستمر، حيث يشير الكاتب نفسه إلى أن اليمن "قد اقتبست من مصر وبلاد النهرين المنجزات التكنيكية عن طريق الاتصالات، ومن أهم الاقتباسات الأبجدية."[135]، هذا، في حين أن ريكمنس يذهب إلى أن الروائع اليمنية هي نتيجة نهائية لحقبة طويلة من المركزية السياسية، ومن المحتمل أن تكون هذه العملية قد بدأت في منتصف

(133) الصليبي، بيت، ص217.
(134) نيلسن وآخرون، التاريخ العربي، ص39- 40.
(135) لوندين، أ. غ: دولة مكربي سبأ- الطريقة السبئية في التاريخ بأسماء الأشخاص، ترجمة: أبوبكر السقاف، مجلة الحكمة، العدد 61، الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، صنعاء، ص9.

الألف الثاني ق. م. على الأقل، وإن اليمنيين لم يقتبسوا الأبجدية من الفينيقيين[136].

والمهم أن من يزعم بهذه الفرضية أو تلك لم يستند - مع الأسف - إلى ما يعزز رأيه بمعطيات أثرية أو تاريخية أو غيرها بصورة أكيدة قاطعة.

على كل حال، أما بشأن فرضية مدى أصالة الحضارة اليمنية فإن "هومل" يتساءل عما إذا كانت هذه الحضارة قد بلغت هذه الدرجة من النمو والكمال في البلاد ذاتها، أم أنها جاءت إلى البلاد من الخارج كاملة ناضجة؛ ثم يجيب بأننا نعجز الآن عن إصدار حكم حول هذا الموضوع[137]، وأما نيلسن فيتقدم بالخطوة الجريئة فيقول: إن "الجزيرة العربية، فيما يرجح، هي الوطن الأصلي للعنصر السامي والشعوب السامية الشمالية، ومنها نشأت الحضارات السامية الشمالية الرفيعة[138].

وهناك فرضية تحاول أن تجد لها سنداً علمياً، وهي تلك التي يوردها العالم ول ديورانت بأن شوينفرت يلفت أنظار العلماء إلى تلك الحقيقة الطريفة العظيمة الخطر، وهي أن الشعير والذرة الرفيعة والقمح وتأنيس الماشية والمعز والضأن، وإن ظهرت كلها في مصر وبلاد الرافدين من أقدم العهود المدونة، فهي لا توجد في حالتها البرية الطبيعية في مصر، بل في بلاد آسيا الغربية، ولا سيما في بلاد اليمن وبلاد العرب القديمة، وهو يستدل من هذا على أن الحضارة – وهي هنا زراعة الحبوب واستخدام الحيوانات المستأنسة – قد ظهرت في

(136) ريكمنس، جاك: حضارة اليمن قبل الإسلام، ترجمة: علي محمد زيد، مجلة دراسات يمنية، العدد 28، 1987م، صادرة عن مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص118- 119.

(137) نيلسن وآخرون، التاريخ العربي، ص62.

(138) نيلسن وآخرون، التاريخ العربي، ص53؛ وانظر: حتي، فيليب: تاريخ العرب (مطول)، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 1949م، ج1، ص14- 15.

العهود القديمة غير المدونة في بلاد العرب، ثم انتشرت منها في صورة "مثلث ثقافي" إلى ما بين النهرين (سومر وبابل وآشور) وإلى مصر، ولكن ما وصل إلى علمنا عن تاريخ بلاد العرب القديمة حتى الآن يبلغ من القلة حداً لا نستطيع معه إلا أن نقول: إن هذا مجرد فرض جائز الوقوع(139).

ومن جهة أخرى، يذهب بعضهم إلى أن الحياة الثقافية في شبه الجزيرة العربية قد شهدت "انقطاعاً"، ويعرض هذه الفرضية – دون أن يتبناها، بل يعمل على دحضها كما سنرى أدناه – أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء د. غالب عبده عثمان، بأن بعض الباحثين يتبنى فرضية تُسلِّم بوجود "فجوة ثقافية" في تاريخ اليمن القديم تغطي الفترة من الألف الرابع ق. م. حتى الألف الأول ق. م.، وهي الفترة التي تعارف علماء الآثار على تسميتها بـ"العصر البرونزي المبكر والمتوسط والمتأخر"، وكان ذلك الاعتقاد قد بني على عدم عثور الباحثين الأوائل على مناطق سكنية تعود إلى الفترة الزمنية التي سبقت الألف الأول ق. م في المواقع التي أجريت فيها أعمال مسح أو تنقيب أثري قبل نهاية السبعينيات من القرن العشرين(140).

وفي هذا السياق، يحاول بعض آخر دحض هذه الفرضية، فيشير إلى أن الاكتشافات الأثرية في اليمن تثبت التواصل والاستمرارية التي شهدتها منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية، حيث أسفرت بعض نتائج تنقيبات البعثة السوفيتية اليمنية المشتركة خلال الأعوام 1983 – 1985م عن وجود دلائل على أن الجزيرة العربية، ولا سيما القسم الجنوبي منها، كانت مأهولة بالإنسان البدائي

(139) ديورانت، ول وايرل: قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محمود، دار الجيل، بيروت، 1988م مج1، ج2، ص43.

(140) غالب، عبده عثمان: فرضيات الفجوة الثقافية والتوطن القديم في اليمن- دراسة تحليلية نقدية، مجلة الإكليل، العددان 35- 36، يناير- يونيو2010م، تصدرها وزارة الثقافة، صنعاء، ص6- 21.

في أبكر مراحل نزوحه من أفريقيا (قبل أكثر من مليون عام)، وبقيت مأهولة على مدى عصور التاريخ البدائي؛ أي أن حقبة العصر الحجري أصبحت ممثلة في جنوب الجزيرة العربية بالعصور الأثرية كافة بدءاً من العصر الأولدوي وحتى أواخر العصر الحجري الحديث (الألفان الثالث والرابع قبل الميلاد)، وفترة ظهور الحضارة الزراعية المبكرة[141]. وللمرة الأولى في شبه الجزيرة العربية تم العثور على موقعين للأدوات التي ترجع إلى أقدم مرحلة من مراحل العصر الحجري والتي تسمى بالعصر الأولدوي الذي يبلغ عمر الطبقة العليا أكثر من مليون عام[142].

ومن جانبه، يؤكد عثمان أنه بعد دراسة سجل المعلومات والأدلة الأثرية المختلفة، تبين أن اليمن قد شهد استمراراً في الاستيطان والتوالي الثقافي في الفترة المذكورة أعلاه.. وأن اليمن كانت منطقة ملائمة للزراعة والاستقرار في فترة العصر البرونزي، وأن ثقافة حضرية قد أرسيت، وأنها تمتلك خصائص ومميزات تعكس أصالتها المحلية ومراحل نموها المختلفة، ورغم أنه كان نمواً بطيئاً، لكنه كان طبيعياً ومتواصلاً[143]، ويلفت عثمان النظر إلى أن سكان المستوطنات والمدن والمراكز الكبيرة في أودية الأرض السهلية هم يمنيون كانوا يعيشون في مناطق المرتفعات الجبلية، وكان التحول المناخي قد دفعهم إلى الهبوط من بيئتهم الجبلية إلى الاستقرار في أودية الأرض السهلية في حوالي بداية الألف الثاني ق. م.، وربما في نهاية الألف الثالث ق. م[144].

(141) بونغارد – ليفين: الجديد حول الشرق القديم، ترجمة: جابر أبي جابر وخيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1988م، ص219، 224.
(142) بونغارد – ليفين، الجديد، ص223.
(143) غالب، فرضيات الفجوة الثقافية، ص6- 7.
(144) غالب، فرضيات الفجوة الثقافية، ص11.

**الهجرة الإسلامية:**

إذا استثنينا الوفود اليمنية التي زارت الرسول (ص) في المدينة – وتلك لم تكن هجرة وإنما هي زيارة – فإن الهجرة الإسلامية اليمنية بدأت في عهد الخليفة أبي بكر الصديق، إثر الكتاب الذي بعثه إليهم، كما سيأتي معنا لاحقاً، أما بشأن علاقة الهجرة الإسلامية بالهجرة اليمنية عموماً، فقد جرى صياغة أكثر من فرضية، أهمها:

- **الفرضية الأولى:** يذهب حتي إلى أنه "أياً كان الأمر، فإننا إذا تحرينا التوسع الإسلامي، وأحطنا بالأحوال الحقيقية التي أحدقت به، اتضح لنا أنه كان الشوط الأخير في عملية النزوح المتواصل على مدى الدهر من البادية القاحلة إلى ما يتاخمها من أنحاء الهلال الخصيب، وأنه آخر الهجرات السامية العظيمة"[145]، ومثل ذلك ما أتى به رنيه ديسو الذي يذهب إلى أنه "من الخطأ أن يعتقد الإنسان أن دخول العناصر العربية إلى الشام يرجع زمنه إلى الفتح الإسلامي.

إن الوثبة التي مكنت المسلمين من تحطيم الخطوط البيزنطية في موقعة اليرموك (عام 636م) ومن غزو سوريا، ثم من الزحف نحو الشرق بعد ذلك حتى وصلوا إلى وسط آسيا، ونحو الغرب مارين بشمال إفريقيا فوصلوا إلى إسبانيا، هذه الوثبة قد دلت على القوة العربية في أوجها؛ ومع ذلك فإن تلك الوثبة لم تكن إلا بمثابة تعظيم شديد لاتجاه قد ترك آثاراً عديدة في التاريخ"[146]. و"بعبارة أخرى، إن الفتح الإسلامي -الذي وقع في القرن السابع الميلادي- يبدو كما لو كان حادثاً شاذاً في اتساعه، فهو في الحقيقة يعد حركة

(145) حتي: تاريخ العرب، ج1، ص195- 196.
(146) ديسو، العرب، ص2.

طبيعية للسكان العرب الذين كانوا يتجهون دائماً لا إلى غزو الأقاليم الحضرية فحسب، بل إلى الإقامة فيها أيضاً"[147].

- **الفرضية الثانية:** أن الهجرة الإسلامية ليست هي الهجرة الأخيرة من جزيرة العرب إلى خارجها، ومن هؤلاء "موسل" الذي يعترض على دعوى "كيتاني" وغيره من المستشرقين ممن زعموا أن الفتح الإسلامي هو آخر هجرة سامية قذفت بها جزيرة العرب إلى الخارج، وأنها كانت بسبب الجفاف والجوع، ويرى أن ما جاء في هذه الدعوى لا يتفق مع الحقيقة، وأن ما ذكره "كيتاني" عن عدد نفوس الحجاز مبالغ فيه، وأن الجيوش التي اشتركت في فتح العراق والشام وفلسطين لم تكن حجازية أو نجدية فحسب، بل كانت فيها قبائل عراقية وشامية نصرانية، ساعدت أبناء جنسها العرب مع اختلافها مع المسلمين في الدين، وحاربت الروم والفرس؛ ولذلك فليست الفتوحات الإسلامية هجرة من جزيرة العرب إلى الخارج على نحو ما تصوَّره "كيتاني" بدافع الفقر والجوع[148].

وكانت تلك فرضيات، أما في واقع الحال، فإن ما له علاقة بهجرة اليمنيين الإسلامية، وبصرف النظر ما إذا كانت آخر موجة هجرة أم لم تكن، وما إذا كان الجوع والفقر هما الدافعان للهجرة (سوف نتطرق أدناه إلى ذلك)، فإن أهل اليمن كانوا من أوائل الناس معرفة بالدعوة الإسلامية، وذلك بسبب الجوار والتجارة وخلافهما، ومعروفة جداً تلك الروايات التي تتحدث عن إسلام أبي موسى الأشعري وآخرين قبل الهجرة، ودعوة بعض أهل اليمن الرسول (ص)

(147) ديسو، العرب، ص2.
(148) في: علي، المفصل، ج1، ص250.

إلى اليمن عندما كان في مكة، لعل أشهرهم قيس بن مالك الأرحبي[149]، فما أن بدأت الفتوحات الإسلامية حتى كان أهل اليمن في طليعتها، وبحسب ما يروى يقول الخليفة أبوبكر: "واعلموا أن رسول الله (ص) كان عول أن يصرف همته إلى الشام فقبضه الله إليه واختار له ما لديه، ألا وإني عازم أن أوجه أبطال المسلمين إلى الشام بأهلهم ومالهم، فرسول الله أنبأني بذلك قبل موته"[150].

ويرى البلاذري أن الخليفة انتدب أهل المدينة أولاً، إلا أنه لم يرضَ كثرتهم للروم، فاستقر رأيه على الكتابة لأهل اليمن وغيرهم[151].

**كتاب أبي بكر إلى أهل اليمن:**

بسم الله الرحمن الرحيم

من خليفة رسول الله إلى من قرئ عليه كتابي هذا من المؤمنين والمسلمين من أهل اليمن.

سلام عليكم. فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو.

أما بعد. فإن الله تعالى كتب على المؤمنين الجهاد، وأمرهم أن ينفروا خفافاً وثقالاً، ويجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، والجهاد فريضة مفروضة، وثوابه عند الله عظيم.

وقد استنفرنا المسلمين إلى جهاد الروم بالشام، وقد سارعوا إلى ذلك، وقد حسنت بذلك نيتهم، وعظمت حسنتهم. فسارعوا عباد الله إلى ما سارعوا إليه، ولتحسن نيتكم فيه فإنكم إلى إحدى الحسنيين: إما الشهادة، وإما الفتح والغنيمة.

---

(149) العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط1، 2008م، ج9، ص146.

(150) الأزدي، أبو إسماعيل محمد بن عبدالله: فتوح الشام، تحقيق: وليم ناسو ليس، مطبعة ببتست مشن، كلكتة، 1854م، ص5.

(151) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر: البلدان فتوحها وأحكامها، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992م، ص126؛ الأزدي، فتوح الشام، ص5- 6.

فإن الله تبارك وتعالى لم يرض من عباده بالقول دون العمل، ولا يزال الجهاد لأهل عداوته حتى يدينوا بدين الحق، ويقروا لحكم الكتاب.

حفظ الله دينكم، وهدى قلوبكم، وزكى أعمالكم، ورزقكم أجر المجاهدين الصابرين"[152].

**سمات الهجرة الإسلامية الرئيسية:**

إذا كانت الهجرات اليمنية السابقة للإسلام قد شاب المعرفة بها الاضطراب والضبابية وعدم اليقين من حيث العديد من سماتها، فإن الهجرة اليمنية الإسلامية توفر لنا معلومات مؤكدة تمثل مادة معتبرة يمكن للباحث الاعتماد عليها من رسم لوحة عامة معقولة لتلك الهجرة، ومن الاستفادة من تلك المعطيات للتحليل، ومن ثم للوصول إلى استخلاصات محددة.

ويبدو أنه من المهم الإشارة إلى الضرورة القصوى للتحلي بالموضوعية العلمية الصارمة، والتأكيد عليها، لتجاوز تفسير و/أو تأويل هذا المعطى أو ذاك بغرض تجييره لمصلحة لا تستهدف المصلحة العلمية وغايتها النبيلة.

وعلى ضوء ما سوف يرد لاحقاً، وبالذات في العناوين: (مشاركة اليمنيين في الشام، وفي العراق، وفي مصر، وفي شمال أفريقيا)، يتبين أن الهجرة كانت:

- بأعداد كبيرة ربما لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعروف، أقول ربما، وضرورة التأكيد عليها؛ لأنني لم أقف على دراسة وجيهة تؤكد بما يقطع الشك باليقين أن أعداد الهجرة هذه كانت فعلاً كبيرة، ولم يسبق لها مثيل، فربما كانت، وربما لم تكن كذلك.

(152) الأزدي، فتوح الشام، 6- 7.

- من معظم أنحاء اليمن، ومن معظم قبائل اليمن، وفي تقديري أنه ينبغي الابتعاد عن التعميم الشائع القائل بأن هذه الهجرة قد شملت كل أنحاء اليمن، وكل قبائل اليمن[153]. وبالطبع المقصود هو أن هذه الهجرة عمت تأثيراتها كل أنحاء اليمن، فخرجت من معظم الأنحاء مجموعات، ولكن ظلت بقية سكان البلاد، وهم الأكثرية، وللتأكيد يمكن القول: إن تأثيرات هذه الهجرة قد غطت عموم اليمن.

- **دوافع الفتوحات الإسلامية**: تباينت الآراء بشأن دوافع وأسباب الفتوحات الإسلامية، ومع ذلك يمكن ردها إلى أربعة دوافع متشابكة، هي:

- **دافع الفقر والحاجة**: يقول بهذا الدافع بعض الباحثين، ولو الأكثر شهرة هو ما جاء على لسان القائد الفارسي رستم بعد حوار طويل شهير جرى بينه وبين القائد العربي، أحد دهاة العرب المشهورين، وهو المغيرة بن شعبة، يقول رستم ورائحة السخرية تنبعث من كلامه: "وإن كان الجهد دعاكم فرضنا لكم قوتاً إلى خصبكم؛ وأكرمنا وجوهكم وكسوناكم، وملَّكنا عليكم ملكاً يرفق بكم"[154].

(153) مثل هذا التعميم نصادفه عند الحديث عن الهجرة الواقعة إثر انهيار سد مارب، مع العلم أن هذا السد لم يكن يروي إلا تلك الجماعات التي كانت حوله، وليس كل اليمن، ولا نصف سكانه، ولا ربعهم، ولا ثمنهم. بل ويمكن بالتقريب معرفة عدد السكان الذين تأثروا من انهياره وذلك بحساب كمية المياه التي كان يختزنها السد، ومن ثم تقدير الأرض التي ترويها تلك المياه، وفي الأخير تقدير معرفة عدد السكان الذين يعيشون من محصول الأرض المروية.

(154) الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ج3، ص496- 501؛ البلاذري، البلدان، ص300. والحقيقة أن الحوار الذي دار بين الطرفين – حسب الطبري – ليس فقط ممتعاً فقط، وإنما أيضاً مليء بالبلاغة الجزلة والشجاعة الصلبة القائمة على أساس عقيدي مذهل.

والحقيقة أن قصر دافع الهجرة على الفقر والحاجة، كما يفهم من النص أعلاه، نظرة قاصرة عن رؤية سعة الدعوة الإسلامية، بل والاستخفاف بها بإرجاعها إلى عامل واحد وحيد هو الجوع، وتجريدها من أهدافها ودوافعها الأخرى، إن سلمنا بدافعي الجوع والفقر. وفي هذا الصدد، يذهب العالم الفلسطيني بندلي جوزي في كتابه "الحركات الاجتماعية في الإسلام" إلى أن القول بأن الإسلام فكرة دينية محضة، وأن ظهوره وتغلبه على وثنية العرب وانتشاره السريع بين أكثر أمم الشرق وفتوحات الخلفاء الراشدين وبني أمية الواسعة ترجع إلى الحماسة الدينية أو التعصب الديني، يعد اليوم قولاً جزافاً، بعيداً عما أثبتته الأبحاث التاريخية والاقتصادية، كأبحاث الأستاذ فلهوزن والأمير كايتاني والأستاذ لامانس ونولدكه وبارتولد وغيرهم، فقد أصبح اليوم من المقرر أن الإسلام ـ كغيره من الأديان الكبيرة ـ ليس فقط فكرة دينية، بل مسألة اقتصادية واجتماعية أيضاً[155]. وهذه رؤية عامة للإسلام من قبل بندلي وغيره الذين يذكرهم من المستشرقين، وهو قول لا يرد مباشرة على دافع الجوع والفقر، ولكنه يضع هذا الدافع – كما يفهم من السياق – ضمن جملة من الدوافع الدينية وغير الدينية.

أما بعضهم فقد قال رأيه مباشرة بأن الجوع هو الدافع للهجرة والانخراط في الفتوحات، كما جاء في بيت من شعر أبي تمام:

**فما جنة الفردوس هاجرت تبتغي ... ولكن دعاك الخبزُ– أحسب – والتمرُ[1].**

**ـ دافع الطمع في الغنائم:** لا يختلف هذا الدافع كثيراً عما سبقه (الجوع والفقر). وإذا كان الطمع في الغنائم هو من قبيل تحصيل الحاصل لأهداف

(155) بندلي، جوزي: من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين- الأمانة العامة، ط2، 1981م، ص12.

الحرب بصورة عامة، فإننا نجد في كتب التاريخ الإسلامي ما يؤكد على هذه الحقيقة، من ذلك ما يورده البلاذري من أن الخليفة عمر كان قد ندب الناس إلى العراق، فجعلوا يتحامونه ويتثاقلون عنه.. وقدِم عليه خلق من الأزد يريدون غزو الشام، فدعاهم إلى العراق، ورغبهم في غنائم آل كسرى، فردوا الاختيار إليه، فأمرهم بالشخوص إلى العراق، وقدم جرير بن عبدالله في بجيلة، أن يأتي العراق على أن يُعطى وقومه ربع ما غلبوا عليه، فأجابه عمر إلى ذلك، فسار نحو العراق"[156].

وللتأكيد فقط، أن التسليم بدافع الطمع في الغنائم كأحد أهداف الحرب/ الفتوحات، ولا يعد أمراً معيباً – من وجهة النظر التعاليم الدينية – إذا ما عده المرء هدفاً ضمن أهداف أخرى، أهمها نشر الإسلام، إذا ما رفض الطرف الآخر عدم قبول اعتناقه مع رفض دفع الجزية.

ـ **دافع الجهاد**: يذهب البعض إلى أن أهل اليمن خرجوا تحت السبب المباشر المتمثل في الدعوة الى الجهاد الحربي لنشر راية الإسلام؛ لأن الجهاد ـ كما هو معروف ـ مفهوم أوسع من أن نقصره على القتال، وبصرف النظر عن الدوافع الأعمق التي ـ دون ريب ـ كان لها نصيبها من فعل الهجرة، وهنا أيضاً نواجه ذات النظرة الأحادية التي رأيناها أعلاه، وهي نظرة – للتأكيد فقط – قاصرة، ولا تخدم المصلحة العلمية في رؤية الهجرة والفتوحات، أما أن يكون الجهاد هو أحد دوافع الهجرة اليمنية ـ وهو طبعاً أحد دوافع نشر الإسلام، لا، بل هو الدافع الرئيسي لذلك ـ فهذا لا أظن أن "تنتطح فيه عنزان"؛ أي لا يختلف فيه اثنان.

ـ **الهجرة**: يذهب بعضهم إلى أن السبب الحقيقي لخروج أهل اليمن هو "الهجرة" بمفهومها الإسلامي، ومن هؤلاء الدكتور عبدالرحمن الشجاع الذي

(156) البلاذري، البلدان، ص295- 296.

يستند إلى نص ابن سمرة الجعدي في قوله: إن عمر بن الخطاب "استنفر أهل اليمن إلى الشام ثم إلى العراق، فهاجر أهل اليمن، فكانت لهجرتهم الأيام المشهورة وسكن من سكن منهم المِصرين: البصرة والكوفة"(157). كما يعتقد أن ما "يؤكد أن أهل اليمن خرجوا مهاجرين يريدون مقاتلة عدوهم انتظاراً لإحدى الحسنيين: الشهادة أو النصر، ما جاء عن قيس الخارفي الهمداني الذي كان سيد الخارفيين، فقد أتى إلى عمر، وقال له: إن أهلي يريدون الهجرة، فكتب إلى واليه في اليمن أن احملهم وجهزهم"(158)، وعنده أن "هذا النص يبين القضية من أساسها"(159). أما أن يُعد أهل اليمن الذين لبوا الدعوة للمشاركة في الفتوحات الإسلامية من المهاجرين فهذا لا يقول شيئاً محدداً، وأما أن يجيَّر نصٌّ لأحدهم في اتجاه واحد دون الالتفات إلى المقاصد الأخرى فهذا ما سبق أن تطرقنا إلى قصوره ومعاداته المصلحة المعرفية في التحليل، ومن ثم الانتهاء إلى خلاصات غير موضوعية وعلمية.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه، عند الحديث عن دافع "الطمع في الغنائم"، لنقرأ ما جاء عند البلاذري: "قالوا: لما فرغ أبوبكر (رض) من أمر أهل الردة، رأى توجيه الجيوش إلى الشام، فكتب إلى أهل مكة والطائف واليمن وجميع العرب بنجد والحجاز يستنفرهم للجهاد، ويرغبهم فيه وفي غنائم الروم، فسارع الناس إليه بين محتسب وطامع، وأتوا المدينة من كل أوب"(160).

---

(157) الجعدي، عمر بن علي بن سمرة: طبقات فقهاء اليمن، تحقيق: فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1981م، ص38- 39.

(158) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع: الطبقات الكبرى، دار بيروت، بيروت، 1985م، ج6، ص129- 130.

(159) الشجاع، عبدالرحمن عبدالواحد: اليمن في صدر الإسلام، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م، ص312- 313.

(160) البلاذري، البلدان، ص126.

**الخروج بالنساء والأطفال:**

تذكر كتب أهل الأخبار أن بعض اليمنيين خرجوا بنسائهم وأطفالهم، ومنهم:

- أنس بن مالك هو من حمل كتاب أبي بكر الصديق إلى أهل اليمن، وعندما عاد في شهر رجب من عام 12 للهجرة بشر أبا بكر بقدوم أهل اليمن، قائلاً له: "قد أتوك شعثاً غبراً أبطال اليمن وشجعانها وفرسانها، وقد ساروا إليك بالذراري والحُرم وبالأموال"[161].
- حميَر بنسائها ورجالها وأولادها[162].
- بجيلة: أتت بنسائها وأطفالها إلى العراق[163].
- النخع: وصلوا المدينة مع نسائهم وذراريهم[164].
- جماعة من قبيلة خثعم أتت من اليمن ونزلت المدينة المنورة، وكان على رأسهم ابن ذي السهمين الخثعمي، فلما التقوا بالخليفة قال له: "إنا قد تركنا الديار والأموال والأصول، وأقبلنا بنسائنا وأبنائنا، ونحن نريد جهاد المشركين، فماذا ترى لنا في أولادنا ونسائنا؟ أم ترى لنا أن نخرجهم معنا ونتوكل على ربنا؟". فرد عليه أبوبكر أنه لو سمع هذا قبل خروج الناس لاحتَبَسَ عيالاتهم عنده، ليكون المسلمون ليس معهم من النساء والأولاد ما يشغلهم ويهمهم حتى يفتح الله عليهم، ولكن الناس قد مضوا، وله بجماعة المسلمين أسوة[165].

(161) ابن الحسين، يحيى: غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عبدالفتاح عاشور، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968م، ص80.
(162) الأزدي، فتوح الشام، ص7.
(163) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص484- 485.
(164) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص485.
(165) الأزدي، فتوح الشام، ص20.

- قيس الخارفي الهمداني، وكان زعيم الخارفيين، أنه أتى الخليفة عمر بن الخطاب قائلاً له "إن أهلي يريدون الهجرة، فكتب إلى واليه في اليمن أن أحملهم وجهزهم"(166).

بنظرة متأملة لموضوع الهجرة مع النساء والأولاد، نجد أن ثمة من يذهب إلى القول بأن كل أهل اليمن الذين لبوا دعوة الخليفة أبي بكر قد هاجروا بنسائهم وأولادهم، ولربما كان ذلك صحيحاً في واقع الحال آنذاك، ولكنه لا يستند إلى حقائق مثبتة لا يطالها أي شك، والحقيقة أن من يذهب إلى هذا التعميم، يستند إلى ما جاء أعلاه فقط، وهو لا يقول بأن كل أهل اليمن الذين هاجروا قد وصلوا مع أولادهم ونسائهم، وما هو مثبت في الروايات – بحسب اطلاع من يعمم – أن بجيلة وخثعم والنخع فقط هي تلك القبائل، أو بالأصح بعضاً منها، وصلت بالأولاد والنساء، عدا ذلك لا نعرف من أمرهم شيئاً في هذا الصدد، إضافة إلى ذلك، أن ما يروى عن قيس الخارفي يؤكد وجهاً مما أذهب إليه؛ لأنه وصل بدون أهله، أما الإشارة إلى توجيه الخليفة لواليه في اليمن بأن "يحملهم ويجهزهم"، فلا يمكن تجييره إلى أن ذلك قد حصل مع كل من وصل بدون نسائه وأولاده، لأنه تعسف واضح في قراءة وتفسير النص.

وبتقديري، أنه من الأفضل ألّاَ يجري التعامل مع هجرة اليمنيين هذه ككل بدافع موحد؛ أي ألّا نجعل خروجهم بالأموال والنساء والأموال والعبيد أمراً عاماً شاملاً كل المشاركين في تلك الهجرة للمشاركة في الفتوحات الإسلامية، هذا أولاً، وثانياً، ألا نجعل تلك الهجرة تقع تحت عامل أو دافع واحد وحيد، وبحسب ما هو وارد أعلاه، نجد أن قراءة موضوعية محايدة بعيدة عن أية أيديولوجية تقودنا، كما أزعم، إلى أن:

(166) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص129- 130.

- بعضهم خرج بالنساء والأولاد، كما هو الحال مع بجيلة وخثعم والنخع.
- بعضهم خرج بمفرده، كما هو الحال مع قيس الخارفي.
- بعضهم لا تذكر الروايات من معه ولكن – كما هو الحال مع قيس بن هبيرة المرادي – يقول الأزدي إنه جاء في جمع من قومه[167]، وقد جاء هذا النص مع النص الخاص بحميَر الذي يذكر أنها جاءت برجالها ونسائها وأولادها، في حين أنه أغفل ذكر النساء والأولاد في حالة قيس بن هبيرة[168]، ويمكن، بالطبع، أن يكون ذلك تقصيراً من صاحب الرواية.
- وبعضهم خرج بعبيده، كما هو مع ذي الكلاع الذي خرج ومعه عدد كبير من عبيده: قيل 4000 وقيل 12000[169].

ولكن الروايات، كما هو وارد أعلاه، لم تشر إلى خروجهم بنسائهم وأولادهم، ولا نستطيع القول إن ذلك أمر مفهوم من السياق؛ أي طالما أن المذكورين قد خرجوا بعبيدهم؛ فهذا يعني تلقائياً أن أولادهم ونساءهم كانوا أيضاً معهم؛ لأن ذلك احتمال فقط لا غير، ولا يرقى إلى منزلة الحقيقة المؤكدة.

**سبب الخروج بالنساء والأولاد**: يذهب الدكتور عبدالرحمن الشجاع إلى أن "السبب الحقيقي لخروج أهل اليمن بنسائهم وأولادهم قد حدد بالهجرة ["الهجرة"، بالمعنى الإسلامي]، فالمهاجر هو الذي يترك الديار والأموال والأصول، فالصحابة قد أعطوهم المثل في ذلك، ويؤيد ذلك ما جاء عن قيس الخارفي أعلاه.. فهي الهجرة أسوة بإخوانهم من المهاجرين من مكة إلى

(167) الأزدي، فتوح الشام، ص7.
(168) الأزدي، فتوح الشام، ص7.
(169) العسقلاني، الإصابة، ج3، ص447. تذكر بعض الروايات أن الخليفة أبا بكر الصديق فاوض ذا الكلاع على تحرير هؤلاء العبيد لاستخدامهم في الحروب مقابل ثمن يدفع له في الشام واليمن والمدينة، (نفسه، ج2، ص428).

المدينة.. فهو خروج، والقصد منه عدم العودة ابتداء؛ ولذلك فإن السبب الحقيقي لخروجهم هو الهجرة"[170].

إن أول ما يلفت الانتباه هو الزعم أن الهجرة هي الخروج بالنساء والأطفال، غير أننا رأينا أن من خرج بالنساء والأطفال لا يشمل كل اليمنيين المشاركين في الفتوحات، وإنما بعضهم، وأي ادعاء بالقول: إن كل اليمنيين قد هاجروا بنسائهم وأطفالهم ليس إلا من قبيل التخمين والحدس، وليس من قبيل الحقيقة الواقعة المؤكدة، ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى أن الخروج بالنساء والأطفال قد حصل أيضاً في حملة الغافقي إلى فرنسا، حيث يذكر عبدالواحد ذنون طه - نقلاً عن مصدر مسيحي غربي - أنه جرى اصطحاب النساء والأطفال والممتلكات إلى الحرب في حملة الغافقي إلى فرنسا، وكان هؤلاء من البربر في أغلبيتهم[171].

وأزعم أن السبب الحقيقي للهجرة بالنساء والأطفال هو معرفتهم الأكيدة أنهم لن يعودوا إلى اليمن ثانية؛ ولهذا خرج بعضهم - ولا نعرف نستبهم - مع عائلاتهم، بصرف النظر عن مفهوم الهجرة كما يريده بعضهم.

**سياسة أبي بكر إزاء الجهاد:**

كانت تعليمات أبي بكر ألا يُستنفر للجهاد أحد كان مرتداً، بل كان لا يستنفر إلا من قاتل أهل الردة ومن ثبت على الإسلام بعد رسول الله (ص).. وكان يقول لقادته: لا يغزون معكم أحد ارتد حتى أرى رأيي[172].

---

(170) الشجاع، اليمن، ص312- 313.

(171) طه، عبدالواحد ذنون: الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا والأندلس، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م، ص345- 346.

(172) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص347.

كان هذا مبدأ عاماً سارياً على الكل بما فيهم اليمنيون، ومن ذلك أن الأشعث بن قيس، وهو ممن ارتد وعاد إلى الإسلام، استمر مقيماً في المدينة حتى كانت ولاية عمر ابن الخطاب، فخرج مع سعد بن أبي وقاص إلى العراق، وعلى ألا يؤمر منهم إلا على النفر وما دون ذلك، غير أن بعضهم ممن حسن إسلامه، تولى بعض القيادات العسكرية، مثل عمرو بن معدي كرب الزبيدي، وقيس بن مكشوح، والأشعث بن قيس، وغيرهم(173).

وكانت بداية حروب الفتح- في كتابه "أهل اليمن في صدر الإسلام"، يطلق الدكتور نزار الحديثي اصطلاح "حروب التحرير" على التعبير الشائع: "حروب الفتح" - في الشام، ثم العراق، ثم مصر، ومنها إلى شمال أفريقيا ثم الأندلس. وقد شارك اليمنيون بفعالية مدهشة، سواء في القتال أم في بناء الدولة الإسلامية، في الشؤون السياسية والإدارية، وفي القضاء وفي الحياة العلمية، كما أنهم شاركوا في الكثير من الثورات والتمردات التي عاشتها الدولة الإسلامية، فتوزعت ولاءاتهم بين مختلف الفرقاء المتصارعة، كما سنرى بعضاً من ذلك في السياق اللاحق.

ويلفت د. نزار الحديثي النظر إلى مسألة مهمة بصدد مدى كثافة مشاركة اليمنيين في الفتوحات، فيشير إلى التباين في حجم هذه المشاركة عند ملاحظته بأن معلومات الرواة عن حروب التحرير لا تمثل واقع مشاركة أهل اليمن تمثيلاً دقيقاً؛ لأن الروايات التي تحدثت عن خطط الشام أو خطط الفسطاط

(173) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن عمر: البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1997م، ج7، ص108.

أشارت إلى قبائل شاركت في حروب التحرير بأحجام كبيرة، وقدمت واقعاً أوسع مما قدمته الروايات عن تشكيلات الجيوش[174].

إن لمعلومات مؤرخي الخطط قيمة أساسية في تقدير حجم ودور أهل اليمن في الفتوحات الإسلامية في الشام والعراق ومصر؛ لذلك، لا بد من الاستناد إلى تلك المعلومات، وليس الاقتصار على المعلومات الواردة الخاصة بتشكيلات الجيوش[175].

وبشأن المهام القيادية الحربية أو غيرها من المهام السياسية والإدارية، فقد كان الخليفة أبوبكر يستثني اليمنيين من تسلم مراكز قيادية. والسبب في ذلك يعود إلى أن سياسة الخليفة أبي بكر كانت تقوم على ألا يولي أحداً في القيادة ممن ليس له سبق في الإسلام، ولا ممن كان مشاركاً في الردة، وعندما يجري ذكر بعض القادة اليمنيين في الجيوش إبان فترته، كأن يكون بعضهم على قلب الجيش أو على ميمنته، فإنهم يُذكرون باعتبارهم قادة لقبائلهم وليسوا قادة عسكريين، باستثناء بعض المهام، كما هو في الإشارة الواردة مثلاً، إلى عامر بن الطفيل الدوسي على قسم من الخيل، وقيس بن هبيرة على قسم آخر تحت قيادة خالد[176].

أما في الفترة اللاحقة لخلافة أبي بكر، فقد تغيرت هذه السياسة، فنجد العديد من القادة اليمنيين في فتوح العراق ومصر، كما سيأتي معنا، وعموماً، تمتلئ المؤلفات الإسلامية بالقادة اليمنيين في جبهات القتال، مثل أبي موسى الأشعري، وذي الكلاع الحميري، وعمرو بن معدي كرب الزبيدي،

(174) الحديثي، نزار عبداللطيف: أهل اليمن في صدر الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص129.
(175) الحديثي، أهل اليمن، ص129.
(176) الأزدي، فتوح الشام، ص198.

وعبدالرحمن بن الأشعث بن قيس الكندي، وجرير بن عبدالله البجلي، ومالك بن الأشتر، وغيرهم.. وغيرهم.. كذلك في مصر، مثلاً، حيث تسلم العديد منهم قيادة قوات الجيش، ومارسوا أعمالاً في إدارة الجيش، فأبرهة بن شرحبيل بن أبرهة قاد عملية الفرما عندما سيطر عمرو بن العاص على مصر. كما ظهر دورهم في وضع خطط استقرار القبائل، مثل خطط حمص وبعلبك والفسطاط، حيث يذكر السمط بن الأسود الكندي ومعاوية بن حديج السكوني وشريك الغطيفي المرادي وعمرو بن قحزم الخولاني وحيويل بن ناشرة المعافري[177].

كانت تلك إطلالة عامة موجزة عن مساهمة اليمنيين في الفتوحات، ولعله من المهم هنا القيام ببعض التفصيل، من أجل ذلك سوف نتناول مشاركة اليمنيين في مختلف هذه البلدان والمناطق، كما هو أدناه:

**أولاً، مشاركة اليمنيين في فتوح الشام:**

شاركت حمير في الفتوحات في وقت مبكر، وترد الإشارة إلى ذي الكلاع في أول معركة مع البيزنطيين سنة 13 هـ بين "ابل وزيزاء" بقيادة خالد بن سعيد[178]، ويذكر أن ذا الكلاع خرج ومعه عدد كبير من عبيده: قيل 4000 وقيل 12000، ويذكر ابن حجر العسقلاني أن الخليفة عمر بن الخطاب فاوض ذا الكلاع على تحرير هؤلاء العبيد لاستخدامهم في الحروب[179]. ويذكر الأزدي أن خثعم وصلت فيما دون الألف بقليل من المقاتلين، وعليها ابن ذي السهم الخثعمي، وأنهم التحقوا بجيش يزيد بن أبي سفيان[180].

(177) أنظر: البلاذري، البلدان، ص130، 137؛ ابن عبدالحكم، عبدالرحمن بن عبدالله: فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، 1415هـ/ 1994م، ص123- 124، 188.
(178) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص389.
(179) العسقلاني، الإصابة، ج3، ص447.
(180) الأزدي، فتوح الشام، ص20- 21.

واجتمع إلى الخليفة جمع من همدان، ومراد، والأزد مع قبائل أخرى بلغ عددها ثلاثة آلاف مقاتل والتحقوا بجيش أبي عبيدة[181]، ثم أعقبهم حمرة بن مالك الهمداني ومعه أربعمائة من عبيده، وقيل في أكثر من ألفي مقاتل ملتحقاً بجيش أبي عبيدة[182].

عموماً، ثمة من الإشارات التي تذكر أهل اليمن ومشاركتهم مُنْذُ بداية المعارك، ففي معركتي اليرموك ودمشق وردت أوسع الإشارات عنهم، فالأزدي يذكرهم في معركة اليرموك بقوله: "وفيها الأزد وهم ثلث الناس، وفيها حمير، وهم أغلب الناس، وفيها همدان وخولان ومذحج وخثعم، وكندة وحضرموت، ومعهم جماعة من كنانة، ولكن أغلبهم أهل اليمن"[183].

**نزول القبائل اليمنية في الشام:**

توزعت القبائل اليمنية المشاركة في فتوح الشام على المجموعات العسكرية الخمس النازلة في الشام، وهي: جند دمشق، وجند حمص، وجند الأردن، وجند فلسطين، وجند قنسرين، وتذكر المصادر الإسلامية أن المدن والبلدات التي نزلها اليمنيون في الشام، لعل أهمها:

دمشق: وتذكر بعض المصادر أن اليمانية بدمشق كانوا عشرين ألفاً، وقد وردت نصوص مفردة عن أشخاص، وذكرت عشائرهم وقراهم[184]، والأغلب على مدينة دمشق أهل اليمن[185].

---

(181) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص484.
(182) الأزدي، فتوح الشام، ص31- 32.
(183) الأزدي، فتوح الشام، ص12، 195.
(184) العلي، صالح أحمد: امتداد العرب في صدر الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1983م، ص83.
(185) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح: البلدان، تحقيق: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م، ص163- 164.

**ومن القرى المحيطة بدمشق:**

- المزة: وقد كانت من قرى اليمانية، وأكثر الرجال الذين نسبوا إليها من كلب[186]، غير أنه كان يسكن في المزة أيضاً جماعة من لخم[187].
- صنعاء: وبالقرب من المزة كانت صنعاء، وقد سميت بذلك؛ لأن أكثر أهلها من صنعاء اليمن، وقد ظهر من أهلها عدد غير قليل من المحدِّثين[188].
- بيت لهيا: يذكر محمد كرد علي أن بيت لهيا هي قرية السكون والسكاسك، ولكنه لم يذكر المصدر الذي اعتمد عليه في ذلك، ورغم كثرة ترديده ذكر بيت لهيا في كتابه عن غوطة دمشق، وقد ذكر البخاري في تاريخه، والبستي في كتابه عن علماء الأمصار، وأسماء عدد غير قليل من رجال السكاسك في الشام دون الإشارة إلى مدنهم[189]. ومما يجدر ذكره أن كندة التي تعتبر السكاسك إحدى عشائرها ساندت في مرج راهط عمرو بن سعيد الأشدق؛ "لأنهم أخواله"، وأن الطبري يذكر أن الحصين بن نمير السكوني اشترط على مروان بن الحكم لتأييده في مرج راهط "أن ينزل البلقاء من كان بالشام من كندة، وأن يجعلها لهم مأكلة، فأعطاه ذلك"، ويظهر هذا مدى أهمية كندة ودورها، علماً بأنه لا يوجد ما يدل على أن مروان وفى بوعده[190]
- حمص: يقول البلاذري: إن السمط هو الذي قسم منازل حمص بين أهلها[191]، "وأهل حمص جميعاً يمنيون من طِّيئ وكندة وحمير وكلب

(186) العلي، امتداد العرب، ص80.
(187) العلي، امتداد العرب، ص81.
(188) العلي، امتداد العرب، ص81.
(189) العلي، امتداد العرب، ص82.
(190) العلي، امتداد العرب، ص82.
(191) العلي، امتداد العرب، ص63.

وهمدان وغيرهم من بطون اليمن"[192].

- معرة النعمان: وهي مدينة قديمة خراب، وأهلها قوم من تنوخ[193].
- مدينة شيزر: وأهلها قوم من كندة[194].
- مدينة كفر طاب، والإطميم: وهي مدينة قديمة وأهلها قوم من اليمن، وسائر البطون، وأكثرهم من كندة[195].
- على ساحل البحر من جند حمص أربع مدن: مدينة اللاذقية وأهلها قوم من اليمن من سليح، وزبيد، وهمدان، ويحصب، وغيرها[196].
- مدينة جبلة: وأهلها همدان، وبها قوم من قيس ومن أياد، ومدينة بلنياس، وأهلها أخلاط، ومدينة أنظرظوس، وأهلها قوم من كندة[197].
- البثينة ومدينتها أذرعات: وأهلها قوم من اليمن، ومن قيس[198].
- بعلبك: وأهلها قوم من الفرس، وفي أطرافها قوم من اليمن[199].
- جبل الجليل: وأهله قوم من عاملة[200].
- صيدا: وبها قوم من قريش، ومن اليمن[201].
- فلسطين: يذكر اليعقوبي أن "أهل جند فلسطين أخلاط من لخم وجذام وعاملة

(192) اليعقوبي، البلدان، ص161.
(193) اليعقوبي، البلدان، ص162.
(194) اليعقوبي، البلدان، ص162.
(195) اليعقوبي، البلدان، ص162.
(196) اليعقوبي، البلدان، ص162.
(197) اليعقوبي، البلدان، ص162.
(198) اليعقوبي، البلدان، ص164.
(199) اليعقوبي، البلدان، ص164.
(200) اليعقوبي، البلدان، ص164.
(201) اليعقوبي، البلدان، ص164.

وكندة وقيس وكنانة"، فأما لخم وجذام فكانتا من القبائل القديمة في فلسطين[202].

**ثانياً، مشاركة اليمنيين في فتوح العراق:**

يتردد في بعض المصادر التاريخية الإسلامية أن اليمنيين كانوا يكرهون التوجه إلى العراق لمواجهة الفرس؛ بسبب ما كان يقال عنهم أنهم ـ بما معناه ـ شرسون في القتال.

في حين أن الناس تحاشوا جبهة العراق عندما انتدبهم الخليفة عمر بن الخطاب مع أبي عبيدة، وتقدمت قبيلة بجيلة بنسائها وأطفالها إلى العراق، وهم حوالي ألفي مقاتل[203]، ومن جهة ثانية، عندما سار سعد بن أبي وقاص إلى العراق، سار معه ثلاثة آلاف من أهل اليمن، منهم ألف وتسع مائة من حضرموت ومذحج[204]، ومن ثم لحقت به القبائل الأخرى، أهمها:

- الأزد: 700 مقاتل[205].
- النخع: وصلوا المدينة مع نسائهم وذراريهم، ويرى ابن الكلبي أن النخع في القادسية كانوا ألفي مقاتل[206].
- كندة: جاءت في ألف وسبعمائة مع الأشعث بن قيس[207].

إن هذا العرض لمساهمات أهل اليمن في حروب الفتح الأولى: الشام والعراق على وجه التحديد، والكيفية التي شاركوا بها في تلك الحروب تكشف لنا عن الدور الذي قام به اليمنيون في الحروب في ذلك الوقت المبكر، حيث لم

(202) العلي، امتداد العرب، ص77.
(203) البلاذري، البلدان، ص295- 296؛ الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص486.
(204) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص484- 485.
(205) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص406.
(206) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص484- 485.
(207) الطبري، تاريخ الرسل، ج3، ص486- 487.

يتضح بعد مستقبل الحرب، وهو دور شامل وواسع وغير محدد بجبهة واحدة، على عكس ما أورده بعض المؤرخين من أن دورهم اقتصر على بلاد الشام، ولم يرغبوا في العراق الذي رغبت فيه قبائل ربيعة ومضر.

**نزول أهل اليمن في العراق:**

اهتم الخليفة عمر بن الخطاب بجبهة العراق، وكانت أول قبيلة عربية، عموماً فقد استجابت إلى نداء عمر في الذهاب إلى جبهة العراق قبيلة بجيلة اليمنية، كما أسلفت، ثم تتابع خروج أهل اليمن بأعداد كبيرة إلى العراق، مثل: قبيلة النخع ومذحج وهمدان وكندة وغيرهم. وقد نزل اليمنيون مناطق عديدة في البلدات والقرى، أهمها:

الكوفة: لقد استقر الرأي، في الأخير على اختيار الكوفة لتكون قاعدة عسكرية، ثم تخطيطها وبناؤها، وكان لكل عشيرة خطة باسمها.. وكان أهل اليمن أكثر أهل الكوفة، حيث بلغ عددهم اثني عشر ألفاً، وكانت نزار ثمانية آلاف[208].

ويذكر الأزدي في الجزء الثاني الذي وصل إلينا من كتابه "تاريخ الموصل" بعض عشائر الأزد الذين استوطنوا الموصل[209].

**الهجرة اليمنية في الهضبة الإيرانية:**

بعد انهيار المقاومة الفارسية الساسانية في معركة نهاوند استطاع العرب اكتساح الهضبة الإيرانية وفتحوا مدنها وأقاليمها بيسر سهولة، وعلى إثر ذلك جرى استيطان العرب في تلك المناطق، وبشأن استيطان اليمنيين يذكر الأدب الجغرافي المهتم بهذا الشأن، أن اليمنيين استوطنوا العديد من المناطق، أهمها:

---

(208) البلاذري، البلدان، ص275.

(209) العلي، امتداد العرب، ص102. (بإمكان القارئ الرجوع إلى كتاب اليعقوبي "البلدان" وكتاب صالح أحمد العلي "امتداد العرب في صدر الإسلام").

- قم: وهي من أهم المدن التي استوطنها العرب؛ وأهلها الغالبون عليها قوم من مذحج، ثم من الأشعريين[210].
- سجستان: وأهلها قوم من العجم، وأكثرهم يقولون إنهم قوم من اليمن من حمير[211].

ويذكر اليعقوبي أن "رستاقي سردقاسان وجرمقاسان فيهما أشراف من الدهاقين، وقوم من العرب من أهل اليمن من همدان[212].

- جرجان: لما ولي سليمان بن عبدالملك أرسل سنة 98هـ حملة بقيادة يزيد بن الملهب فتحت، جرجان وضمتها إلى دولة الإسلام، وكان معه جماعة من الأزد وقريش وغيرها[213].

خراسان: كانت هجرات العرب متتابعة إلى خراسان، وفي جميع مدن خراسان قوم من العرب: من مضر وربيعة وسائر بطون اليمن[214].

آذربيجان: كانت آذربيجان أكثرها في يد اليمانية[215]. وذكر الأزدي ما يشير إلى القبائل اليمانية في آذربيجان، فقال إن المأمون أرسل زريق بن علي بن صدقة الأزدي لحرب بابك "فلما ورد على زريق عهده جمع خيله ورجله، وكتب إلى عشائره بالموصل وعمالها يستنجدهم، فوافاه منهم خلق كثير، واجتمع له أمره، فرحل حتى توسط آذربيجان، وجمع إليه من بها من عشائره وأصحاب الجموع، فبلغ عدة من اجتمع إليه خمسين ألف فارس وراجل[216].

---

(210) اليعقوبي، البلدان، ص84.
(211) اليعقوبي، البلدان، ص102.
(212) العلي، امتداد العرب، ص40.
(213) العلي، امتداد العرب، ص41.
(214) اليعقوبي، البلدان، ص125.
(215) العلي، امتداد العرب، ص 35.
(216) العلي، امتداد العرب، ص 35.

أرمينية: كان الأغلب على أرمينية اليمانية، ولو أنه مُنْذُ حكم هارون الرشيد تغيرت البنية السكانية للمنطقة، حيث سكنها من غير اليمنيين أعداد كثيرة[217].

إن الأغلبية المطلقة للعرب الذين بحثنا عنهم أعلاه هم من المقاتلة المدونين في الدواوين، وهم بعض، وليس كل من انتقل واستوطن أقاليم الدولة الإسلامية، ولا بد أن هجرات فردية أو جماعية أخرى جرت إلى هذه المناطق، وغيرها، قوامها "مدنيون"؛ أي أناس لم يكونوا من المقاتلة، حيث نجد في أخبار العصور التالية عدداً من المدن والأقاليم التي استوطنها العرب، وقد قام هؤلاء المهاجرون بدورهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أسهموا بدور كبير في نشر الإسلام واللغة العربية وفي ازدهار الحركة الفكرية[218].

**الهجرة اليمنية إلى مصر:**

كان الجيش الذي سار به عمرو بن العاص إلى مصر أغلبيته الساحقة من قبيلة عك الأزدية، وثلثه من غافق العكية[219]، وبالطبع ثمة قبائل أخرى شاركت في فتح مصر، أهمها قيسبة بن كلثوم من بني سوم (من تجيب)، جاء مع جيش الفتح في عدد كبير من أهله وعبيده وخيله[220].

بعد أن أحصى (البري) القبائل العربية وبطونها في مصر خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة، ينتهي إلى خلاصة بأن "العرب القحطانيين يشكلون حوالي ثلاثة أضعاف العرب العدنانيين، ولنا أن نتوقع أن القحطانيين كانوا - نتيجة لذلك - أصحاب الأثر الفعلي الذي تركه العرب في الحياة

(217) العلي، امتداد العرب، ص112.
(218) العلي، امتداد العرب، ص56.
(219) ابن عبدالحكم، فتوح مصر، ص77.
(220) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبدالقادر: المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2003م، مج4، ص9.

المصرية"[221]. وقد ميزت الروايات بين المشاركين في فتوح مصر الذين لحقوا بهم مدداً في هجرات متتالية، فأعطت الأوائل مكانة متميزة، حيث أشارت كتب التراجم إلى من شهد الفتح بعبارة "شهد فتح مصر"، وكان هذا التمييز تعبيراً عن واقع إداري واجتماعي، وبسبب المدد اليمني أعيد تنظيم ديوان الفسطاط أربع مرات[222]، أما الخطط فلم تتبدل تبدلاً أساسياً[223].

لقد نزل اليمنيون مع بقية الجند المسلمين في منطقة الفسطاط (العاصمة المصرية القديمة)، وسموا بـ"أهل الظاهر"، وقد أسند عمرو بن العاص مهمة إسكان قبائل أهل الظاهر (أهل اليمن) إلى أربعة من رجال اليمن، هم: معاوية بن حديج التجيبي، وشريك بن سمي الغطيفي من مراد، وعمرو بن فحزوم من خولان، وحيويل بن ناشرة المعافري[224].

كما نزل اليمنيون في الجيزة الواقعة في الجانب الغربي من النيل، ويبدو أن اليمنيين فقط من نزل الجيزة ولم يشركهم فيها أحد[225]، ولو أنهم انتشروا في مختلف مناطق مصر.

**الارتباع:**

كان معسكر الجيش العربي الفاتح، أي الفسطاط هو مقر الإقامة، ومع ذلك كان جنوده يتحركون داخل البلاد لأكثر من سبب، منها الارتباع: أي الانتقال كل ربيع إلى القرى المصرية لرعي خيولهم في حقول البرسيم، في حين كانوا هم ينطلقون للصيد ويشربون اللبن الذي يقدمه المصريون إليهم؛ ولم تكن هذه

(221) البري، عبدالله خورشيد: القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992م، ص72- 73.
(222) البري، القبائل العربية، ص183.
(223) البري، القبائل العربية، ص67.
(224) الحديثي، أهل اليمن، ص168.
(225) ابن عبدالحكم، فتوح مصر، ص155.

العملية تتم كيفما اتفق، بل قد وضع لها مُنْذُ اللحظة الأولى نظام مرسوم، فكان إذا جاء الربيع كتب الوالي لكل قوم، وكان الجيش منظماً على أساس قبلي بحت؛ بمعنى أنه كان يراعى عند تكوين الكتيبة أن تتكون من أفراد قبيلة واحدة، وعلى الرغم من أنه كان يترك للقبيلة اختيار الجهة التي تفضل الارتباع بها في الدلتا أو الصعيد، فإن الوالي كان يصدر أمراً كتابياً يحدد القرية التي تذهب إليها القبيلة وكميات اللبن التي يسمح لها بالحصول عليها من المصريين، وهكذا كان الارتباع بمثابة هجرة داخلية تتم كل سنة، وكانت كل قبيلة تتردد في الأغلب على نفس المرتبع(226).

وبعد أقل من قرنين من الفتح تحول العرب من طبقة أرستقراطية عسكرية حاكمة إلى مواطنين مدنيين يمارسون الأعمال المدنية السائدة في البيئة الجديدة، وهي الزراعة، وهكذا انتهت الأمور بالعرب إلى نتيجة مخالفة تماماً لسياسة عمر بن الخطاب الذي كان يحرص على أن يظل العرب في الأمصار المفتوحة مجرد جنود لا يمارسون عملاً سوى العمل العسكري؛ ولذلك أعلن فيهم "أن عطاءهم قائم، وأن رزق عيالهم سائر، فلا يزرعون ولا يُزارعون"، ولما لم يقتنع شريك بن سمي الغطيفي، وهو أحد قادة الفتح؛ بذلك استدعاه عمر إلى العاصمة (المدينة) ليجعله نكالاً لمن خلفه، ولكنه لم يلبث حتى عفا عنه بعد أن أعلن توبته من المخالفة الخطيرة(227).

(226) البري، القبائل العربية، ص56، 59.
(227) البري، القبائل العربية، ص189- 190.

**الهجرة الإسلامية إلى شمال أفريقيا والأندلس:**

**شمال أفريقيا:**

بدأت الهجرة الإسلامية إلى شمال إفريقيا عندما افتتح عمرو بن العاص عملياته الحربية بعد أن انتهى من مهمته في مصر، فدخل برقة في جيش كان أغلبه من "المدديين" اليمنيين[228]، وعموماً، كانت الحملات العسكرية إلى شمال أفريقيا تتسم بمشاركة اليمنيين الكبيرة فيها، ولعل أهم تلك الحملات الآتي:

- الحملة إلى شمال أفريقيا بقيادة الحارث بن الحكم، وهو أخو مروان بن الحكم، في بداية عهد عثمان بن عفان، وقد شارك فيها الكثير من اليمنيين الذين في مصر[229].
- عندما عين معاوية بن أبي سفيان القائد اليمني معاوية بن حديج السكوني قائداً لموقع خربتا في الدلتا، عهد إليه بإرسال حملات إلى شمال أفريقيا، وهو ذاته قاد ثلاث حملات إلى أفريقيا أغلبها من اليمنيين، ومن أهم تلك الحملات في سنة 45هـ/ 665م التي بلغ عدد الجيش فيها عشرة آلاف مقاتل، وفيه من القادة اليمنيين المرموقين، مثل الأكدر بن حمام اللخمي، وكريب بن الصباح الأصبحي، وأبي زمعة البلوي، وحنش بن عبدالله السبئي[230].
- يشير ابن عبد الحكم أنه في سنة 27هـ/647م. تم إرسال ما لا يقل عن 2000 رجل من اليمن: في الجيش الذي أسندت قيادته إلى عبدالله بن أبي سرح[231].

---

(228) طه، الفتح والاستقرار، ص111.
(229) طه، الفتح والاستقرار، ص113.
(230) طه، الفتح والاستقرار، ص116.
(231) دغفوس، راضي: اليمانيون في إفريقية (البلاد التونسية) في القرن الأول والثاني للهجرة، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م، ص70.

- جيش عقبة بن نافع الفهري يضم مقاتلين يمنيين من بلي، وحضرموت، وحمير، وغسان، والأنصار، ومن كبار القادة نجد مثلاً: خالد بن حيان بن الأعين الحضرمي، وأوس الأنصاري[232].
- في معركة سبيطلة شارك اليمنيون من قبائل: مراد، وكندة، ولخم، وجذام، وبلي، ومن الأنصار، وصداء، وبهراء، والمعافر[233].

إن ما يدل على إسهام اليمنيين في تاريخ شمال أفريقيا الوسيط العديد من الشواهد والدلائل، منها:

- المشاركة المتميزة لليمنيين من بني مُدلِج في فتح طرابلس[234].
- ما يذكره البكري من أن للحضارمة مدينة تسمى بوصي[235].
- عبدالرزاق بن عبدان بن عبدالحق الحضرمي يؤسس مدينة تيميمون[236].
- ما يدل على كثافة اليمنيين في طرابلس ليبيا أنهم قاموا بأول ثورة بزعامة عبدالله بن مسعود التجيبي ضد الأسرة الفهرية (أسرة عقبة بن نافع)[237].
- أبو جعفر المنصور يولي محمد بن الأشعث على أفريقيا[238].
- أبو الخطاب المعافري يثور ضد العباسيين في المغرب[239].

---

(232) دغفوس، اليمانيون، ص75.
(233) دغفوس، اليمانيون، ص72.
(234) البكري، أبي عبيد: المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، (بدون مكان)، 1992م، ص655.
(235) البكري، المسالك والممالك، ص659. هذا، في حين أن الباحث أبو صوة يؤول النص أعلاه بأن الحضارمة يؤسسون مدينة بوصي. (أبو صوة، محمود أحمد: الوجود اليمني بالأراضي الليبية ودوره في ربطها بالمشرق، في كتاب: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م، ص349).
(236) أبو صوة، الوجود اليمني، ص352.
(237) أبو صوة، الوجود اليمني، ص353.
(238) أبو صوة، الوجود اليمني، ص357.
(239) أبو صوة، الوجود اليمني، ص357.

- بعد فتح المغرب أسندت ولاية أفريقية، وتارة إلى يمانيين، والملفت للانتباه في هذا الشأن هو السياسة المرنة التي انتهجها الولاة اليمانيون إزاء السكان البربر، وهي سياسة أساسها تأليف القلوب، وإدماج العناصر المحلية البربرية مع العرب المسلمين في إطار مجتمع منسجم لا تفرقة فيه بين مختلف المكونات[240].
- إن كثافة اليمنيين في شمال أفريقية أمر لا سبيل إلى الشك فيه، ولعل من أهم الدلائل في هذا الصدد هو: أولاً، كثرة العائلات التي تحمل النسبة إلى القبائل اليمنية، مثل: الحميري، التجيبي، المرادي، المعافري، الصدفي، الكندي، الحضرمي، وهلم جرا. ثانياً، كثرة المواقع التي اشتُقت أسماؤها من القبائل اليمنية، مثل: لزدين (من الأزد)، كلبين (من كلب)، مهرين (من مهرة)، الأنصاريين (من الأنصار)، إلخ[241].

إضافة إلى الهجرة التي جرت بسبب الفتوحات الإسلامية، نجد أيضاً هجرات يمكن أن يطلق عليها "مدنية"، لأنها تمت تحت دوافع أخرى، من ذلك أنه بعد العهد المرابطي توالى قدوم الجماعات والأفراد من العرب اليمنيين تعلقاً بالقوافل أو طلباً للرزق أو هرباً من تقلبات السياسة في بلاد المغرب الإسلامي[242]. كما وصل إلى الشمال الأفريقي قبائل بني حسان: التي تنحدر – بحسب بعض الروايات – من حسان بن محمد بن عاقل بن معقل، وهي من القبائل التي جاءت مع الهجرة الهلالية إلى المغرب الكبير في القرن الخامس الهجري، ثم عمروا صحارى وفيافي المغرب الأقصى، وهم ينحدرون - بحسب البعض، ومنهم ابن خلدون - من عرب اليمن، ومن مذحج بوجه خاص، وبعض

(240) دغفوس، اليمانيون، ص373.
(241) دغفوس، اليمانيون، ص376.
(242) ولد السالم، الهجرات اليمنية، ص279.

آخر ينكر ذلك النسب اليمني، ويردهم إلى النسب القرشي، مع العلم أن الباحثين المعاصرين يرون أن النسب القرشي لبني حسان مستحيل تماماً.

**من آثار هجرة بني حسان**: بعد مسار معقد، تخللته الحروب الدامية، استطاع بنو حسان أن ينشروا لهجتهم العربية الملحونة الحسانية على البوادي والمدن كافة، والذي كان من نتائجه اختفاء - تقريباً - اللهجات البربرية الخالصة، مثل الصنهاجية، وانقرضت اللهجات البربرية السودانية المشتركة الأزيرية. كما نشر بنو حسان عادات تناقض موروث البربر الصحراويين، مثل إطالة شعر الرأس بدل حلقه، وحسر اللثام بدل إلزامه(243).

ومن الهجرات "المدنية" أيضاً إلى شمال أفريقيا تلك التي وصلت إلى بحيرة تشاد؛ ذلك أنه مُنْذُ القرن السابع الميلادي، وصل العرب إلى بحيرة تشاد في شكل هجرات متتالية كبيرة، وكانت القبائل اليمنية أول من وصل إلى محيط هذه البحيرة، وأصبح العرب يشكلون الأغلبية السكانية على الضفاف الجنوبية للبحيرة. وتنتشر الروايات التاريخية في كانم الواقعة إلى الشمال الشرقي من بحيرة تشاد، أن بطلاً عربياً قدم من اليمن هو سيف بن ذي يزن، وسيطر على الشمال الشرقي من البحيرة، ثم بسط نفوذه على عدد من القبائل التي أصبحت تعرف لاحقاً باسم "الكنوري"، أو شعب كانم، وقد ظلت هذه الأسرة السيفية تحكم مُنْذُ القرن التاسع الميلادي حتى عام 1846م، وقد تحكموا طوال هذه الفترة بطريق القوافل التي كان تصل كانم بطرابلس الغرب، وغيرها من المناطق الأفريقية الأخرى(244).

---

(243) ولد السالم، الهجرات اليمنية، ص285- 289.

(244) الطوير، محمد أحمد: دور القبائل الليبية واليمنية في عروبة تشاد، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م، ص291.

لقد كان دور العرب اليمنيين وأبناء ليبيا في عروبة تشاد أمراً لا ينكره أحد، وقد جرت محاولات تهدف إلى فصل الثقافة العربية عن الثقافة الأفريقية بمنع الكتابة بالحروف العربية والكتابة بالحروف اللاتينية واللغة الفرنسية بدلاً من اللغة العربية، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح[245].

**الأندلس:**

بصدد الأندلس، فقد دخل اليمنيون مع الحملة التي قادها طارق بن زياد، ثم توالت إسهاماتهم في الحضور الإسلامي هناك، كما أن موسى بن نصير كان يرسل حملات بحرية بقيادة يمنيين، منهم: عياش بن أخيل الحميري الذي قاد الحملة على سرقسطة في جزيرة صقلية، وعبدالله بن حذافة الدي قاد الحملة على سردينيا[246]. وثمة العديد من الوقائع والأحداث التي تشير بوضوح إلى دور اليمنيين في تاريخ الأندلس الإسلامي، منها:

- كان البلديون هم المستقرون الأوائل في الأندلس، وهم الذين استقروا على طول الطريق التي سلكها طارق بن زياد وموسى بن نصير، وكانوا قد حصلوا على الأراضي التي استقروا فيها بقوة السلاح، وكان أغلب هؤلاء من اليمنيين[247].
- عمر بن عبدالعزيز يعين السمح الخولاني والياً على الأندلس[248].
- غافق، وهي ثلث جيش عمرو بن العاص[249].

(245) الطوير، دور القبائل، ص297.
(246) دغفوس، اليمانيون، ص376.
(247) طه، الفتح والاستقرار، ص211، 215.
(248) طه، الفتح والاستقرار، ص214.
(249) طه، الفتح والاستقرار، ص219.

المعافر، وهي القبيلة الأولى المستقرة في الأندلس، ومنهم ابن أبي عامر المنصور الوزير المشهور الذي استطاع السيطرة على الأندلس زمن الخليفة هشام الثاني[250].

- عبدالرحمن الغافقي وكان والياً على الأندلس لفترة قصيرة، ثم خلع، وتلاه عنبسة بن سحيم الكلبي[251].

**مواقف اليمنيين في الصراعات:**

بطبيعة الحال، تباينت مواقف القبائل اليمنية إبان الصراعات التي دارت في مختلف المناطق التي انتشرت فيها راية الإسلام، وذلك بحسب الأهواء والميول السياسية، وبالذات ميول الزعامات القبلية ومصالحها وعلاقاتها إزاء الأطراف المتناحرة، والمثال النموذجي لمدى تأثير الزعامات القبلية على مواقف القبائل ما قام به معاوية بن حديج السكوني الكندي في مصر، في فتنة عثمان، حيث - بحسب البري - غير دورة مجرى التاريخ في مصر، إن لم يكن في العالم الإسلامي كله، فبفضله خرجت مصر من سلطان علي إلى سلطان معاوية[252]. وعموماً - وهذا رأي البري - كان الحديجيون يرسون قواعد الحكم العربي في مصر، ويدافعون عن سلطان الدولة، وذلك عن طريق الوظائف الكبرى التي كانوا يتولونها بكفاءة وإخلاص[253].

الجدير بالذكر أن اليمنيين كانوا قد أيدوا عبدالرحمن الداخل، ثم تمردوا عليه[254].

(250) طه، الفتح والاستقرار، ص222.
(251) طه، الفتح والاستقرار، ص339.
(252) البري، القبائل العربية، ص174، 176.
(253) البري، القبائل العربية، ص174، 176.
(254) طه، الفتح والاستقرار، ص421، 425، 436.

أما مواقف القبائل، فلعلها المواقف التي اتخذتها مختلف القبائل اليمنية في مصر، هي تعد أنموذجاً مثالياً لرؤية مواقف القبلية اليمنية في مختلف البلدان الإسلامية، ولأن مواقف تلك القبائل كانت متباينة، فمن الأفضل توزيعها في ثلاثة أصناف، كما كان حالها فعلاً ، وذلك على النحو الآتي:

**الصنف الأول: وهي القبائل علوية الميول:**

- كانت ميول عك ضد عثمان وعداؤها للأمويين وموالاتها للعلويين، وهذا مناقض لموقف عك في الشام والحجاز[255].
- المعافر، كانت معادية للأمويين[256].
- مذحج، كانت ميولها علوية في مصر بحسب تأويل البري[257].
- كانت حمير، شأنها شأن معظم القبائل اليمنية مع ابن جحدم ضد مروان بن الحكم[258].

**الصنف الثاني: وهي القبائل أموية الميول:**

- قبيلة كلب، كانت أموية بسبب الحلف الوثيق الذي عقده معاوية معها، وأصبح اسم "الكلبي" مرادفاً للتعصب الأموي[259].
- قبيلة السكون من كندة، فقد كان زعيمها معاوية بن حديج السكوني الذي بفضله خرجت مصر من سلطان علي إلى سلطان معاوية[260].

(255) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، ص56، 128؛ البري، القبائل العربية، ص159.
(256) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف: ولاة مصر وقضاتها، تحقيق: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1908م، ص45.
(257) البري، القبائل العربية، ص213.
(258) البري، القبائل العربية، ص227.
(259) البري، القبائل العربية، ص234.
(260) الكندي، ولاة مصر، ص15، 18-21، 27-30.

**الصنف الثالث: وهي القبائل المتقلبة الميول:**

- كانت تجيب ضد عثمان، ثم عدل بعضهم مواقفهم فتعادل العثمانيون والعلويون فيها، فكان جندها وأهل شوكتها عثمانية، وكثير من أهلها علوية.. ولو أنه بانتصار مروان بن الحكم ضد جحدم (والي مصر)، مهد السبيل لغلبة العثمانية في مصر[261].
- لخم، كانت علوية الهوى، ثم ناصرت الأمويين بعد انتصار مروان بن الحكم، ولكنها ـ مع جذام ـ ساعدت في انتصار العباسيين، وقد لعبت دوراً ثورياً في مصر، وبالذات في الإسكندرية التي استولوا عليها في الفترة 196- 198هـ[262].
- يذكر المؤرخون أن جذاماً ولخماً كانتا في صف معاوية، بما هما من قبائل الشام، وفي مصر لا يستقيم هذا القول على علاته، فقبيلة لخم ظلت علوية الهوى حتى مجيء مروان على الأقل، ثم كانت القبيلتان كلتاهما تعملان على إسقاط الدولة الأموية[263].
- كانت أصبح ضد العثمانية، ثم مالت إلى الأمويين في عهد زعيمها كريب بن أبرهة[264].
- كما أنه من الجدير بالإشارة إلى أن بعض القبائل قد اختلفت أقسامها في الموالاة، من ذلك قبيلة الأزد التي كانت ضد الأمويين، باستثناء بطن منها هم "سلامان"، حيث قادهم سعد بن مالك إلى موالاة الأمويين[265].

---

(261) البري، القبائل العربية، ص187- 188.
(262) الكندي، ولاة مصر، ص19.
(263) البري، القبائل العربية، ص200.
(264) البري، القبائل العربية، ص262.
(265) البري، القبائل العربية، ص164- 165.

**الاستخلاصات الرئيسية للهجرة الإسلامية:**

- تبين لنا أن اليمنيين مبكراً شاركوا في الفتوحات الإسلامية، ولكنهم بالطبع تفاوتوا في زمن مشاركاتهم، حيث جاء البعض مُنْذُ الوهلة الأولى للفتوحات، وبالذات مُنْذُ معركة اليرموك، بينما لحق بعضهم متأخراً، وقد أدى اختلاف هذه المشاركة إلى اختلاف مدى مساهمة كل جماعة، بالإضافة إلى أن الجيوش الإسلامية لم تقتصر على الجماعات الأولى، وإنما عززت بما كان يطلق عليه "الإمدادات" التي كان يسيرها الخليفة فيما بعد، ويذهب الدكتور نزار الحديثي إلى انفرد أهل اليمن بمشاركتهم في حروب التحرر بكتل كبيرة لها وزنها، بحيث أصبحت هي أساس الجيش العربي الإسلامي، مثل: كتلة ذي الكلاع والأزد في الشام، وبجيلة في العراق، وذي رعين والمعافر وأصبح في مصر، إلى جانب غافق من عك وتجيب من كندة.
- كان التوجه إلى أهل اليمن من أجل المشاركة في الفتوحات هو إدراك الخلاقة حاجة الحرب إلى قوة بشرية كبيرة لا تستطيع تقديمها الجزيرة العربية من دون اليمن، إضافة إلى ضرورة تمتع تلك القوة بخلفية عسكرية لها تقاليد ونظم وخبرات، وتمتلك الروح القتالية المتمرسة، وتعتاد النظام، وتحسن استخدام السلاح؛ من هنا جاء استخدام القبائل اليمنية لتمتعها بتلك القوة البشرية اللازمة.
- كان أهل اليمن متفوقين كمّاً ونوعاً في المجتمع الإسلامي الجديد، وكانوا واضعي أسس تحضر سكان الأمصار، أما قيادة الدولة فكانت في قريش، ولم يستطع اليمنيون تحقيق طموحاتهم السياسية في الشام والكوفة ومصر[266].

(266) الحديثي، أهل اليمن، ص208.

- ميزت المؤلفات العربية الأولى من جاء من اليمن عن غيرهم، فأطلقت عليهم تعبير "أهل اليمن"، وهو تعبير عام شامل حضاري؛ لأن الرابطة العامة التي يعنيها تعبير "أهل اليمن" هي الإقليمية القائمة بالحضارة المشتركة، أولاً، والتصور الموروث للنسب العام لقحطان، ثانياً.
- في أغلب تحركاتهم السياسية، لا يبدو أن تعبير "أهل اليمن" شكل رابطة اجتماعية وسياسية جامعة توحدهم عوضاً عن الرابطة الإسلامية، أو الرابطة القبلية، كما يظهر ذلك جلياً من تشتت الولاءات اليمنية، ومع ذلك، على سبيل المثال نجد في الأندلس أن اليمنيين عموماً ساندوا عبد الرحمن الداخل، ثم شاركوا في العديد من الثورات التي حدثت في الأندلس.
- كان اعتماد مبدأ الأسبقية في الدين في بداية الفتوحات قد ميز بين السابقين إلى الإسلام، ولم يكونوا كثرة، وبين أولئك الذين تأخر إسلامهم وهم الكثرة، وقد ظهر هذا التمييز، أولاً: في قيادات الجيش، ثم في خطط الأمصار، وأخيراً في الديوان؛ لهذا ـ تدريجياً ـ وجد أهل اليمن أنفسهم متميزين من حيث الكثرة اجتماعياً، ولكنهم متأخرون في السلم المالي والوظيفي، وفي التوزيع الجغرافي؛ لذلك ترسخ لديهم مفهوم "أهل اليمن". لا سيما أن اضطراب الأوضاع هيأ مناخاً خصباً لظهور هذا الاصطلاح كتعبير سياسي. ففي الحوار بين مالك ابن هبيرة وحصين بن نمير السكونيين، زمن مروان بن الحكم، إشارة صريحة لهذا البعد السياسي حين قال مالك: ويحك يا حصين، أتبايع لمروان وآل مروان وأنت تعلم أنهم أهل بيت من قيس[267].
- والجدير بالذكر أن اليمنيين شاركوا في كل المهام التي كانت تنتصب أمام حركة الفتح الإسلامي العسكرية والحضرية عموماً، من جهة، كما أنهم

(267) الطبري، تاريخ الرسل، ج5، ص536.

شاركوا، من جهة ثانية في العديد من الثورات المناهضة للحكام في مختلف الأمصار الإسلامية.

ويقف هذا الـ"تمهيد" هنا، فلا يتطرق إلى الهجرة اليمنية في الفترة من القرون الأولى للهجرة وحتى الهجرات التي جرت في العصر الحديث؛ لأن في هذا العمل نجد أبحاثاً تتطرق إلى هجرات هذه الفترة، فمنعاً للتكرار فضلنا إغفالها هنا في هذا الـ"تمهيد".

## الخاتمة

بالأسطورة، والفرضية، والحقيقة.. حاول هذا التمهيد تسليط الضوء على الهجرة اليمنية القديمة، بما في ذلك الهجرة الإسلامية، فإذا استطاع هذا التمهيد تقديم المفتاح الرئيسي لدراسة هذه الهجرة يكون قد أوفى بما تعهد به.

والحقيقة أنه إذا كان قد تبين أن اليمن لم تكن أرضاً طاردة فقط، وإنما هي أيضاً كانت أرضاً جاذبة لبعض بني البشر إليها، وبالذات عند بدء تشكل الجماعات القبلية والشعوب والأقوام، فإن الحقيقة أيضاً أن الهجرة اليمنية القديمة قد طغى عليها الخروج والبحث عن مناطق أخرى للعيش فيها.

لقد أسهمت العديد من العوامل والأسباب في هذه الهجرة التي شملت الجماعات، والأفراد، ولو أن الهجرة الإسلامية هي ـ على الأرجح ـ أوسع الهجرات اليمنية القديمة؛ وذلك بشمولها أغلب إن لم يكن كل اليمن.

وإذا كانت هجرة ما قبل الإسلام قد قدمت إسهاماً رئيسياً في تعريب منطقة العالم العربي، فإن الهجرة الإسلامية قد قدمت إسهامها البالغ التأثير في نشر الإسلام في الوطن العربي وفي خارجه من المناطق، أما من حيث التأثيرات الحاصلة على اليمن؛ أي التأثيرات المرتدة ـ إن جاز لي القول ـ فليس ثمة ما تقدمه لنا الوثائق، وليس أمامنا إلا الضرب في الافتراضات.

ومن حيث التأثيرات المتبادلة للهجرة قبل الإسلام، فقد تبين أن أكثرها سعة وأشدها تأثيراً هي تلك التي حدثت إلى الحبشة، والتي لا زلنا نرى مظاهر تأثيراتها إلى يومنا هذا.

وفي الأخير، آمل أن يكون هذا التمهيد قد أسهم في صياغة خلفية مناسبة للهجرات اللاحقة التي يتناولها الباحثون الأصدقاء في هذا السفر الجليل، كما آمل أن يكون قد أسهم في تسليط الضوء على ما تعانيه الدراسات والبحوث

الخاصة بالهجرة اليمنية القديمة من نقص ـ من جهة ـ مع إثارة الهمة العلمية لتغطيته ـ من جهة أخرى ـ بالدراسات والبحوث الجادة، وبالذات بتقديم الرسائل والأطروحات الجامعية التي تتطرق لهذه الهجرة.

## المصادر والمراجع


- الأزدي، أبو إسماعيل محمد بن عبدالله: فتوح الشام، تحقيق: وليم ناسو ليس، مطبعة ببتست مشن، كلكتة، 1854م.
- باوزير، سعيد عوض: صفحات من التاريخ الحضرمي، دار الهمداني للطباعة والنشر، عدن، ط2، 1983م.
- برسا، رولان: معجم مصطلحات الديموغرافيا، ترجمة: حلا نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1990م.
- البري، عبدالله خورشيد: القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992م.
- بريل، نورمان: بزوغ العقل البشري، ترجمة: إسماعيل حقي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1964م.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
- البكري، أبي عبيد: المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، (بدون مكان)، 1992م.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر: البلدان فتوحها وأحكامها، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992م.
- بندلي، جوزي: من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين- الأمانة العامة، ط2، 1981م.
- بونغارد- ليفين: الجديد حول الشرق القديم، ترجمة: جابر أبي جابر وخيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1988م.

- الجرهمي، عبيد بن شرية: أخبار عبيد بن شرية الجرهمي في أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها، ملحق بكتاب التيجان في ملوك حمير، مركز الدراسات والبحوث واليمني، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط3، 2008م.
- جريز نيفتش، بطرس: الحضارة اليمنية في الاستشراق السوفيتي. مقابلة أجراها عبدالرزاق أحمد راشد، مجلة دراسات يمنية، العدد 32، 1988م، صنعاء، ص116- 133.
- الجعدي، عمر بن علي بن سمرة: طبقات فقهاء اليمن، تحقيق: فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1981م.
- حتي، فيليب: تاريخ العرب (مطول)، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 1949م. (3 أجزاء).
- الحديثي، نزار عبداللطيف: أهل اليمن في صدر الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).
- حسين، محمد آل يوسف: أصول العرب البابلية، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2013م.
- ابن الحسين، يحيى: غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عبدالفتاح عاشور، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968م.
- خان، محمد عبدالمعيد: الأساطير والخرافات عند العرب، دار الحداثة، بيروت، ط3، 1981م.
- ابن خلدون، عبدالرحمن: تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، 2000م، (8 أجزاء).
- دغفوس، راضي: اليمانيون في إفريقية (البلاد التونسية) في القرن الأول والثاني للهجرة، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى

بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م.

- ديسو، رنيه: العرب في سوريا قبل الإسلام، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).
- ديورانت، ول وايرل: قصة الحضارة، مج1، ترجمة: زكي نجيب محمود، دار الجيل، بيروت، 1988م.
- الربيعي، فاضل: إرم ذات العماد- من مكة إلى أورشليم- البحث عن الجنة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2000م.
- الربيعي، فاضل: شقيقات قريش- الأنساب والزواج والطعام في الموروث العربي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 2002م.
- ريكمنس، جاك: حضارة اليمن قبل الإسلام، ترجمة: علي محمد زيد، مجلة دراسات يمنية، العدد 28، 1987م، صادرة عن مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام، الكويت، (40 جزءاً).
- زيدان، جرجي: العرب قبل الإسلام، مراجعة وتعليق: حسين مؤنس، دار الهلال، القاهرة، (د.ت).
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع: الطبقات الكبرى، دار بيروت، بيروت، 1985م، (9 أجزاء).
- الشجاع، عبدالرحمن عبدالواحد: اليمن في صدر الإسلام، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م.

- الشماحي، عبدالله عبدالوهاب المجاهد: الهجرة اليمنية من بون صنعاء إلى البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط1، 1976م.
- الشيبة، عبدالله حسن: محاضرات في تاريخ الحبشة القديم، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2006م.
- صابر، محيي الدين ومليكة، لويس كامل: البدو والبداوة- مفاهيم ومناهج، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1986م.
- الصليبي، كمال: بيت بمنازل كثيرة، ترجمة: عفيف الرزاز، صدر عن نوفل، بيروت، ط6، 2013م.
- الصليبي، كمال: خفايا التوراة وأسرار شعب إسرائيل، دار الساقي، بيروت، ط3، 1994م.
- أبو صوة، محمود أحمد: الوجود اليمني بالأراضي الليبية ودوره في ربطها بالمشرق، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م.
- الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، (10 أجزاء).
- طرخان، إبراهيم علي: الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 8، 1959م، القاهرة.

- طه، عبدالواحد ذنون: الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا والأندلس، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.
- الطوير، محمد أحمد: دور القبائل الليبية واليمنية في عروبة تشاد، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م.
- ابن عبدالحكم، عبدالرحمن بن عبدالله: فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، 1415هـ/ 1994م.
- عبدالحميد، سعد زغلول: في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1976م.
- العرباوي، محمد المختار: الهجرات القديمة إلى شمال إفريقيا، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م.
- العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط1، 2008م، (14 جزءاً).
- العلام، هدى عبدالرحمن: أثر هجرة قبيلتي حبشت والأجاعز من اليمن إلى شرق أفريقيا قبل الإسلام، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد

ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م.

- علي، جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جامعة بغداد، بغداد، ط2، 1993م. (10 أجزاء).
- العلي، صالح أحمد: امتداد العرب في صدر الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1983م.
- عوض، لويس: مقدمة في فقه اللغة العربية، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م.
- عيد، أحمد: جغرافية التوراة في جزيرة الفراعنة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 1996م.
- غالب، عبده عثمان والشهاب، سامي شرف محمد غالب: تهامة في عصور ما قبل التاريخ وصلاتها الحضارية بشرق إفريقيا، مجلة القلزم العلمية للدراسات الآثارية والسياحية، العدد 2، يونيو 2021م.
- غالب، عبده عثمان: فرضيات الفجوة الثقافية والتوطن القديم في اليمن- دراسة تحليلية نقدية، مجلة الإكليل، العددان 35- 36، يناير- يونيو2010م، تصدرها وزارة الثقافة، صنعاء، ص6- 21.
- ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن عمر: البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1997م، (21 جزءاً).
- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف: ولاة مصر وقضاتها، تحقيق: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1908م.

- لوندين، أ. غ: دولة مكربي سبأ- الطريقة السبأية في التاريخ بأسماء الأشخاص، ترجمة: أبوبكر السقاف، مجلة "الحكمة"، العدد 61، الصادرة عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، صنعاء، ص7- 20.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، عُني بتنقيحها وتصحيحها: شارل بلّا، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1966.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبدالقادر: المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2003م. (6 أجزاء).
- ابن منبه، وهب: التيجان في ملوك حمير، مركز الدراسات والبحوث اليمني، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط3، 2008م.
- المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ط26، (د.ت).
- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت). (15 جزءاً).
- الموسوعة الفلسفية العربية، رئيس التحرير: معن زيادة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1986م. (3 أجزاء).
- النقر، محمد الحافظ محمد: الصراع الإسلامي- المسيحي في الحبشة في فترة الأسرة السليمانية- الحبشية (1270- 1559م)، مجلة دراسات إفريقية، العدد 9، يوليو 1993م، جامعة القاهرة.
- النقيرة، محمد عبدالله: انتشار الإسلام في شرقي أفريقية ومناهضة الغرب له، دار المريخ، الرياض، 1982م.

- نيلسن، ديتلف وآخرون: التاريخ العربي القديم، ترجمة: فؤاد حسنين علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958م.
- ولد السالم، حماه الله: الهجرات اليمنية إلى موريتانيا: قراءة في الأنساب والتاريخ، في كتاب ندوة: التحركات البشرية والهجرات اليمانية إلى بلاد الشام وشرق وشمال أفريقيا قبل ظهور الإسلام وبعد ظهوره، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ط1، 2005م.
- ولفنسون، إسرائيل: تاريخ اللغات السامية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1929م.
- الويسي، حسين بن علي: اليمن الكبرى، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط2، 1991م.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح: البلدان، تحقيق: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.

# واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل
# بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية

أ.د. حمود صالح العودي (*)

(*) أستاذ علم الاجتماع – جامعة صنعاء

## المقدمة

يعرف المجتمع اليمني بأنه من أكثر مجتمعات الأرض ممارسة لظاهرة الهجرة من الداخل إلى الخارج، عبر تاريخه الطويل، لا لمجرد كونه الموقع الأول لبداية الحياة البشرية والانتشار منه إلى مختلف بقاع الأرض، مُنْذُ فجر التاريخ البشري، وطبقاً لأحدث الدراسات الأنثروبولوجية العلمية مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، بل لأن طبيعة الظروف الطبيعية للمكان كان لها الدور الحاسم، لا في سبب وجود الإنسان الأول فيه قبل ما يزيد على مائتي ألف سنة فحسب، بل وأسباب ظاهرة انتشاره وهجرته إلى الخارج مُنْذُ فجر التاريخ وحتى يوم يومنا هذا.

فمميزات المكان التي تجمع بين الثلاثة العناصر الرئيسية اللازمة لوجود وبقاء الإنسان وهي توفر اعتدال المناخ والشمس والمياه من جهة، وصعوبة وعدم استقرار مصادر العيش فيه من جهة أخرى (جغرافيا إما جبلية شديدة التضرس أو سهول حارة ومياه أمطار وموسمية غير مستقرة)، وانعكاس كل ذلك على عدم استقرار أوضاعه المعيشية بشكل دائم، ناهيك عن أوضاعه الاجتماعية والسياسية، وهو الأمر الذي جعل من عملية الهجرة والرحيل المتنفس الأول والحل الأمثل لمواجهة متغيرات وتقلبات هذا المكان المغري في موقعه ومناخه من جهة، وغير المستقر في موارده ومصادر عيشه من جهة أخرى.

وفي سياق هذه الظاهرة الملازمة للمجتمع اليمني تجسدت الكثير من أحداث التاريخ البشري، ليس أولها انتشار البشر على سطح الكرة الأرضية، وفق أحدث الدراسات العلمية كما سبقت الإشارة، بل وأهم أحداث ومتغيرات التاريخ

المنظور وغير المنظور، بدءاً بانطلاق الرسالات السماوية من نفس المكان "جزيرة العرب" إلى أصقاع الأرض، من اليهودية فالمسيحية وحتى الإسلام، وفق أحدث الدراسات العلمية أيضاً، وصولاً إلى أكثر من ثلاثة ملايين إنسان يمني يتوزعون اليوم في مختلف بلدان العالم، عوضاً عمن قد استوطنها قبلهم.

وقد شغلت ظاهرة الهجرة اليمنية اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين اليمنيين وغير اليمنيين، وقيل وكتب عنها الكثير في الماضي والحاضر وفي شتى مناحي الفكر والتاريخ والاقتصاد والثقافة والفنون وكل ما يتصل بحياة ودور اليمنيين في مهاجرهم وداخل وطنهم، سلباً وإيجاباً. غير أن كل تلك الجهود لم تتجاوز الجهود الفردية والاهتمامات الشخصية التي بالرغم من أهميتها العلمية والمعرفية في تأصيل وتحليل هذه الظاهرة، إلا أن ما بين أيدينا اليوم هو مشروع علمي جماعي متكامل وغير مسبوق لدراسة الهجرة اليمنية والتأثير المتبادل، والذي تبنته "مؤسسة الخير" وصاحبها رجل الأعمال والفكر والثقافة الوطنية علوان الشيباني، وهذا المشروع، عن يقين يعد الأول من نوعه في هذا الصدد الذي تم تخطيطه وتصميمه و تنفيذه بمعرفة نخبة مميزة من الأكاديميين والباحثين اليمنيين في الداخل والخارج، وبرعاية وإشراف من المؤسسة.

وما هذا الجهد الذي بين أيدينا إلا بند من مخطط متكامل لدراسة الهجرة اليمنية والتأثير المتبادل بين الداخل والخارج، حيث يتركز مجال هذه الدراسة حول واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية، وهو الذي اخترته وكلفت به من قبل الفريق الفني ورئاسة "مؤسسة الخير"، والذي أرجو أن أكون قد وفيت ما وعدت وكلفت به، وما أنا مؤمن به، مع تكرار الشكر والتقدير لكل الإخوة والزملاء

الأعزاء في الفريق، ولصاحب المبادرة والرعاية الأستاذ علوان الشيباني، خير من يضع نفسه وإمكانياته في خدمة وطنه ووطنيته.

**أولاً: مدخل عن الهجرة وطبيعة الأرض والإنسان:**

إن الهجرة البشرية المتمثلة في انتقال الإنسان من مكان لآخر- في شكل أفراد أو جماعات بصفة مؤقتة أو نهائية لسبب أو لآخر- هي من أبرز الظواهر الاجتماعية التي لا تلازم وجود التجمعات البشرية مُنْذُ فجر التاريخ وإلى قيام الساعة فحسب، بل وتمتد إلى معظم تجمعات الكائنات الحيوانية الأخرى في البر والبحر والجو كواحدة من أبرز الظواهر والسنن الكونية التي أودعها الله في خلقه.

ويتفق علماء الاجتماع بصفة عامة والمشتغلون منهم في قضايا السكان والهجرة على وجه الخصوص، بأن الأسباب والعوامل الجوهرية الكامنة وراء هذه الظاهرة الاجتماعية العامة التي لا يخلو منها أي مجتمع، تتمثل في مجموعتين من العوامل، وهي ما اصطُلح على تسميتها بـ"العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة"، أو مجموعة عوامل الطرد ومجموعة عوامل الجذب.

وتتمثل عوامل الطرد في مجموعة الأسباب والظروف الطبيعية والاجتماعية القهرية التي تضطر عدداً من الأفراد أو الجماعات إلى مغادرة مكان إقامتهم الأصلية إلى مكان أو أماكن أخرى، كحالات الكوارث الطبيعية كـ"الزلازل والجفاف أو الفيضان والأوبئة.. الخ"، أو الكوارث الاجتماعية كـ"الحروب والاضطهاد السياسي أو القومي والديني... إلخ"، حيث لا تزول أو تتراجع حالة الهجرة القهرية الطاردة في هذه الحالة إلا بزوال أسبابها.

أما عوامل الجذب التي ـ وإن أدت إلى نفس النتيجة المتعلقة بهجرة عدد من الأفراد والجماعات من مكان لآخر إلا أنها ـ تعتمد على وجود دوافع غير قهرية لانتقال الناس من مكانهم إلى مكان آخر، بل وإيجابية جاذبة لهم كـ"وجود فرص عمل ودخل أفضل، أو التعليم والتجارة والثقافة والشهرة وظروف أمان

واستقرار اقتصادي أفضل، ومساحة أكبر من الحرية وفرص النجاح... إلخ"، على غرار ما تمثله المناطق النفطية والصناعية والتجارية المركزية بالنسبة لغيرها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي(1).

وتؤدي طبيعة المكان الجغرافي في كلتا الحالتين "الطرد والجذب"، وطبيعة موارده الاقتصادية- من حيث الوفرة أو الندرة، ومن حيث سهولة أو صعوبة استثمار هذه الموارد ومدى استقرارها من عدمه- أدواراً حيوية وفاعلة في الحد من ظاهرة الهجرة والاحتفاظ بها عند حدودها النسبية الدنيا، أو العكس تماماً، وذلك بحكم طبيعة مكونات المكان نفسه، وعما إذا كانت مكونات طاردة أو جاذبة من الناحيتين: الطبيعية والاجتماعية على السواء.

واليمن واحد من أشهر بلدان العالم وتجمعاته البشرية المتصفة بالهجرة عبر التاريخ، وبمعدلات قياسية جعلت من الهجرة مفهوماً ملازماً للإنسان اليمني وتاريخه ماضياً وحاضراً، وهو لذلك أمر جدير بالتعرف على طبيعة هذه الظاهرة فيه، ومعرفة أسبابها وظروفها الموضوعية، من خلال عرض البنود الآتية من هذه الدراسة.

**ثانياً: العوامل الطبيعية والاجتماعية لظاهرة الهجرة اليمنية:**

وفي ضوء الرؤية المنهجية السابقة من جهة، والدراسات الاجتماعية والسكانية الجيدة لظاهرة الهجرة في اليمن من جهة ثانية، يمكن إيجاز أهم ملامح وخواص، وعوامل هذه الظاهرة في اليمن: الطبيعية منها والاجتماعية، في الآتي:

(1) انظر تفاصيل أكثر في: منصور، عبد الملك: ظاهرة الهجرة اليمنية، الناشر دار الفكر، ص. ب 962، دمشق، الطبعة الأولى 1416ه 1982م، ص 103 إلى 139.

**1- العوامل الطبيعية:**

أ- إن من أبرز وأهم خواص هذه الظاهرة في المجتمع اليمني أنه مجتمع طارد أو مرسل للهجرة بدرجة رئيسية، وليس مستقبلاً لها إلا في حدود ضيقة لا تذكر، وتستند أسباب هذه الخاصية الثابتة إلى طبيعة خواص ومكونات المكان الثابتة أيضاً، وطبيعة مكونات موارده الطبيعية والمعيشية بالنسبة لسكانه عبر التاريخ، حيث لا تتصف مثل هذه الموارد بالوفرة الطبيعية الزائدة التي تتصف بها مناطق الأنهار الفيضية، كوادي النيل ودجلة والفرات، ولا المناطق المطيرة الأغزر، كالمناطق الاستوائية وشمال البحر الأبيض المتوسط، ولا بالندرة المطلقة كالمناطق الصحراوية القاحلة في شمال الجزيرة العربية أو غيرها؛ لأنها تتكون من مزيج من هذا وذاك، أمطار موسمية قليلة تتراوح ما بين 200 إلى 1200 مليمتر في السنة في أحسن الأحوال وغير مستقرة، و60 % من تكوين المكان عبارة عن هضبة صخرية شديدة التضرس تندر فيها مساحات التربة ومصادر مياه الشرب الدائمة، ناهيك عن مياه الري، والـ 40% المتبقية تتقاسمها السهول الصحراوية والزراعية الضيقة في الشرق والغرب والجنوب، إضافة إلى تعددية المناخ وجاذبيته المثيرة والمميزة لمعيشة الإنسان.

ب- إن مكاناً بخواص طبيعية زئبقية كهذه، هو بمقدار ما يقدمه من إثارة وإغراء للإنسان على البقاء فيه والتمسك به، إلا أنه لا يعطيه إلا القليل من أسباب العيش التي لا يسمح بها إلا بمشقة وبجهد بشري مضنٍ في إصلاح الأرض وريها واستثمارها، وبدون أية ضمانات للاستقرار والديمومة النسبية لعائداتها من الحاجات الضرورية للإنسانية؛ ذلك أن القاعدة الثابتة التي تحكم علاقة الإنسان اليمني بمحيطه المكاني والبيئي، وهذا الذي لا

يحصل منه إلا على فائض اقتصادي أقل بجهد بشري أكبر هو سبب الاضطراب وعدم الاستقرار.

ذلك أن كمية الأمطار الموسمية المحدودة كماً والمضطربة كيفاً، بين الندرة الجافة حيناً والغزارة الجارفة حيناً آخر، تجعل من جهد الإنسان البشري المكثف في إصلاح الأرض في المدرجات وفي الوديان ومنظومة الري (السدود والغيول والقنوات) وإدارة الإنتاج، بل والإنتاج نفسه، عرضة للضياع في أية لحظة بصورة مؤقتة أو دائمة، فإذا ما تأخر المطر عن الموعد المحدد والكمية المناسبة في بداية الموسم المحدد لبذر المحصول الرئيس السنوي في "حلة سابعة" من بداية الصيف[2] أو في نهاية الموسم قبل نضج المحصول، ضاع منتوج العام كاملاً، مهما يكن قد بذل فيه من جهد، كما أن العكس قد يفضي إلى النتيجة نفسها حينما تهطل الأمطار بغزارة في غير مواعيدها، أو حينما تهطل بغزارة أكثر في جزء من الموسم وتجف في بقيته، فإنها لا تتسبب في ضياع المحصول فحسب، بل وتعريض الأرض والتربة المحدودة التي جمعها الإنسان عبر مئات السنين في المدرجات والوديان للانجراف السريع خلال ساعات قليلة، لتنتهي إلى عرض البحر أو إلى الصحراء، وتبدأ معركة الإنسان المضنية في إصلاحها من جديد لعشرات ومئات السنين.

جـ - إن مكاناً كهذا بمصادر عيش محدودة وغير مستقرة كهذه، رغم ما يبذل فيها من جهد بشري شاق هو الذي جعل من ظاهرة الهجرة الطاردة منه

(2) حلة "سابعة": هي الميقات المفضل لبداية هطول أمطار الصيف التي تشكل الضمان الأول لموسم زراعي خيّر لمعيشة الإنسان والحيوان، والتي تبدأ مع بداية شهر مارس من كل عام، ولذلك يقول على ولد زايد: "يا اهل الغنم يا مساكين، إن تمطر التسع والسبع، والا فتمطر سكاكين". انظر: العودي، حمود: (التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية، الطبعة الثانية، دار العودة، بيروت. 1986ص ١٩٢.

معادلاً مستمراً ومكوناً اقتصادياً واجتماعياً مكملاً له؛ لأن خاصية اضطراب المصادر الطبيعية للعيش ومحدوديتها، رغم ما يبذل فيها من جهد، هو الذي جعل من ظاهرة الاستعداد الاجتماعي للهجرة الداخلية والخارجية على السواء، المؤقتة وغير المؤقتة في اليمن، صمام أمان ومرجعية مباشرة أو غير مباشرة لمواجهة مثل هذه الاضطرابات المفاجئة في مصادر العيش الطبيعية والتغلب عليها نسبياً على الأقل، عن طريق الدفع المستمر بفائض السكان الذين يعجز المكان في مثل هذه الظروف عن تلبية احتياجات بقائهم الضرورية إلى خارجه أو إلى مكان آخر في الداخل أو الخارج، بفعل قوة عوامل الطرد الطبيعية بصورة مؤقتة أو دائمة.

د- وفي مقابل أسباب وعوامل الطرد تلك فإن المكان (اليمن) يتضمن من عوامل الجذب المغرية للبقاء فيه والتمسك به بالنسبة للإنسان، ما جعله موقعاً لواحدة من أبرز حضارات المجتمعات القديمة؛ لأنه بمناخاته المتعددة والمعتدلة وخضرته وأمطاره ومياهه، رغم محدوديتها، يشكل بهضبته الجبلية المرتفعة عملية استثناء بالغة الأهمية والإثارة والإغراء بالنسبة للإنسان، بالقياس إلى ما يحيط به من بحار وفيافي الصحارى القاحلة في الشمال والشرق والسهول من جزيرة العرب، وكذا البحار الاستوائية الحارة في الجنوب والغرب التي تشكل جزءاً من تكوينه؛ ولهذا السبب سماها الرومان بـ"اليمن الخضراء" أو "العربية السعيدة"[3]؛ لأنها بالفعل كذلك، لا

(3) جاءت هذه التسمية نتيجة أول محاولة لغزو الإمبراطورية الرومانية قبل ما يزيد عن 1500 سنة قبل الميلاد أيام الإمبراطور انسطاطليس الذي جاءت جيوشه عبر صحارى شمال الجزيرة قادمة من الشام حتى وصلت نجران فصعدة حتى مارب حيث هزمت، وكانت مفاجأتهم أن يجدوا هذه الأرض المخضرة والمعتدلة بعد مشقة وعناء الصحراء، فكانت بالنسبة لهم جنة خضراء وسعيدة قياساً بما حولها من الصحارى المضنية والجافة.

في ذاتها، بل بالنسبة لمحيط البيئة الصحراوية الواسعة من حولها، وتضاف إلى ذلك أهمية موقعها كنقطة اتصال بين الشمال والجنوب والشرق الآسيوي، وفي قلب العالم القديم والحديث فيما يتعلق بطرق التجارة والتواصل الثقافي والحضاري بصفة عامة.

**2- العوامل الاجتماعية:**

إذا كانت طبيعة هذا المكان (اليمن) قد تضمنت من عوامل الجذب للإنسان للبقاء فيه والتمسك به بمقدار ما تضمنته من عوامل الطرد السكاني الحاد إلى خارجه، مكونة بذلك السبب والمتغير الأساسي الأول لظاهرة الهجرة في حياة وتاريخ هذا المجتمع، فإن الأسباب الاجتماعية المباشرة ليست بمعزل عن وجود هذه الظاهرة المتعلقة بالهجرة أو على الحياد منها أبداً؛ لأنه إذا كان العامل الطبيعي لخاصية المكان في اليمن يعد العامل الحاسم في تشكل ظاهرة الهجرة المميزة لليمن بحكم تميز خواص هذا المكان المشار إليها آنفاً، فإن العامل الاجتماعي في ظاهرة الهجرة بصفة عامة هو الأكثر شيوعاً وعموميةً وتأثيراً، وهو القاسم المشترك بين كل المجتمعات في اليمن وغير اليمن، وهو بالنسبة لليمن أكثر فاعليةً وحدَّةً وتأثيراً في ظاهرة الهجرة والاغتراب.

فلقد تميز المجتمع في كل مراحل ازدهاره بآلية للتنظيم الاجتماعي الدقيق والمميز الذي فرضته ظروف التعامل مع مكان وبيئة مميزة زئبقية كهذه من أجل السيطرة عليها وانتزاع أسباب البقاء منها أكثر من أي شيء آخر مُنْذُ فجر التاريخ، آلية تميزت بعقلانية التفكير وديمقراطية السلطة، ولا مركزية الإدارة، واحترام العمل والتعاون الفردي والجماعي، وعدم الغلو في اللاهوت والماورائيات الوثنية، وعدم وجود طبقات تعيش على حساب أخرى، وتغليب الحقوق والمصالح العامة، والانشغال عموماً بمتطلبات الحياة المعيشية

الضرورية للجميع من قبل الجميع، بدلاً من متطلبات حياة الطبقة الخاصة أو حياة ما بعد الموت، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الحضارات القديمة المعاصرة لحضارة اليمن أو اللاحقة لها: في وادي النيل، أو دجلة والفرات، أو الهند وروما القديمة، أما بعد "التسووية" والتعاونية والعقلانية واللامركزية فهي التي احتكم لها المجتمع اليمني في كل مراحل استقراراه وازدهاره القديم والوسيط، والمثبتة في كل حقائق التاريخ، بدءاً بخطوط المسند والكتب المقدسة وحتى الوقائع المعاصرة[4].

فتلك الآلية الاجتماعية المميزة قد جاءت انعكاساً لطبيعة المكان وخواصه المميزة أيضاً، وقد كان لاختلالها أو تعرضها لأية هزات أو اضطرابات سياسية أو اجتماعية من الداخل أو من الخارج ـ مهما كانت بسيطة ـ لا ينتهي بالأمور إلى مجرد تغيرات سياسية واجتماعية في البناء الفوقي للمجتمع، بل إن ذلك سرعان ما كان ينعكس على البنية التحتية في قاعدة المجتمع المادية الاقتصادية، ويعرضها للدمار والخراب السريع، وفي ما يشبه الكوارث الطبيعية تماماً، فكان إذا ما طمع فرد أو فئة حاكمة في التسلط المطلق وإلغاء مبدأ المشاركة الشعبية والتوازن بين المركزية واللامركزية في سلطة وإدارة الدولة والمجتمع، والبحث عن مصالح فردية وطبقية على حساب حقوق ومصالح الغير من عامة الشعب، أو طمع فرد أو أفراد أو جماعات محلية في إضعاف مفهوم الدولة والوطن لصالح كيانات إقطاعية وقبلية أو مناطقية محلية، فإن الأمر لا ينتهي في كلا الحالتين بانتصار رأي طرف وحلوله محل الآخر بقدر ما ينتهي إلى انهيار الطرفين معاً بعد وقت وجيز من انشغال الطرفين

(4) انظر وكاناكيس، نيكولس: التاريخ العربي القديم، ص122، نقلاً عن الحداد: تاريخ اليمن السياسي، ج(2)، ص112، عالم الكتب، القاهرة.

بالصراع فيما بينهم، بدلاً من انشغالهم معاً في دوام إصلاح الأرض ومنظومة ريها وحمايتها وإدارة إنتاجها على أسس جماعية وتعاونية عادلة، فتنهار الأرض مع كامل مقومات البنية الاقتصادية بمعدل أسرع من معارك الصراع السياسي والعسكري، والوصول إلى المصالح الدكتاتورية المركزية المتسلطة أو النزعات الإقطاعية والمناطقية والقبلية المتخلفة، إذ ما يكاد المنتصر لمصلحة غير مشروعة هنا أو هناك أن يحسم معركته السياسية والعسكرية حتى يفاجأ بأن المقومات المادية والموضوعية للمصلحة التي طمع في الانفراد بها دون غيره قد اختفت وانهارت هي الأخرى؛ لأن المنتصرين سياسياً وعسكرياً لا يستطيعون الاحتفاظ بالمنهزمين كقوة عمل مستعبدة أو شبه مستعبدة لصالح المنتصرين، ولا الاحتفاظ بالتالي بقاعدة الإنتاج المادية بدون قوة عمل منتجة، فيطالهم الفشل والهزيمة بنفس الدرجة، ناهيك عن أن المنتصر اليوم قد يكون هو المنهزم غداً وبسرعة تفوق كل التوقعات.

وهنا يجد الجميع في الهجرة والرحيل المعادل الاحتياطي المهم لمواجهة الموقف، ليس بالنسبة للمهزوم فقط بل والمنتصر أيضاً، أو المهزومين معاً على الأصح؛ لأنه إذا اختفى دافع النصر تحول إلى هزيمة في كل الأحوال، فالعقلانية والديمقراطية واللامركزية وجعل القيمة الأولى في المجتمع العمل والإنتاج الفردي والتعاوني والمشاركة فيه من قبل الجميع لصالح الجميع لم تكن في تاريخ اليمن المزدهر مجرد خيارات سياسية مثالية بديلة عن لاهوتية الهند والكنيسة أو طغيان فرعون وعبودية روما، ولا استباقاً لاشتراكية ماركس أو إدارة الانقلو سكسون، بقدر ما كانت ولم تزل وستظل المعادلة الاقتصادية الاجتماعية الموضوعية التي تحكم علاقة الإنسان الخاصة بطبيعة هذا المكان الخاص من بلاد الشرق والعالم الذي اسمه "اليمن"، والتي فهم منها السابقون

وعملوا بها بقدر ما تقدموا وتمكنوا من صنع واحدة من أبهى حضارات التاريخ القديم على هذا المكان، وجهل منها اللاحقون أو أعرضوا عنها بمقدار ما قد تخلفوا وهانوا حتى اليوم.

ولقد كان مصداق حال السابقين هو قوله تعالى، على لسان حاكمة سبأ وهي تحاور الشعب في أمر كتاب الملك سليمان: (قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ (32) قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ (33) قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ)[5]. أما مصداق حال اللاحقين ممن أعرضوا عن تلك المعادلة الضرورية فهو قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ (15) فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ)، صدق الله العظيم[6].

وقد كانت ظاهرة الهجرة ولم تزل هي مقياس فاعلية هذه المعادلة سلباً وإيجاباً، فكلما ساد مبدأ الشراكة في السلطة وتعاون الناس في العمل من قبل الجميع ولصالح الجميع واستقام ميزان الحقوق والواجبات المتساوية بالعدل، وتراجع البحث عن الأنا على حساب الآخر، كلما استطاع الناس التغلب على ظروف المكان وتحويل صعوبتها إلى يسر وندرتها إلى وفرة، وتراجع معها بالتالي عامل الشد والترحال والتشرد في اتجاه الداخل أو الخارج، وتعززت الوحدة السياسية والوطنية والأمن والاستقرار والازدهار، والعكس بالعكس صحيح، حينما ينتهك مبدأ المشاركة في السلطة ويغيب مبدأ التعاون في العمل

(5) سورة النمل: الآيات من 32 إلى 34.
(6) سورة سبأ: الآيات من 15 إلى 16.

ويختل ميزان الحقوق والواجبات المتساوية بين الناس وتغلب مصالح الأنا على حساب الآخر، فإن النتيجة لا تسفر عن غالب ومغلوب، ولا تتوقف عند مجرد عجز الجميع عن التغلب على ظروف المكان الصعبة والحصول على الحد الأدنى من أسباب البقاء فيه فحسب، بل إن حالة الانهيار تتجاوز الوجود السياسي والاقتصادي إلى الوجود الاجتماعي نفسه، حيث يلفظ المكان إلى خارجه كل ما عليه من أشكال الوجود السياسي والاجتماعي، بما في ذلك البشر أنفسهم، إذا ما انهارت بنيته الاجتماعية المميزة ومقوماته الاقتصادية الممثلة بالأرض الزراعية ومنظومة ريها المائية ومرافق وأدوات إنتاجها وإدارتها الاقتصادية المعقدة، حيث يكون الرحيل الكبير حتى تعاود المعادلة فعلها في الاتجاه الإيجابي المعاكس، وهكذا دواليك، وذلك ما يتضح أكثر من خلال البنود الآتية المتعلقة بتتبع ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالتنمية بصفة عامة، والزراعة على وجه الخصوص.

**ثالثاً: الزراعة وعلاقتها بالهجرة:**

يمكن النظر إلى الواقع المعاصر للزراعة في اليمن من زاويتين أو مرحلتين مختلفتين نسبياً: مرحلة ما قبل الثورة حتى مطلع ستينيات القرن العشرين، ومرحلة ما بعد ذلك وحتى الآن، حيث تميزت المرحلة الأولى والممتدة في اتجاه الماضي إلى ما لانهاية من عصور التخلف الإمامي والاحتلال العثماني والبريطاني بسيادة نمط اقتصاد زراعة القوت الاكتفائي المغلق على نفسه والمتجه إلى الداخل بكل ما كان يتضمنه من المزايا والعيوب، في حين تميزت المرحلة الثانية لما بعد الثورة والانفتاح على العالم الخارجي بتنامي اقتصاد السوق الزراعي المرتبط بالخارج والمنقطع عن الداخل إلى هذا الحد أو ذاك، وعلاقة وتأثير كل ذلك في ظاهرة الهجرة اليمنية.

ويمكن بلورة خواص ومميزات كل مرحلة وظروفها ومزاياها وعيوبها وتأثيرها في الهجرة على النحو الآتي:

**1- زراعة اقتصاد القوت الاكتفائي وعلاقتها بالهجرة ما قبل الثورة عام 1962م:**

تعرف زراعة اقتصاد القوت الاكتفائي بالنسبة لليمن وغير اليمن بأنها الزراعة التقليدية القديمة التي كان يتم فيها الإنتاج بهدف الاستهلاك المباشر فقط من قبل المنتج لنفسه بنفسه وبدرجة رئيسية وليس البيع والتداول، حيث يقوم الفلاحون بزراعة الأرض بهدف توفير ما يحتاجه كلٌّ منهم مع أفراد أسرته على حدة من الطعام طوال العام، ويقومون بتربية الحيوانات للحصول منها على احتياجاتهم المباشرة من الألبان والدهون والأصواف والجلود لصنع الأدوات التي تتطلبها أعمالهم الزراعية والملابس والأثاثات المنزلية الضرورية.

ولم تكن أهداف الزراعة تتجاوز هذه الأهداف المحددة إلا في حدود ضيقة من أشكال التبادل العيني للمنتجات أو الاقتراض العيني من الطعام من قبل ميسوري الريف للمعسرين منهم، أو الحيوان واستعادته في الموسم التالي، أو ما يقتطع من الإنتاج بالضرورة بصورة عينية أيضاً كضريبة أو زكاة للدولة إذا كان المزارع مالكاً، أو لصالح الدولة ومالك الأرض إذا كان المزارع أجيراً أو مستأجراً، حيث كانت تشكل كل أسرة أو كل قرية على الأكثر عالماً مكتفياً بذاته إلى حد كبير، فلقد كان يكفي قديماً تلبية حاجات راكدة لسكان راكدين[7].

(7) انظر تفاصيل أكثر في: العودي، حمود: المنظور العلمي للثقافة، دار الهناء للطباعة، القاهرة 1973، ص 183، وانظر في ذلك أيضاً ح. م. البرتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، 1969م ترجمة: زهير الحكم، ص 168.

وعلى الرغم من أن اقتصاد زراعة القوت هذا الذي ساد في معظم حضارات المجتمعات القديمة قد تراجع كثيراً أمام اقتصاد السوق الرأسمالية والصناعية الحديثة في معظم بقاع العالم مع أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، فإنه قد ظل في اليمن حتى منتصف القرن العشرين بحكم ظروف استمرار العزلة السياسية التي فرضها الحكم الإمامي المستبد في الشمال، والسلاطيني في الجنوب، والذي ورثته لهما السيطرة العثمانية الأكثر تقليدية وتخلفاً وعزلة.

ومن مزايا هذا النمط من اقتصاد زراعة القوت الاكتفائي أنه كان رغم محدوديته يؤمن تلبية حاجات أساسية محدودة لسكان محدودين، ويسمح لكل الناس بتأمين إطعام أنفسهم بأنفسهم، بصرف النظر عن الحدود الكمية والكيفية لهذا التأمين الذي لم يفقده اليمن فحسب، بل ومعظم سكان الكرة الأرضية في ظل اقتصاد زراعة السوق التجارية الدولية، أما أهم عيوب ذلك النمط من اقتصاد زراعة القوت فهو ارتباطه بحالات من مراحل الركود والجمود التاريخي، اقتصادياً واجتماعياً، وأن طبيعته الانكفائية المنعزلة لا تسمح بالازدهار الصناعي والتجاري وظهور اقتصاد السوق كآلية اقتصادية لا غنى عنها لحركة التقدم الحديث، بصرف النظر عما إذا كانت علاقات إنتاج هذه السوق هي علاقات رأسمالية أو اشتراكية أو مزيجاً من هذا وذاك، وإن حدوث شيء من هذا القبيل لا يمكن أن يتم إلا على أنقاض التحول من نمط اقتصاد القوت إلى نمط اقتصاد السوق، سواء بفعل قوة عوامل التغيير الذاتي من الداخل أو التأثير القادم من الخارج، وذلك هو الوضع الذي كان يميز الوضع الزراعي التقليدي في اليمن حتى مطلع ستينيات القرن العشرين كنمط زراعة اقتصاد القوت المتجه إلى الداخل.

ويأتي تأثير هذا الوضع الاقتصادي الزراعي على الهجرة في اليمن في اتجاهين: اتجاه عامل الطرد من الداخل بفعل النظام الإمامي والسلاطيني المستبد والمغلق على نفسه، واتجاه عامل الجذب من الخارج لمتغيرات الحداثة الذي لم يكن الناس بمعزل مطلق عنه، خصوصاً لأن الإدارة الاستعمارية البريطانية كانت قد وضعت يدها على عدن وما حولها كسوق محلية وإقليمية ودولية حية على مدى أكثر من قرن ونيف من الزمن، بحيث شكلت عدن طوال هذه المرحلة نافذة مهمة لحركة الهجرة اليمنية إلى الخارج والتغلغل مع الحداثة، حيث صارت عدن وما بعدها من بلاد ما وراء البحر هي الحلم الأول لمعظم - إن لم نقل كل - اليمنيين ولم يتجسد ذلك في تحسين أوضاعهم الاقتصادية بل وفي قيمهم الثاقبة الشعبية بالذات؛ مما يزخر به التراث الشعبي كقول المغنية:

**عدن عدن ليتك عدن قريبة واسافرين من فجر إلى مغيبة.**

**عدن عدن ليتك عدن مسير يوم واسافرين بكرة ما بارقد النوم.**

**والله قسم لوما تزوجوني لاهرب عدن لاما تدوروني...الخ...الخ.**

**2- التحول نحو اقتصاد السوق المرتبط بالخارج وتأثيره على الهجرة بعد ثورة 1962م:**

انطلاقاً من حقيقة أن الثورة اليمنية ضد الثالوث المعادي: الإمامة والسلاطين والإنجليز، قد شكلت بحق نقطة الانطلاق نحو تفكيك المجتمع القديم بكل دلالاته والتعامل مع متغيرات العصر بكل معانيه وأبعاده، خصوصاً ما يتعلق من ذلك بالتحول من نمط اقتصاد القوت إلى نمط اقتصاد السوق في كل المجالات بما فيها الزراعة، والذي كان بمثابة غزو سياسي اقتصادي من الداخل والخارج.

**أ- الغزو من الداخل:**

بعد أن فشل الغزو السياسي العسكري المباشر من الداخل في إسقاط النظام الجمهوري، باشر الغزو الاقتصادي السياسي من الداخل، فلقد كان المفترض حدوث مثل هذا التحول بالنسبة للزراعة بإحدى طريقتين: إما بفعل عوامل داخلية ذاتية تعمل على تطوير اقتصاد زراعة القوت الاكتفائي المغلق إلى اقتصاد زراعة السوق المفتوح على الداخل والخارج، وهو الخيار الأفضل، وإما بفعل عوامل خارجية عن طريق فتح البلاد كسوق مغرية للمنتجات الزراعية المستوردة من الخارج، وهو الخيار الأسرع الذي رغم سوئه وسوء عواقبه إلا أنه قد كان هو خيار الأمر الواقع الذي فرض بتخطيط مركز من منتجي وتجار سوق الغذاء الدولي من جهة، وبسبب غياب الرؤية الوطنية البعيدة المدى للمسألة الاقتصادية من قبل الدولة التي كانت مستغرقة في معارك الدفاع السياسية والعسكرية عن الثورة والجمهورية والاستقلال بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لهيمنة سوق الغذاء الخارجي على حساب تدهور إنتاج ومصادر إنتاج الغذاء الداخلي، والموضح ذلك في الآتي:

**ب- طغيان سوق الاستيراد الخارجي زاد من الهجرة إلى الخارج:**

فلقد بدأت عملية تأسيس سوق الإنتاج الزراعي والغذائي المرتبط بالخارج في اليمن بعد الثورة مباشرة عن طريق تقديم كميات كبيرة من القمح والدقيق والزبدة والزيوت.... إلخ، من قبل بعض الوكالات التجارية الأمريكية والكندية وغيرها، وتوزيعها مجاناً لذوي الاحتياج تحت شعار ما عرف وقتها بـ"الطعام من أجل السلام" في بداية الستينيات، مروراً بالحصول على القيمة التجارية المجزية للمنتج والتاجر الدولي، مضافاً إليها تعويض الخسائر عن التوزيع المجاني السابق لـ"الطعام من أجل السلام" بعد ذلك في عقدي السبعينيات

والثمانينيات من القرن الماضي، وبعد أن عجز المستهلك المحلي الفقير أصلاً عن دفع القيمة الجديدة لقوته الضروري بعد أن هجر أرضه الزراعية غير القادرة بنمط إنتاجها القوتي المكلف القديم على منافسة الهبات المجانية أولاً، ثم الاستيراد التجاري بغالي الثمن بعد إخراج الإنتاج الوطني من السوق ثانياً، وهو الأمر الذي نصحت معه الدولة من قبل المصادر السياسية الدولية لإنتاج وتجارة الغذاء نفسها بكلمات حق أريد بها باطل، بأن عليها أن تقوم بواجبها "الوطني" تجاه مواطنيها بتأمين العيش الكريم لهم بأقل تكلفة، وذلك بأن ترصد الجزء الأهم من ميزانيتها لدعم المواد الغذائية بالطرق المباشرة وغير المباشرة.

واستجابت الدولة بوعي أو بدونه لهذه النصيحة غير الأمينة مع الأسف، بل والمعادية في جوهرها، حتى وصل هذا البند مع منتصف التسعينيات إلى ما يقرب من خمسمائة مليون دولار سنوياً، وهو ما يوازي أكثر من عشرين مليار ريال يمني بأسعار الصرف الجارية حالياً[8] من ميزانية دولة فقيرة كاليمن ليدعم بها مزارعي القمح في أمريكا وكندا وأستراليا، وتجاره وسماسرته في الداخل والخارج، أما المواطن الذي عاد ليستقر ويبني وطنه في عقد الستينيات بعد الثورة، فما كان أمامه من وسيلة لتوفير قيمة ما تحتاجه أسرته وأطفاله من المستوردات الضرورية وغير الضرورية إلا أن يهاجر من جديد في عقدي السبعينيات والثمانينيات إلى مناطق الجوار العربي التي فتحت مصراعيها له بعد "المصالحة" ونهاية الحرب الملكية الجمهورية.

(8) قارن وثيقة استراتيجية زراعة وإنتاج القمح في اليمن، وزارة الزراعة، 1994م. (غير منشورة).

وعلى الرغم من الكشف مؤخراً عن التبعات المأساوية لهذه السياسة وتزايد الأصوات بقناعة وضرورة رفع مثل هذا الدعم وتحويله من دعم منتجي وتجار الخارج إلى دعم استثمارات ومنتجي الداخل، فإن سياسة الإصلاح الاقتصادية التي كانت أكثر جدية وجرأة في تطبيق جرعات الإصلاح المتصلة بمعيشة الناس وخدماتهم الضرورية في الماء والكهرباء والطاقة، والأعباء الضريبية المختلفة ما تزال أمام قضية دعم المواد الغذائية المستوردة أكثر تردداً وأقل جدية وجرأة، والذي ما يزال ضمن أماني القول بلا عمل، وما أكثرها في حياتنا العامة، رغم ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الإجراء من توفير للنفقات العامة من العملات الصعبة، وإعادة الحياة إلى نبض الخلية الحقيقية في قلب الأرض، والإنتاج الوطني للغذاء الذي عزله وكبله تخلف الإمامة في الماضي، وحنطه وكفنه سوق الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية العالمية في الحاضر، وغياب السياسات الوطنية الرشيدة والجادة في هذا الصدد وغيره.

**جـ - تدهور مصادر الإنتاج الداخلي لصالح الاستيراد الخارجي ومزيد من الهجرة:**

إن قلب الحياة في اليمن هذا المتمثل في الأرض والإنتاج الزراعي الذي صنع بفضل دوام نبضه وحيويته كل تاريخنا ووجودنا في الماضي، ولن تقوم لنا بدونه قائمة حقيقية في الحاضر أو المستقبل، قد خضع في سياق علاقات اقتصاد السوق غير المتكافئة بين الداخل والخارج لعملية استئصال خبيثة واستبداله بأجسام غريبة ومركبات صناعية موبوءة من الخارج، حيث خضعت عملية الأرض والإنتاج الزراعي الوطني مُنْذُ مطلع الستينيات وحتى الآن لعملية تناسب عكسي حاد وسريع بين الإنتاج والاستيراد، فبمقدار ما كان يتزايد

استيراد وتجارة الغذاء من الخارج، كانت تموت خلايا الأرض والإنتاج الوطني في الداخل[9].

وإذا كانت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية المتخلفة للإمامة والسلاطين في الداخل قد عزلت وكبلت الإنتاج الزراعي في نطاق الأسرة والقرية كاقتصاد "قوت" في الماضي وحسب، فإن علاقات السوق الرأسمالية غير المتكافئة القادمة من الخارج في عهد الثورة والجمهورية مع الأسف قد أجهزت على اقتصاد القوت إلى عمق القرية والأسرة وإلى قلب الأرض نفسها، حيث لم تجبره بصمت على الانسحاب من قوام سوق تبادل الغذاء التقليدية المحدودة وقوام إيرادات ونفقات الدولة قبل الثورة فحسب، بل ومن على موائد القرويين والمزارعين وبيوتهم وأرضهم الزراعية أيضاً، ليفسح المجال أمام تشكل آلية السوق الغذائية الحديثة والعملاقة المرتبطة بالخارج والمنقطعة عن الداخل، بدءاً بصوامع الغلال العملاقة التي نصبت في ميناء الحديدة المصممة للاستقبال من الخارج للداخل وليس العكس بطبيعة الحال، مروراً بالشركات والوكالات العملاقة لاستيراد وتوزيع الألبان والدهون واللحوم والأغذية المصنعة "الملوثة والفاسدة طبعاً"، وصولاً إلى عصير الطماطم والثوم والبسباس والملح.

ولم يكن أمام السواد الأعظم من الأيادي العاملة في المدن والأرياف اليمنية بالدرجة الأولى كي يؤمنوا متطلبات حياتهم المعيشية ومعيشة أسرهم وأبنائهم في الداخل من المستوردات الخارجية، بعد أن أسقطت آخر أوراق اقتصادهم ومعيشتهم الوطنية، وهو الإنتاج الزراعي والحرفي، إلا أن يعاودوا الهجرة من جديد إلى المحيط العربي والدولي.

(9) المرجع السابق، ص 150 وما بعدها.

فلقد تصاعدت فجأة اعتمادات الاستيراد من لا شيء تقريباً في بداية الستينيات إلى مائتين وسبعة ملايين ريال عام 1975م، وهو عام أساس الخطة الخمسية الأولى، لتصل في عام نهاية الخطة 1979 / 1980م إلى ألف وسبعمائة وستة وخمسين مليون ريال[10]، في حين هبط معدل النمو في القطاع الزراعي بما فيه الغابات والصيد، حيث لم يتعدَّ رقماً افتراضياً مقداره 1% في نفس الفترة[11]، وهذا بالنسبة لمجموع الإنتاج والاستهلاك الغذائي بشكل عام، أما مجموع الحبوب بصفة خاصة ـ وهي الأهم ـ فإنها قد كانت على حد تعبير كتاب الخطة الخمسية الثالثة 91/87م "هي المجموعة التي وقع عليها أكثر الضرر، ليس بالنسبة لأنها لم تحقق أهداف الإنتاج فحسب، بل ولأنها أيضاً قد تراجعت كثيراً عن مستويات الإنتاج المتحققة في سنة الأساس 1981م، فقد سجلت البقوليات الجافة في عام 1998م انخفاضاً بنسبة 41% عن إنتاج 1981م، وبلغ النقص 23% في الذرة الرفيعة، و24 % للشعير، و20 % للسمسم و 9% للذرة الشامية[12].

أما متغير الوضع الاقتصادي للفترة 95/90م فقد اختفت منها مؤشرات الزراعة سلباً وإيجاباً في سياق المؤشرات المطلقة لإجمالي تكوين رأس المال الدائر بين الصادرات الوطنية الكلية التي تطورت قيمتها القزمية من 18060 ريالاً عام 1990م إلى 49037 ألفاً عام 95/94م، مقابل الطفرة العملاقة للاستيراد من 20390 مليون ريال عام 1990م إلى 210921 مليون ريال

(10) الجهاز المركزي للتخطيط: كتاب الإحصاء لعام 80/79م، ص 184 وكتاب إحصاء 76م ص80.
(11) الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثانية 86/82م، ص9.
(12) الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثالثة 91/87م، ص18.

عام 95م[13]، واختفت مؤشرات إنتاج المواد الغذائية بصفة عامة والقمح على وجه الخصوص.

فاعتباراً من بداية عقد الثمانينيات، كما تؤكد أهم وثيقة عن استراتيجيات زراعة القمح في اليمن لمجموعة من الخبراء الوطنيين في وزارة الزراعة، فقد بدأت الفجوة تزداد اتساعاً بين ما ينتج وما يستهلك، حيث انخفضت نسبة التأمين الغذائي المحلي إلى 40% ، ووصلت الكميات المستوردة من الحبوب عام 82 / 84 م إلى حوالي (800 ألف طن) معظمها من القمح ومشتقاته، ووصلت نسبة التأمين الغذائي المحلي أدنى مستوى لها عام 1991م، حيث لم تتعد 33% من الاستهلاك، مقابل وصول كميات الحبوب المستوردة إلى ما يزيد عن 1،6 مليون طن يشكل القمح فيها 70% تقريباً[14]، ولم يكن الوضع العربي بأحسن حال من الوضع اليمني بالنسبة للتنمية والإنتاج الزراعي، حيث لم تتجاوز نسبة معدل النمو لمجموعة الحبوب خلال عقد السبعينيات 1.34%[15].

وتؤكد السياسة العامة لاستراتيجية زراعة وإنتاج الغذاء والقمح على وجه التحديد في وزارة الزراعة ما نصه "أن المشكلة الرئيسية التي تحد من توجه المزارعين نحو التوسع في إنتاج المحاصيل تكمن في عدم تهيئة الظروف والأسباب اللازمة لاقتناعهم بأن إنتاج هذه المحاصيل سيعود عليهم بمردود أفضل، أو على الأقل بمردود لا يقل عن مردود عملهم في إنتاج محاصيل أخرى (مثل القات "الإضافة من، الباحث") في أي رقعة زراعية؛ لأن هناك

(13) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الأولى 96/2000م، ص39.
(14) وزارة الزراعة والري: وثيقة السياسة العامة لزراعة وإنتاج القمح (غير منشورة) عام 1994، ص5.
(15) انظر: د. جمعة، حسن فهمي، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية: المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي 1985، ص 39.

مشكلات عديدة ومتداخلة أعاقت توفر هذه الظروف، وحدت من قدرة المنتجات المحلية من هذه المحاصيل على منافسة ما يستورد منها[16].

وعلى ذلك فإنه ما على أراضي "سحول ابن ناجي حيث السبول الكبار" وكل أراضي ووديان ومدرجات اليمن فخر الحضارة اليمنية ومصدر خيرها ورخائها، إلا أن تبحث لنفسها عن وظيفة اقتصادية أخرى في زراعة القات، أو الاستسلام للانجراف والخراب المتسارع[17]، وذلك هو ما جرى ويجري حتى الآن، وعلى من يشكك أن يمر بسحول ابن ناجي حيث مغارس القات الكبار بدلاً من السبول الكبار، وكذلك قاع جهران المظلل بعمامة القات بدلاً من عمامة القمح والذرة، وويل لشعب يأكل ما لا يزرع، ويلبس ما لا يصنع.

وما على أحفاد علي ولد زايد والحميد ابن منصور إلا أن يغسلوا أدمغتهم من علم وخبرة التاريخ المتعلقة بالأرض والزراعة التي لم يعد لها من مبرر أو وظيفة، وأن يرحلوا للبحث عن هوية اجتماعية واقتصادية جديدة في سوق الأعمال الطفيلية المهينة تحت أنقاض مباني المدن، وعلى أرصفة شوارعها في الخارج قبل الداخل.

وبكلمة واحدة: "إن اقتصاد زراعة القوت التقليدي المتخلف في الماضي لم يكن قد تطور هو نفسه إلى اقتصاد زراعة السوق المتقدم، بل تم تدميره واستئصاله إلى حد كبير ليفسح المجال لتشكل الآلية العملاقة الجديدة لسوق الاستيراد من الخارج على أنقاضه، ولم نقف على هذه الكارثة إلا مع منتصف التسعينيات بعد أن غادر الإنسان والأرض كل منهما الآخر، وتفاقم عجز الدولة والمجتمع عن استمرار دفع فاتورة ما يأكلون من الخارج، ومرة أخرى "ويل

(16) وزارة الزراعة: وثيقة السياسة العامة لاستراتيجية زراعة وإنتاج القمح في اليمن، مرجع سابق، ص13.
(17) انظر: الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثانية 1986/1982، ص9.

لشعب يأكل مالا يزرع، ويلبس مالا يصنع". وإذا كان اليمنيون قد خضعوا في هجرتهم إلى الخارج لعوامل طرد الاستبداد والعزلة في الداخل والجذب من الخارج، مع بقاء اقتصاد القوت المؤمّن للحد الأدنى من أسباب البقاء والعيش داخل الوطن، فإنهم قد اضطروا للهجرة في سبعينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي تحت وطأة نفس العوامل السياسية والاقتصادية في الداخل والخارج، ولكن مع افتقادهم لآخر ما تبقى من اقتصاد قوتهم القديم في الداخل، وصاروا بذلك غرباء عن أرضهم كما هم غرباء عن وطنهم، وهذا ما سنتناوله بتحليل وتفصيل أكثر في بقية البنود الآتية من هذه الدراسة.

**رابعاً: المهاجرون وعلاقتهم بمتغيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية في الداخل:**

**1- التذكير بمعادلة التوازن والاختلال وعلاقتها بالهجرة:**

ذكرنا في مدخل هذه الدراسة بأن الهجرة أو الاغتراب[18] بالنسبة لليمن هو مقياس ترمومتر حرارة وفاعلية المعادلة الاجتماعية التاريخية الخاصة التي تحكم علاقة الإنسان اليمني بالمكان بصفة عامة، والأرض الزراعية على وجه الخصوص. فكلما كان إيقاع تلك المعادلة يسير في الاتجاه الإيجابي: "عقل في التفكير، شراكة في السياسة والسلطة بين الدولة والشعب، تعاون في العمل والإنتاج، مساواة في الحقوق والواجبات، مركزية الهوية والسيادة الوطنية ولا مركزية الإدارة والتنمية والحكم المحلي" كانت الوحدة والاستقرار والازدهار

(18) الفرق بين "الهجرة" و"الاغتراب" لا يبدو جوهرياً، فالأصل هي الهجرة، أما والاغتراب فهو مفهوم حديث نسبياً وهو لا يتجاوز الإيحاء بأن الهجرة قد تكون انتقالاً واستقراراً في المهجر، أما الاغتراب فيوحي بأنه انتقال مؤقت وأن الشخص الذي يترك وطنه يظل غريباً في بلاد غريبة حتى يعود إليه، وفي ذلك نوع من الحث على دوام الارتباط بالوطن، رغم أن مفهوم الهجرة لا ينفي هذه العلاقة وإن بدت أقل إثارة لها، ولأن المفهوم المعتمد في هذه الدراسة هو مفهوم الهجرة وليس الاغتراب، فهو إذن ما يبنى عليه دونما استغناء عن استخدام مفهوم الاغتراب عند الضرورة.

والتحضر، وكان بالتالي طابع العلاقة بالخارج أو الهجرة على الأصح أقل حدة، وكانت حركتها أميل إلى الاحتكام لعوامل الجذب التي تضيف إلى حياة المجتمع مزيداً من القوة والرخاء كالتعليم والتجارة. وعلى العكس من ذلك حينما تدور حركة تلك المعادلة في الاتجاه السلبي: "لاهوت في التفكير، استبداد اجتماعي فردي أو طبقي أو فئوي أو مناطقي، إلغاء شراكة السلطة بين الدولة والمجتمع عن طريق الحاكم أو المحكومين، البحث عن مصالح فردية وطبقية على حساب المصالح القومية الجماعية العامة، انهيار مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، إضعاف مركزية ووحدة الهوية العامة والسيادة الوطنية الممثلة بالدولة والوطن أمام النزعات القبلية والمناطقية الانفصالية، فقدان التوازن المتكافئ بين المركزية في السياسة العامة واللامركزية في الإدارة والتنمية والحكم المحلي لصالح أيٍّ من الطرفين على حساب الآخر".وعند كل هذا، أو حتى بعضه، يعم الخراب وعدم الاستقرار والتمزق، وحينما يكون الأمر كذلك فإن مؤشر الهجرة والاغتراب يكون أكثر حدة، وتكون حركته أميل إلى الاحتكام لعوامل الطرد من الداخل إلى الخارج، كتعبير عن الرفض السياسي والاجتماعي لما يجري، وحماية للنفس واستعداد للمقاومة.

**2- الهجرة كموقف سياسي واجتماعي في حياة اليمنيين:**

الهجرة والاغتراب في حياة المجتمع اليمني وتاريخه هي موقف مركب من السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة ونمط الشخصية والتكوين النفسي، وهذا المركب هو الذي جسد كلٌّ من المكان والإنسان حقيقته من خلال الآخر، فجاء الإنسان حصيلة للمكان، وكان المكان حصيلة صناعية ليد الإنسان، والذي لا معنى لأيٍّ منهما دون الآخر، وظاهرة الهجرة هي بوصلة ومؤشر الأداء لهذه العلاقة سلباً وإيجاباً. وحتى نقدم الدليل والأمثلة الملموسة على ما سبق، دعونا

نتتبع العلاقة الجدلية بين الأرض الزراعية، وهي جوهر المكان وظاهرة الهجرة والاغتراب كواحدة من أبرز ظواهر وجود الإنسان على هذا المكان وفي المرحلة المعاصرة فقط؛ أي ما قبل وبعد الثورة، وبالمختصر المفيد، وذلك فيما يأتي:

**3- الأبعاد السياسية لدور الهجرة في مسار الثورة اليمنية:**

**أ- الهجرة وعوامل الطرد إلى الخارج قبل الثورة:**

لقد كانت الهجرة والاغتراب في ظل الإمامة والاستعمار محكومة بعوامل الطرد القهري من الداخل إلى الخارج، كتعبير صادق عن واقع أداء حركة المعادلة الاجتماعية التاريخية التي تحكم علاقة الإنسان بالمكان في اليمن في الاتجاه السلبي المدمر، ففي ظل سلطة الإمامة الكهنوتية واللاهوتية المستبدة في الشمال، والاستعمارية السلاطينية القبلية المتخلفة في الجنوب، ما كان للحياة بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة أن تتطور من نمط اقتصاد القوت الاكتفائي المتخلف إلى نمط اقتصاد السوق الصناعية والتجارية المتطورة، لا بالطريقة الرأسمالية ولا الاشتراكية، وكان كل من يحلم بأي شيء يتجاوز عيش الكفاف مما تزخر به حياة العصر والثورة الصناعية والتجارية والعلمية في الشرق والغرب في الزراعة وغير الزراعة، فما عليه إلا أن يستعد لفصل رأسه عن جسده، باعتباره من المفسدين في الأرض الذين يريدون تغيير سنة الله في خلقه والتشبه باليهود والنصارى، إلا إذا حزم أمره وانتحل لنفسه اسماً غير اسمه وارتحل إلى عدن ومنها إلى أي مكان في العالم، كأي شيء مقابل أي شيء، فقد كان على كل من لا تستطيع أن تستوعبهم زراعة القوت المحدودة من السكان المفقرين أصلاً والمتزايدين دوماً أن يستجمع موقفه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويحمل وطنه في أعماقه، ويرحل رفضاً للواقع وتأميناً للنفس

والبقاء، واستعداداً للمقاومة. ونحن لذلك نلاحظ بأن الثورة قد تشكلت أجنتها الأولى في رحم الهجرة والاغتراب بكل دلالاته السياسية والاقتصادية والثقافية والقومية، وما أن انطلقت شرارة انتصارها بعد تضحيات طويلة في السادس والعشرين من سبتمبر 1962م، والرابع عشر من أكتوبر1963م حتى كان المغتربون هم درعها الواقي وحصنها المنيع في حربها مع أعدائها من الداخل والخارج لأكثر من ثمان سنوات، حتى تأكد انتصار الثورة والجمهورية في الشمال، وتحقق الاستقلال وتوحيد أكثر من عشرين سلطنة وإمارة في الجنوب، وحتى قيام الوحدة المباركة سلمياً وديمقراطياً، في الثاني والعشرين من مايو 1990م.

**ب- الثورة والجمهورية كعامل جذب لعودة المهاجرين إلى الداخل:**

لاحظنا كيف أن عوامل الطرد من الداخل إلى الخارج قبل الثورة كانت هي المؤشر الفاعل في ظاهرة الهجرة اليمنية مقابل عوامل الجذب للعودة إلى الداخل بعد قيام الثورة، ولكن بصور مؤقتة على الأقل، فإذا ما تذكرنا البديهيات العامة لمضامين الثورة والجمهورية من خلال مبادئها الستة، سنجد أنها تلخص المضمون المباشر للمعادلة الإيجابية التي تحكم إيجابياً علاقة الإنسان بالمكان غبر التاريخ وبصفة عامة، بدءاً بإلغاء الإمامة الكهنوتية المستبدة، وإقامة النظام الجمهوري، وتحقيق الوحدة، مروراً بإلغاء الفوارق بين الطبقات، وبناء جيش وطني قوي، وانتهاءً ببناء مجتمع تعاوني ديمقراطي عادل واحترام حقوق الإنسان، والإعلان بناء على ذلك عن حالة الحرب على الجهل والفقر والمرض والعزلة... إلخ، وكانت عودة المهاجرين والمغتربين الذين تدافعوا من كل حدب وصوب كغيث منهمر إلى أرض الوطن للدفاع والبناء في نفس الوقت، وتحوُّل ظاهرة الهجرة بسرعة من الاحتكام لعوامل الطرد الإمامية - السلاطينية

الاستعمارية المتخلفة إلى الاحتكام لعوامل الجذب الوطنية الجمهورية والقومية المتطورة، هو أعظم دليل على مصداقية تحول أداء المعادلة الاجتماعية التاريخية لعلاقة الإنسان بالمكان في اليمن من الاتجاه السلبي إلى الاتجاه الإيجابي. وقد تغنى اليمنيون في الداخل والخارج بهذا التحول الثوري، وحموه وعبروا عنه بعمق وبكل الوسائل بدءاً بالأغنية الشهيرة القائلة:

**أخي المهاجر زمان الظلم قد ولى ودولتك نجمها بين الدول قد بان.**

مروراً بالأدب والشعر الذي يجسده أبو عادل بقوله من ملحمة شهيرة:

**يا فجر يا حلم ابو عادل منى دهره يا منية اجيالنا يا مطلب الجمهور**
**طلعت في فجر سبتمبر مع البكرة في يوم صبحه من ايام اليمن مشهور**
**كل النجوم احجرت وغنت الزهرة واتلفَّت الدهر إلى خلفه وهو مبهور**
**وظنوا الناس تبع قام من قبره وعاد يبني على سطح الكواكب دور**
**حتى قبور الذي ماتوا في الهجرة هبت من الشوق تقبل قبل نفخ الصور.**

وانتهاءً بمعارك التضحية والفداء ضد أعداء الثورة والجمهورية والوطن التي لم تكن معارك الكلمة المعبرة عنها بأقل عنفاً وعمقاً ودلالة من معارك القتال بين الطرفين، حينما يقول الأول تعبيراً عن الماضي في زامل شهير:

**حيد الطيال اعلن وجاوب كل شامخ في اليمن**
**ما با نجمهر قط لو نفنى من الدنيا خلاص**
**لو يرجع امس اليوم والا الشمس تطلع من عدن**
**والأرض تقرع نار وامزان السماء تمطر رصاص**[19].

(19) هذا القول الشهير منسوب خطأ للشيخ علي ناجي الغادر، وهو قول شخص عادي من أبناء خولان من أتباع الشيخ، والذي نسبه لشيخه وهو "فلان الفقيه"، وقد قاله الغادر مفتخراً بعد استشهاد أحمد الكبسي قائد لواء في منطقة يسلح وهو في طريقه لمقر عمله في إب وقطعت الطريق.

ورد عليه الثاني دفاعاً عن الثورة والجمهورية قائلاً:

**يا الطيال السود توطي واركعي جمهورية لو تنزل السبع الطباق**

**لو نال عرش الله امام مدعي أو جا من الجنة على ظهر البراق**[20]

**خامساً: دور المهاجرين العائدين في الدفاع عن الثورة والجمهورية:**

تلك هي ملامح حدث التحول "الثورة" بصفة عامة، ورد الفعل والموقف الأول للمغتربين فيه على وجه الخصوص، أما إلى أين انتهت القصة، وكيف سارت الأمور بعد ذلك بالنسبة لمئات الآلاف العائدين من الخارج وعلاقتهم بالريف والزراعة بالذات حتى اليوم، فهو ما يمكن تلخيصه في الآتي:

**أ- انتصار المسار السياسي وتراجع المسار الاقتصادي:**

إن الظروف السياسية والعسكرية التي أحاطت بانطلاقة الثورة في العقد الأول من عمرها، بالذات على المستوى المحلي والعربي والدولي، وجعلتها محور اهتمام وموقع مواجهة على كل المستويات في بلد كان يفتقر لكل شيء، قد جعل من الصعب على الثورة وقيادتها وإمكانياتها أن تجعل من بين أولوياتها المسألة الزراعية والصناعية، ومسألة المغتربين العائدين بالذات، بل ربما أن مجرد الإدراك بأن مثل هذه الأمور هي من المسائل الجديرة بالاهتمام كان ما يزال بعيداً عن التفكير والوعي السياسي والاجتماعي للمسألة، حيث كان ينظر إلى عودة العائدين إلى الوطن بأنها هي القضية التي تنتهي بها مشكلتهم، أما الزراعة والبنية الاقتصادية التقليدية التي تتعرض للاستئصال بصمت، بعيداً عن الأنظار، فلم تكن مشكلة لا في الوعي الاجتماعي ولا السياسي مع الأسف

(20) أما هذا القول الذي رد به علي الغادر فهو للوالد الشيخ صالح علي العودي، حينما جاءت النجدة من المناطق الوسطى لفتح نفس الطريق بعد أيام قليلة من قطعها، وكان الوالد على رأس هذه النجدة التي تمكنت من فتح الطريق، وقد كان القول صباح يوم المعركة.

الشديد، بل ربما أن فكرة الارتباط والتمسك بها بدت مُنْذُ السنوات الأولى للثورة كما لو كانت استمراراً للارتباط بالماضي، ورغم كل ما أنجزته الثورة من ثورة حقيقية في مجال التعليم والصحة والمواصلات والقوات المسلحة، وتثبيت النظام الجمهوري في الشمال، وتحقيق الاستقلال في الجنوب، ورغم قسوة الظروف السياسية والعسكرية العامة، فإن على الصعيد الزراعي والاقتصادي بشكل عام فقد كان كل شيء تقريباً يسير في الاتجاه المعاكس بالنسبة للزراعة والبنية الأساسية لاقتصاد وطني مستقل، رغم بعض المظاهر التحديثية الشكلية لمظاهر العمران والاستهلاك من الخارج، حيث واجهت اليمن حصاراً وتحالفاً عسكرياً شبه دولي، ولم تكن اليمن تلقى الدعم إلا من مصر والاتحاد السوفيتي وسوريا فقط، أما بقية معظم دول الجوار والمنطقة والعالم الغربي والأمريكي فقد كان مع تحالف المعسكر المعادي سياسياً وعسكرياً، والقليل جداً على الحياد.

ومع ذلك، انتصرت الثورة والجمهورية، وتحقق الاستقلال، وكان للمهاجرين العائدين بإمكانياتهم الاقتصادية وتضحياتهم الوطنية في المقاومة والقوات المسلحة الفضل الكبير في انتصار الثورة والجمهورية، إلا أن الانتصار الاقتصادي كان محدوداً جداً إذا لم يكن هزيمة حقيقية جعلت من اليمن في الداخل مجرد تابع للخارج، وذلك هو ما جعل من الهجرة والمهاجرين - ودورة حركتهم النشطة بين الداخل والخارج وتحويلاتهم الكبيرة من الخارج إلى الداخل- بمثابة صمام الأمان للاستقرار السياسي والاقتصادي المرتبط بالخارج، ومبتور الصلة إلى حد كبير بمقوماته الحقيقية في الداخل، والزراعة والإنتاج الزراعي في المقدمة.

**ب- صعود العاطفة الوطنية لدى المغتربين العائدين وتراجع المنطق الاقتصادي:**

لقد طغى الحماس على طابع العودة المكثفة والسريعة لما يقرب من - أو يزيد - على مليون مغترب، بل وكل اليمنيين في الداخل والخارج، وحكمتها قوة العواطف والمشاعر الوطنية والقومية الجياشة إلى حد كبير، بدءاً بحب الوطن، مروراً بواجب الدفاع عن الثورة والجمهورية، وانتهاءً بالقول بأن حياة من السعادة والرخاء قد بدأت بدون مقدمات، وحياة من البؤس والشقاء قد ولت إلى غير رجعة لمجرد أن الملكية والإمامة قد ألغيت، والجمهورية قد أعلنت وانتصرت، والاستعمار قد رحل، ولم يكن أيٌّ من غالبيتهم الساحقة ليقوى على التفكير بعقلية الاقتصاد والتجارة والاستثمار والأرباح والخسائر، ناهيك عن الزراعة وتطورها على أسس حديثة.

وكان الالتحاق بالقوات المسلحة والحرس الوطني بالذات والوظائف الحكومية هي المهمة الأولى، والقيام ببعض الأعمال والمهن الخدمية العامة في المدن مثل المطاعم والمتاجر الصغيرة وسيارات الأجرة وأعمال البناء... إلخ، هي المهمة الثانية لعودة المهاجرين وتواجدهم في الوطن، وانضم إليهم في هذه المهمات الكثير من المقيمين من أهلهم وذويهم وأقربائهم من سكان الريف ممن سبقت لهم الهجرة وممن لم يسبق لهم، والذين بدؤوا الرحيل من قراهم إلى المدن للبحث عن التعليم والوظائف الحكومية، أو القيام بالأعمال الخدمية والمهنية على الأقل، وتحول المغتربون بالذات من مغتربين عن أرضهم في الخارج في الماضي، إلى مغتربين على أرضهم في الداخل في الحاضر، للانقطاع شبه التام لصلتهم بالأرض الزراعية مهنتهم الأصلية، حيث أصبحت عودتهم لقراهم من المهجر أو المدن أشبه بما تكون بمجرد رحلات سياحية أو

مجرد تذكر للمناسبات والأعياد والتواصل مع ذويهم من كبار السن والأطفال الذين لم تسعهم لا هجرة الخارج ولا هجرة الداخل بقدر ما تسعهم قراهم وأريافهم مُنْذُ الأزل وإلى ما شاء الله.

**جـ - من الاغتراب عن الأرض الزراعية في الخارج إلى الاغتراب عليها في الداخل:**

على الرغم من أن ما لا يقل عن 90% من هؤلاء المغتربين هم من أصول فلاحية ريفية، وأن غالبيتهم قد عادوا إلى قراهم ؛ لارتباطهم الشديد الارتباط بأرضهم وأهلهم فيها، فإنهم قد أحجموا بكل الطرق المباشرة وغير المباشرة عن الاستقرار في قراهم، وعن العودة إلى ممارسة العمل الزراعي، سواء في أراضيهم أو أراضي غيرهم بالأجر الذي كان هو كل حياتهم قبل الاغتراب، لا لمجرد أنه لم يعد مجدياً بفعل آلية اقتصاد السوق المسيطر عليها من الخارج فحسب، بل لأنهم صاروا يرون في ذلك انتقاصاً من مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية التي اكتسبوها بفضل الهجرة، وعملية انتكاس بمكانتهم إلى ما كانت عليه قبل الهجرة وقبل الثورة التي فهموها كذلك بأنها عملية تحرر من الماضي بكل أشكاله المختلفة، بما في ذلك العمل الزراعي التقليدي[21].

**د- كسب المعركة السياسية والعسكرية وخسارة المعركة الاقتصادية:**

وفي حين كان هذا الوعي المزيف بالمسألة الاقتصادية والزراعية يستشري بسرعة بين المهاجرين العائدين بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة، كانت قوى التحالف المعادية للثورة والجمهورية والدولية منها بالذات تركز كل جهدها وتفكيرها الواعي والمخطط بدقة من أجل كسب المعركة الاقتصادية في الزراعة وغير الزراعة من تجارة وصناعة وغيرها، عن طريق اختراق البنية

(21) راجع منصور، عبدالملك: ظاهرة الهجرة اليمنية، مرجع سابق، ص149 وما بعدها.

الاقتصادية التقليدية لاقتصاد القوت المغلق القديم وتفكيكه بصفة عامة والزراعة على وجه الخصوص وتدميرها، وتأسيس اقتصاد السوق المرتبط بالخارج والذي يملكونه أصلاً، وقد كان هذا التحالف المعبَّر عنه بما يعرف بالاستعمار الاقتصادي الجديد وقتها على أتم الاستعداد لأن يقبل، في مواجهته مع الثورة والجمهورية، بهزيمة سياسية وعسكرية ماحقة، لكنه لم يكن مستعداً لأن يقبل بهزيمة اقتصادية أو يخسر معركته الاستراتيجية في هذا الصدد، خصوصاً وأنه لا يوجد فيها محاربون من أي نوع، بل إن أشد المقاتلين بسالة وتضحية في المعركة السياسية والعسكرية والقومية دفاعاً عن الثورة والجمهورية والوطن قد كانوا ـ بوعيهم المفقود أو المزيف ـ هم أكثر الأنصار فاعلية ودعماً لأعدائهم في المعركة الاقتصادية بصفة عامة والزراعية على وجه الخصوص، بوعي منهم أو بدونه، بدءاً من الساسة، وانتهاءً بالمغتربين العائدين، والمجتمع بصفة عامة.

وكانت النتيجة أن كسبنا المعركة السياسية والعسكرية بجدارة، وهزمنا اقتصادياً بغير مواجهة في الزراعة والتجارة والصناعات الحرفية والمهنية واقتصاد القوت بصفة عامة، وكان يوم انتصارنا سياسياً وعسكرياً للثورة والجمهورية والاستقلال مع نهاية عقد الستينيات وبداية السبعينيات والمكلل بالضجيج والصخب، قد كان هو يوم تكريس هزيمة زراعتنا واقتصادنا الوطني بصمت، وكان للمغتربين نصيب الأسد من النصر والهزيمة على السواء، في غياب السياسات الاقتصادية الرشيدة للدولة تجاه المغتربين وغير المغتربين من القوى العاملة ورأس المال الوطني في الداخل.

**هـ - من عواطف العودة إلى الداخل إلى اضطرار الهجرة إلى الخارج مرة أخرى:**

ومع بداية انتهاء أخبار المعارك العسكرية وأصوات المدافع المهددة للثورة والجمهورية والاستقلال بداية السبعينيات، تعالت الأصوات في الداخل من الجميع بحثاً عن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية بكل أبعادها ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية في المدن والأرياف على السواء، وتراجعت قيود الحصار الاقتصادي مع دول الجوار بما فيها حركة الحجاج والمغتربين، وتحولت مكاتب دعم وتمويل المرتزقة والقوى المعادية للثورة والوطن في دول الجوار إلى مكاتب لتقديم أشكال مختلفة من مشاريع الخدمات الصحية والتعليمية والهبات والمعونات المختلفة العامة منها والخاصة، من أجل توسيع دائرة استرضاء الأصدقاء القدماء من الملكيين العائدين والمزيد من الأصدقاء الجمهوريين الجدد.

ولأن الدولة في الشمال والجنوب قبل الوحدة قد أنهكتها معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية هنا، والهجوم لتحقيق الاستقلال هناك، وعلى مدى ما يقرب من عشر سنوات كاملة، لم يكن في وسعها من الإمكانيات ما تلبي به طموحات ومطالب الشعب في مرحلة السلام، لأن مصادر الدخل والإنتاج المحلي كانت قد همشت أو شلت تماماً، في الزراعة وغير الزراعة، ووجود المغتربين في الداخل زاد من تفاقم الأزمة وتفاقم الكثير من مشاكل الصراع الداخلي على السلطة بين الشمال والجنوب كلٌّ من جهة، وبين الكثير من أطراف الصراع

السياسي في كلٍّ من الشمال والجنوب على حدة، من جهة ثانية[22]، إلى الحد الذي أنذرت الأوضاع ببوادر سلسلة من الحروب الأهلية والسياسية من جديد.

فكان رد الفعل الرئيس تجاه هذه الأوضاع السياسية المحبطة والاقتصادية المتدهورة في النصف الأول من عقد السبعينيات هو الهجرة من جديد إلى دول الجوار، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي فتحت ذراعيها لاستقبال اليمنيين على نطاق واسع، وشهدت اليمن موجة عارمة وواسعة من الرحيل والاغتراب الكبير تحت وطأة عوامل الطرد السياسي والاقتصادي المتفاقم في الداخل، وعوامل الجذب الجديدة لفرص العمل في دول الجوار في هذه الفترة بالذات، وهي الفترة التي شهدت فيها المملكة العربية السعودية بالذات مع منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات طفرة نفطية كبيرة ونشاطاً اقتصادياً ملحوظاً فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار للفئات الدنيا والوسطى في المجتمع بدون فوائد وشبه مجاني للإعمار والزراعة، وتشكل لذلك بنك خاص مما خلق فرص عمل واسعة مجزية جداً بالنسبة لليمنيين، تجاوزت في عوائدها أوروبا والولايات المتحدة، إلا أنها ما لبثت أن تراجعت مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهي الصورة المعبرة عن حركة الهجرة العكسية إلى الخارج في السبعينيات مقابل حركة العودة من الخارج إلى الداخل في أوائل الستينيات، وهي الصورة الدراماتيكية المتكررة لموجات الهجرة من الداخل إلى الخارج أو العكس، والتي تحكم بها طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية إلى حد

(22) الانقلاب ضد السلال، ورحيل الجيش المصري، صراع جبهة التحرير والجبهة القومية، أحداث أغسطس في الشمال، والانقلاب ضد قحطان الشعبي في الجنوب، مصرع الحمدي والغشمي في الشمال، وعبدالفتاح وسالمين في الجنوب، والحروب الرسمية وغير الرسمية بين الشمال والجنوب في المناطق الوسطى... إلخ.

كبير، والتي لا نجد ما يعبر عنها أصدق من الشعر الشعبي، حينما قال قائله عن حركة العودة ابتهاجاً بالثورة والجمهورية:

**يا فجر يا حلم ابو عادل منى دهره يـا منيـة اجيالنـا يـا مطلـب الجمهـور**
**طلعت في فجر سبتمبر مع البكره في يوم صبحه من ايام اليمن مشهور**
**كل النجوم احجرت وغنت الزهرة واتلفَّت الدهر إلى خلفه وهو مبهور**
**حتى قبور الذي ماتوا في الهجرة هبت من الشوق تقبل قبل نفخ الصور**

لكنه عاد ليعبر في أوائل السبعينيات عن الحركة المعاكسة إلى الخارج نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية؛ ليؤكد حقيقة أن الهجرة في حياة اليمنيين هي موقف سياسي واجتماعي بقدر ما هي حاجة اقتصادية، حيث قال:

**واتسلل الثعل واستل ايدي الثورة وخلفها سيف "يا جناه" و المنصور**
**ماشي علي عار إذا انويت للهجرة هارب من الثعل لا قع في يده مأسور**
**الحر إذا شاف ما يضني وما يكره ترك بلاده وخلَّف واديه والدور**
**والصقر إذا شاف ما يشقي ترك وكره والقى فروخه وفارقها وهو مقهور**

خصوصاً بعد أن تحولت استراتيجية السعودية والغرب الأوروبي والأمريكي إلى استيعاب النظام الجمهوري وإفراغه من الداخل بعد فشل هزيمته بالقوة من الخارج، فيما عرف بدولة "خميس" التي أمعنت في تصفية ومطاردة الوطنيين والتنكيل بهم، وكذا السفير السعودي صالح الهديان الذي أمعنت السعودية من خلاله بالتدخل غير المسبوق في شؤون اليمن، ومن ورائها من العملاء والمرتزقة بالأمس، والحلفاء والأصدقاء اليوم.

**و- حينما يقدم السم في العسل:**

في الوقت الذي ساعدت فيه مثل هذه الظروف المتعلقة بنوع من عدم الاستقرار السياسي في الداخل، وتوفر فرص عمل مميزة في الخارج على

امتصاص الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي كانت قد بدأت بوادرها تبرز مع منتصف السبعينيات فيما يشبه مظاهر المجاعة في بعض المناطق، إلا أنها قد كرست في الوقت نفسه اتجاه المزيد من تغييب الاقتصاد المنتج في الداخل وفي مقدمته الزراعة، وضاعفت عشرات المرات من الاعتماد على الخارج والدفع بمئات الآلاف من أبناء الوطن إلى الاغتراب والاعتماد على تحويلاتهم لتغطية معيشة أسرهم في الداخل، ومتطلبات الاستيراد الاستهلاكي من الخارج من الغذاء وغيره من العادات الترفيهية الاستهلاكية الجديدة التي نمت بسرعة، حيث وصلت تحويلات المغتربين إلى 7,22 % من إجمالي الدخل المحلي في عام 1978/77م بدلاً من 21% من الدخل في عام 74/73م، وهو ما يساوي 8219 مليون ريال إجمالي دخل الناتج المحلي، منها 6350,70 مليون ريال تحويلات المغتربين بدلاً من 2847 مليون ريال دخل عام، منها 595 مليون ريال تحويلات لنفس الفترة[23]، وهكذا كانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تتغير إيجابياً في مظاهرها وتسير سلبياً في حقيقتها وأبعادها الاستراتيجية بالنسبة للمغتربين وغير المغتربين، وأشبه ما تكون بحياة من يتعاطى السم في أطباق من العسل.

**سادساً: دور المهاجرين وتحويلاتهم في ثورة العمل التعاوني:**

**أ- هيئات التعاون الأهلي كثورة اجتماعية واقتصادية:**

بمقدار ما أن الرخاء المصطنع لأواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات نتيجة الاستقرار السياسي النسبي في الداخل، ووجود فرص عمل استثنائية في المحيط الخارجي، قد كرس القطيعة مع مصادر تطور الإنتاج الوطني وفي مقدمته

(23) د. القصير، أحمد: الهجرة والتحول في اليمن، دار ثابت، القاهرة 1990، الطبعة الأولى، ص، 53.

الزراعة والاعتماد على الخارج، إلا أنه قد فتح الباب على مصراعيه أمام طفرة نمو المجتمعات الحضرية الجديدة وأنماط الاستهلاك والخدمات المتطورة في المدينة والريف، وكانت "هيئات التعاون الأهلي للتطوير" في المحافظات الشمالية، والجمعيات التعاونية في المحافظات الجنوبية والشرقية، هي التجسيد الفعال في توفير البنية الأساسية للمجتمعات والمناطق الريفية شديدة الحرمان والعزلة والتخلف، من طرق ومدارس ومشاريع مياه شرب وخدمات صحية في الشمال من جهة، وتأمين معيشة السواد الأعظم من الناس بأقل التكاليف في الجنوب من جهة ثانية.

وقد كان لتحويلات المهاجرين اليمنيين في منتصف السبعينيات - بداية عهد الشهيد إبراهيم الحمدي وتغيير الموقف السياسي تجاه الهيمنة السعودية، والتي تجاوزت تراكماتها النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي (15) مليار دولار - الدور الأكثر والأكبر في تحقيق الاستقرار ونجاح الثورة التعاونية في مجال خدمات الطرق والصحة والمياه والتعليم على امتداد الجمهورية العربية اليمنية سابقاً[24]، وهكذا تتأكد حقيقة الدور المحوري للمغتربين في بنية الاقتصاد الوطني بشكل عام، والحركة التعاونية على وجه الخصوص، من خلال مساهماتهم في خدمات قراهم ومناطقهم.

أما الزراعة والإنتاج الزراعي فقد انحدر في هذه الفترة بالذات إلى هاوية سحيقة أكثر من أي وقت مضى، حيث انخفض الإنتاج أكثر من 40%، وزاد الاستيراد للمواد الغذائية خلال الفترة 1982- 1984م إلى 800 ألف طن

(24) راجع بصفة عامة أ. د. العودي، حمود: ماضي ومستقبل العمل التعاوني في اليمن، رؤية لدور العمل التعاوني في ظل اليمن الاتحادي، مطبوعات مركز (دال) للدراسات 2013م، صنعاء.

معظمها من القمح، في حين تراجع الإنتاج الوطني ليصل إلى ما لا يتجاوز 33% من حاجة السكان[25].

**ب- حرب الخليج الثانية وعودة أكثر من مليون مغترب:**

ومع منتصف الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات بدأت فرص العمل في الخارج تتراجع لأسباب اقتصادية داخلية في دول الجوار من جهة، وحالات من التوتر السياسي المباشر وغير المباشر مع اليمن من جهة أخرى، بسبب موقف اليمن المغاير لموقف السعودية بشأن الحد من تجاوز حدود تدخلها في الشأن الداخلي اليمني من جهة، والمواقف السياسية لليمن تجاه بعض القضايا العربية غير المرضي عنها من قبل السعودية من جهة ثانية، خصوصاً فيما يتعلق بتطلع علي عبدالله صالح إلى الإمساك بالقرار السياسي اليمني المستقل تجاه مختلف القضايا العربية والإقليمية، وتطلعه إلى لعب دور عربي وإقليمي بمعزل عن الوصاية السعودية.

وهو الأمر الذي عكس نفسه بشكل حاد على ظروف المغتربين وعوائدهم وتحويلاتهم إلى الداخل، بل وظروف بقائهم في المهجر التي أصبحت غير مستقرة تماماً، وكانت ذروة هذه المتغيرات السلبية هي حرب الخليج الثانية التي وقف فيها اليمن إلى جانب العراق في غزوه للكويت بشكل خطأ وغير متزن، وفرضت على اليمن الكثير من التبعات المضنية دون أن يكون لنا فيها لا ناقة ولا جمل، إضافة إلى أن اليمن كانت قد سبقت حرب الخليج بفترة وجيزة إلى تحقيق الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب، والتي أثارت الكثير من الحساسيات السياسية غير المعلنة، ووقفت ضد التدخل الأجنبي الأوروبي والأمريكي في المنطقة، ولم تتوقف تلك التبعات عند قطع المعونات وإعلان حالة الحصار غير

(25) د. القصير، أحمد: الهجرة والتحول في اليمن، مرجع سابق، ص8.

المعلن من دول الجوار والتحالف الدولي في حرب الخليج ضد العراق فحسب، بل وتم الدفع بما يزيد على مليون مغترب دفعة واحدة إلى اليمن بعد حرمانهم من الكثير من حقوقهم ومستحقاتهم من السعودية ودول الخليج، حيث تراجعت نسبة تحويلات المغتربين من دول الجوار نتيجة تراجع فرص العمل من نسبة 77,2% من إجمالي الناتج المحلي عام 1978م إلى ما لا يتجاوز 31,6% عام 1984م[26]، وهذا قبل حرب الخليج بخمس سنوات، أما بعدها فقد وصل وجود المغتربين في المهجر المحيط إلى ما يشبه العدم، وتحويلاتهم إلى درجة الصفر في كثير من الحالات.

لقد أريد بالدفع بعودة أكثر من مليون مغترب أن يكونوا هم القشة التي ستقصم ظهر البعير، لا لمجرد الاقتصاص من موقف اليمن القومي الداعي إلى عدم التدخل الدولي عسكرياً في المنطقة العربية، والوقوف إلى جانب العراق في حرب الخليج فحسب، بل والوصول إلى تفجير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكفيلة بتفكيك عرى الوحدة اليمنية الفتية التي أثارت بشكلها السلمي ومضمونها الوطني الديمقراطي حفيظة الكثير من أنظمة الجوار وخوفهم، وغيرة البعض الآخر من غير دول الجوار، ممن تحدثوا كثيراً عن الوحدة العربية والحرية والديمقراطية والاشتراكية، وعملوا أكثر على الأرض في خدمة المزيد من تكريس تجزئة الأرض والوجدان العربي بالصراعات الأيديولوجية والسياسية بين العراق وسوريا والسودان والجزائر، والقضية الفلسطينية التي أُتخذ منها قميص عثمان للصراعات والمناكفات السياسية.

إلا أن قلب اليمن الأم ورحمها الخصب عند الشدائد قد خيب ظنهم جميعاً، حيث استوعب الناس في الداخل أهلهم العائدين من الخارج إلى كل منطقة

(26) وثيقة زراعة وإنتاج القمح في اليمن، مرجع سابق، ص8.

وقرية وأسرة، واستقبلوهم هذه المرة لا كضيوف مؤقتين وبخيرهم الكثير، كما هي العادة للإنفاق بلا عمل ثم الرحيل، بل كعائدين بلا شيء وكمقيمين للعمل بلا عودة، حيث أخذ كلٌّ منهم يفتش عن أرضه المهملة وأبقاره وأغنامه شبه المنقرضة، وجماله ودوابه التي كان يتخلص منها في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بتركها تتوه على قوارع الطرق بدون مقابل ليشتريها اليوم بأغلى الثمن[27].

لقد تعبنا ولم نزل في اقتصادنا، ولكننا لم نمت جوعاً أو نذل سياسياً، ونحن رغم متاعبنا الاقتصادية والمعيشية جراء تلك الأزمة الخانقة، إلا أن ذلك هو ما دفع الناس والدولة للسير في الطريق الصحيح والاعتماد على النفس، حيث بدأ الاهتمام بالتعاون الزراعي الإنتاجي وربطه باقتصاد السوق من الخضر والفواكه والمكسرات والبن والعسل ونحوها، وحققت اليمن الاكتفاء الذاتي، بل وتصدير الفائض المميز للأسواق الخارجية حتى اليوم، ويعود الفضل إلى دور المغتربين العائدين، وخصوصيات المجتمع اليمني عند الشدائد التي تتحول أمام صموده في وجهها من ضائقات بالعسر إلى أبواب لليسر.. وصدق الله القائل: **(وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)**. صدق الله العظيم[28].

**جـ - من فشل الحرب الاقتصادية إلى انتصار الفتنة السياسية:**

ومع منتصف التسعينيات ثبت فشل الحرب الاقتصادية والاجتماعية على اليمن ووحدته، بل وبدأت النتائج تسير في الاتجاه المعاكس على الصعيد

(27) وصلت قيمة الحمار الجيد في منتصف التسعينيات من القرن الماضي إلى مائة ألف ريال، والجمل مائة وخمسين ألف ريال بعد أن كان يتم تسريحها في العراء بلا قيمة تذكر في أواخر السبعينيات بعد الحرب والانفتاح وطفرة النفط، أما الأثوار والأبقار فحدث ولا حرج.

(28) سورة البقرة، الآية 212.

السياسي والاقتصادي والاستراتيجي بشكل عام، وأعيدت اللحمة بين الناس والأرض الزراعية بشكل خاص من المغتربين وغير المغتربين، وهنا بادرت القوى المعادية لثورة اليمن ووحدته في الداخل والخارج إلى استخدام آخر أوراقها التآمرية السياسية العسكرية للنيل من وحدة اليمن وتوجهاته الوطنية الديمقراطية الحقة، بدءاً بشق العصا السياسية بين شركاء وأنصار قرار الوحدة (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي)، وانتهاءً بدق أجراس الانفصال وقرع طبول الحرب من أجله.

وقد كان للأعداء ما تمنوه من مفاقمة الأزمة السياسية وتفجير المواجهة العسكرية بين طرفي الصراع، وحتى إعلان الانفصال، ساعدهم في كل ذلك ونفذه معهم وباسمهم أو نيابة عنهم قلة من الخونة وضعاف النفوس في قيادة طرفي الصراع، بدءاً بقيادة المؤتمر الشعبي ممثلة برئيسه علي عبدالله صالح ومن حوله من زمرة الفاسدين الذين حلموا بل وأصروا على فك عقد الشراكة مع الاشتراكي واستبداله بالإسلام السياسي، وحتى طغمة قيادة الحزب الاشتراكي الذين واجهوا الفساد بما هو أفسد منه، وهي الدعوة للانفصال، وخان الجميع أحزابهم ووطنهم لصالح أعدائه.

وإذا كان قد فرض على شعبنا أن يدفع ثمن الأزمة والمواجهة ما يزيد على عشرة آلاف شهيد وأكثر من اثني عشر مليار دولار في صراعات حرب 1994م، إلا أنه قد انتصر لوحدته وأحبط حلم أعدائه بالانفصال، بفضل إيمان شعبنا وشجاعة قيادته السياسية والعسكرية المدافعة عن الوحدة، وهوالقضية الأكبر من كل الصغائر والصغار، إلا أن الانتصار العسكري للوحدة قد تحول إلى هزيمة سياسية لها من داخلها بفعل سياسة الإمعان بالفساد، وغرور الاستئثار العائلي والمناطقي بالسلطة والثروة، وإلغاء الآخر والتنكر له.

**د- العودة إلى الأرض في عز أزمة حرب الخليج:**

واليوم ونحن في مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، ورغم كل ما جرى ويجري، فإن قضية الأرض الزراعية والإنسان اليمني بصفة عامة والمغتربين على وجه الخصوص، وبالرغم من عدم رشد السياسة تجاه المغتربين والتنمية بل وغياب الدولة نفسها في خضم الحرب والفتنة الضاربة أطنابها اليوم من الداخل والخارج، إلا أنه ومع تفجر أزمة الخليج وعودة أكثر من مليون مغترب إلى قراهم وأراضيهم والبحث فيها اليوم عما كانوا قد نسوه بالأمس، فإن الزراعة ما تزال بخير، فقد عادت لحمة الإنسان بالأرض وارتباطه بها إلى حد ما، ولم تتأخر في عطائها، حيث كانت ثورة زراعية تلقائية غير معلنة مع مطلع التسعينيات وحتى الآن؛ ذلك أنه، وبالرغم من تراجع المحاصيل التقليدية لزراعة القوت من الحبوب بشكل ملحوظ نتيجة استمرار المنافسة غير المتكافئة للقمح المستورد، فإن ثورة حقيقية قد جرت وما تزال تجري في تطوير محاصيل السوق النقدية من الخضار والفواكه بأنواعها المختلفة واللوزيات وحتى التين الشوكي، ناهيك عن العنب والبن والعسل.

حيث صار المزارع اليوم يشكو من ضيق وندرة الأسواق التي تستوعب إنتاجه الوفير من الخضار والفواكه على مدار السنة، ومن العوائق الكبيرة التي تقيمها ميلشيات الحروب والصراعات المدمرة، وتقطيع أوصال الحركة التجارية والمعيشية بين المناطق والمدن المختلفة[29]. إلا أن ما يشكل الخطر الأكبر فيما يتعلق بالأمن الغذائي هو تأمين الغذاء الأساسي من الحبوب

(29) من أبرز جرائم الحرب والمتحاربين تقطيع أوصال الطرق الرئيسية بين المدن بدءاً بطريق (الحوبان / تعز) التي لا تستغرق سبع دقائق صارت عبر منطقة (الأقروض) أكثر من سبع ساعات، وعلى هذا فقس طريق صنعاء الفرضة مارب، وقعطبة الصالح، والراهدة لحج... إلخ... إلخ، بل ما يترتب على ذلك من رفع تكاليف النقل والانتقال عشرات المرات، وإعاقة حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

والمنتجات الحيوانية المختلفة، وذلك ما لا يمكن تحقيقه إلا في ظل السلام والأمن والاستقرار من جهة، وما يمكن أن يقوم به المغتربون اليمنيون في دول الجوار وغيرها من أماكن الاغتراب اليمني في أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا من دور مهم في دعم ونهوض التنمية الزراعية والصناعية وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى. ولكن الظروف السياسية الداخلية قد جرت بعد عام 1994م بما لا تشتهي سفن الخير والسلام، بقدر ما سارت في اتجاه صراع الأطماع السياسية والفساد السياسي الذي كان لدور بطانة سوء علي عبدالله صالح وغروره الذي جعله يختصر الكل في واحد أبلغ الأثر، لا في إلغاء شريك الوحدة الأساسي "الحزب الاشتراكي" فحسب، بل واستعار الصراع داخل بيت السلطة الواحد "جمهورية الحصبة وجمهورية النهدين"، لينتهي الأمر في 2014م إلى نهاية لعب "الرقص على رؤوس الثعابين"، بيقين الحكمة القائلة" "آخر المحنش للحنش".

**سابعاً: غياب الرشد السياسي والاقتصادي تجاه ظاهرة الهجرة في اليمن:**

**1- تغييب الحقوق المدنية والدور الاقتصادي للمغتربين:**

عرفت اليمن مُنْذُ قيام الثورة والجمهورية عام 1962م الكثير من أشكال التخطيط الاقتصادي العام، بدءاً بأول برنامج ثلاثي عام 1976/1973م، وأكثر من أربع خطط خمسية بعد ذلك، ناهيك عن الخطط القطاعية المختلفة كقطاعات التربية، والصحة والمياه، والزراعة والسلطة المحلية... إلخ، بصرف النظر عن معدلات النجاح من التعثر هنا أو هناك، إلا فيما يتعلق بما يزيد على ثلاثة ملايين إنسان من المهاجرين أو المغتربين في المحيط العربي، وعلى امتداد دول العالم من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، حيث لم يرد لهم ذكر لا في الخطط الخمسية ولا في التعدادات السكانية أو حقوق التصويت في الانتخابات

البرلمانية أو الرئاسية المتتالية، وعلى مدى عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم وحتى الآن، على غرار ما تتمتع به كل جاليات ومغتربي بلدان العالم في مهاجرهم من مثل هذه الحقوق من قبل سلطاتهم وحكوماتهم الوطنية.

وعلى الرغم من كل ما يتمتع به هذا القطاع الواسع من السكان من أهمية قصوى في كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في الداخل والخارج اليمني، في ضوء كل ما سبقت إليه الإشارة في البنود السابقة، إذ يكفي أن ندرك عن يقين بأن كل واحد من الثلاثة ملايين في الخارج يعول أربعة إلى خمسة أفراد في الداخل، ما يعني أن ما يزيد على 50% من مجموع سكان اليمن في الداخل يعتمدون في عيشهم اليومي والسنوي على أهلهم من المغتربين أو المهاجرين، كما أن النصف الآخر من السكان في الداخل هم إما مغتربون سابقون عادوا ووفروا فرص عمل لأنفسهم في الداخل، أو من خلال وكلاء للمغتربين في الداخل يهيئون لهم نفس الفرص لحين عودتهم، وعلى يد أولئك وهؤلاء تدور كامل عجلة الحياة الاقتصادية في مجالات التجارة والصناعة والخدمات بالكامل تقريباً، في الداخل اليمني بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومع ذلك فإنهم لا يغيبون من البرامج والخطط التنموية والحقوق المدنية والسياسات العامة للدولة فحسب، بل ولا يشار إلى دورهم وإنجازهم الاقتصادي والاجتماعي في المؤشرات والإحصاءات القومية كصمام أمن وأمان للسواد الأعظم من سكان الريف ودوران عجلة الحياة في المدن إلا على استحياء كمصدر للعملات الصعبة اللازمة، لتوازي ميزان المدفوعات اللازمة للإنفاق والاستيراد، بل وكثيراً ما تجيَّر مؤشرات دورهم وإنجازهم لصالح قطاعات اقتصادية وحتى سياسية أخرى كالقطاع العام أو الخاص أو المختلط، أو

السياسة والسياسيين في احتفالات المناسبات العامة، بدون حق، بل ولم يحظوا حتى بمعدل 10% مما تحظى به صدقات منظمة دولية أو فتات مشاريع وهمية لدولة شقيقة أو صديقة تزيد مساحة لافتته المعلقة في الهواء على مساحة حجمه على الأرض.

**2- عدم التأهيل والتدريب:**

إذا كان قد أصبح من بديهيات الأمور أن رأس المال البشري ورأسمال المعرفة هو المتغير الحاسم لمقياس المجتمع المتقدم من المجتمع المتخلف، حيث لم تعد حقول النفط ولا مساحات الأرض والجغرافيا الواسعة أو حتى ناطحات السحاب المستعارة أو السيارات والطائرات الخاصة ووجبات كنتاكي وماكدونالدز المستوردة، هي مقياس الإنسان المتقدم من الإنسان المتخلف، بقدر ما أن المتقدم هو من يملك اليوم ناحية المعرفة الأحدث، وبفضلها "يأكل مما يزرع، ويلبس مما يصنع".

وبمقدار ما أن الله قد حبا أرض اليمن بما لا نظير له من الموارد الطبيعية ووصفها بـ"البلدة الطيبة"، فقد حباها كذلك بإنسان له من التصبر والمثابرة ما يجعله قادراً على نحت الحياة في جوف الصخر عبر تاريخه الطويل لنفسه ولغيره ولم يزل، وما وجود أكثر من ثلاثة ملايين إنسان اليوم من المهاجرين ممن يصنعون الحياة لأنفسهم ولغيرهم في الداخل والخارج على امتداد بلدان العالم إلا دليل قاطع على ذلك.

غير أن ما يفتقر إليه صناع الحياة من هؤلاء اليمنيين المهاجرين هو امتلاك ما يحتاجون إليه من تقنية المعرفة المتسارعة التطور، ليجاروا بها متطلبات العصر وسوق العمل المتسارع التقنية والتطور أيضاً، ولم يجدوا من يعينهم ويمكنهم من ذلك من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الوطنية التي

من المفترض أن تقوم بها الدولة، فبمثل ما أن الدولة قد غيبت حقوقهم المدنية والسياسية ودورهم الاقتصادي، كما لاحظنا في البند السابق، فها هي قد نسيت واجبها كذلك في وضع سياسة تعليم وتدريب حديثة مرتبطة بالتنمية بشكل عام، بما في ذلك تأهيل وتدريب المغتربين بتقنيات المعرفة الضرورية لسوق العمل الحديث في الداخل والخارج، لا سيما وأن معظم المغتربين هم إما أميون أو شبه أميين، أو من مستويات تعليمية عامة متدنية من الريفيين، وهو الأمر الذي لم يجعل الكثير منهم خارج سوق العمل المجزي فحسب، بل فقد الكثير منهم عمله التقليدي العضلي القديم بعد أن حلت الآلة والتكنولوجيا الحديثة محله كمنافس لا ينافَس.

ومع كل ذلك وبالرغم منه، فقد استطاع الكثير من المغتربين اليمنيين - وبجهودهم الذاتية وصبرهم الذي لا يمل ودأبهم الذي لا يكل - أن يكتسبوا تقنية المعرفة المباشرة بتعليم أنفسهم في مهاجرهم، أو بصورة غير مباشرة عبر دوام الممارسة والعمل التطبيقي المباشر، لكن التأهيل العلمي والتقني المنظم بتقنيات المعرفة الحديثة للأجيال الجديدة بصفة عامة والمغتربين على وجه الخصوص، من توظيف العملية التعليمية بحجمها وإمكانياتها الكبيرة في صنع وتجديد التخلف بتكريسها للنزوات المذهبية والطائفية والعصبيات السلالية والأفكار الخرافية المنقطعة عن التقنية ومتطلبات الحياة، والمجافية لجوهر الدين الحق ولمنطق العقل والعلم والتقدم.

**3- سوء المعاملة في الداخل والخارج:**

**أ- على مستوى الداخل:**

إن غياب الرشد السياسي والاجتماعي من قبل الدولة في اليمن تجاه المغتربين في الداخل والخارج لم يكن ليتوقف عند تجاهل حقوقهم المدنية

كمواطنين، ودورهم الاقتصادي في بنية الاقتصاد الوطني، وتأمين معيشة الغالبية العظمى من السواد الأعظم من الناس في الريف والحضر، وإهمال تأهيلهم علمياً وتقنياً مع بقية القوى العاملة في الداخل بما يتناسب ومتطلبات التنمية وسوق العمل المتسارع تطوره العلمي والتقني. بل تجاوز الأمر كل ذلك إلى ما هو أنكى من سوء المعاملة، من قبل مختلف الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية وحتى غير الرسمية، وبالذات عند عودتهم إلى الوطن، بدءاً من تعسف الإجراءات الجمركية بأخذ الباطل أكثر من الحق، مروراً بأجهزة السلطة المحلية وحتى شيخ القرية أو المنطقة.

حيث يُنظر إلى المغترب البسيط العائد من المهجر إلى منطقته باعتباره غنيمة لا تعوض، وكثيراً ما يصبح عرضة للابتزاز من كل من يحيط به، وإذا لم يكن لديه من المشاكل ما يجعله عرضة للابتزاز فإنه كثيراً ما يتم اختلاقها له من قبل أيٍّ من الأطراف السابقة أو بالتنسيق مع بعضهم (الشيخ مع مدير المديرية ومدير الأمن والحاكم وأخيراً المشرف)، بما يجعل منه إما موضع ابتزاز بالقوة لكل هؤلاء أو مصدر عطاء بالنفاق والمجاملة الكاذبة (هدايا، ضيافات، تسهيلات مالية وعينية... إلخ)، ثم ما يلبث بعد وقت غير طويل أن يخلو وفاضه فيعود أدراجه من حيث أتى سراً، مستديناً لمصاريف السفر.

أما إذا كان من ذوي الأكثر حظاً ومالاً وعاد إلى المدينة باحثاً عن تأسيس مشروع استثماري كبير أو متوسط ليستقر معه في وطنه، فالمعجبون به والمشتاقون له هنا أكثر، بدءاً من سماسرة الأراضي، مروراً بالبلدية، وحتى زبائن الشراكة بالحماية من علية القوم، وهات ياما أخذ ورد وروتين مكاتب ودعاوى محاكم عرفية ورسمية، فيفشل المشروع في وطن بدلاً من بناء وطن.

**ب- سوء المعاملة على مستوى الخارج:**

لم تكن سوء المعاملة التي يلقاها المغتربون من الداخل على من هم في الداخل، بل ويمتد الأذى وسوء المعاملة أو قصورها الكبير من الداخل إلى الخارج، ممثلاً ذلك بالدور المغيب للسلك السياسي والدبلوماسي والقنصلي تجاه المغتربين، والذي لا يتجاوز مجرد البحث عن المال المشروع وغير المشروع من خلال المعاملات القنصلية التي كثيراً ما تحول المغترب إلى موضع ابتزاز دائم، أما شؤونهم وحقوقهم وما يعانون من هموم غربتهم فهي لا تدخل ضمن اهتمامات السفارات لا من قريب ولا من بعيد إلا ما ندر، حيث يتولون شؤونهم بأنفسهم عبر منظمات جالياتهم وأنشطتهم الخاصة، وهو الأمر الذي يؤسف له وينبغي تجاوزه من حالة الأذية والابتزاز والإهمال على الأقل إلى مستوى المسؤولية كدولة راعية لمواطنيها في الداخل والخارج على السواء.

**ثامناً: إمكانيات الإفادة من دور المهاجرين في التنمية:**

في ضوء كل ما سبق من بنود هذه الدراسة، يمكن الخروج بحقيقة اقتصادية واجتماعية مهمة، هي أن المهاجرين أو المغتربين اليمنيين في دول الجوار أو غيرها كانوا وسيظلون يشكلون قوة اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية بالنسبة لليمن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وقد حان الوقت - إن لم يكن قد تأخر كثيراً - لأن يُلتفت إلى دور المغتربين العام والاستراتيجي في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص، وإنهاء اللامبالاة تجاه هذا المصدر الاقتصادي والبشري المميز والفعال، وعدم تركه للمصادفات وتقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية في الداخل والخارج، والتي لم يكن ليترتب على إغفال هذا الدور للمغتربين مجرد فقدان قوة اقتصادية واجتماعية فاعلة في عملية التنمية، بل كثيراً ما تتحول هذه القوة نفسها إلى عبء سياسي واقتصادي

مرعب في سياق التقلبات السياسية والاقتصادية المتكررة للمهاجرين اليمنيين في مهاجرهم بين وقت وآخر[30]. فنحن أمام خيار لا خيار فيه، فإما أن نبادر لتخطيط واستيعاب هذه القوة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في الداخل والخارج، ونستفيد من كل مزاياها لصالح التنمية بصفة عامة والزراعة على وجه الخصوص، وإما نتركها لمحض المصادفات كما هو السائد في الماضي والحاضر، فتنقلب علينا بمساوئها أكثر من فوائدها، ويمكن تحديد الاتجاهات العامة للإفادة من المغتربين في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الآتي:

**1- الشروط والمزايا الموضوعية لدور المغتربين في التنمية:**

**أ- في المجال الزراعي:**

تتمتع الغالبية العظمى من المغتربين اليمنيين بخواص ومزايا اجتماعية واقتصادية كبيرة تجعلهم القوة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر قدرة وتأهيلاً للاضطلاع بدور حيوي في تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الزراعية الحديثة على وجه الخصوص، أكثر من غيرهم من القوى والفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، إذا ما أُحسن تخطيط وتوجيه هذه القوة الاقتصادية والاجتماعية المميزة، ومن أهم هذه الخواص والمميزات الاتي:

* الارتباط القوي بين المغتربين ومناطق نشأتهم الأصلية في القرى والأرياف اليمنية التي تشكل المصدر الأساسي لما لا يقل عن 90% من المغتربين في الخارج، فمن أهم الخواص الاجتماعية الموضوعية للمغترب

(30) ينبغي التذكير بأن أزمة المغتربين اليمنيين بعد حرب الخليج الثانية لم تكن هي الأولى ولن تكون الأخيرة، فقد سبقتها محنة قاسية بعد سقوط نظام هيلا سلاسي في الحبشة، والاضطرابات السياسية والعسكرية في شرق أفريقيا بشكل عام، وما تعرض له الفيتناميون الجنوبيون من أصول يمنية بعد هزيمة الأمريكيين.

اليمني أنه لا ينقطع عن وطنه بصفة عامة، ولا عن منطقته وقريته وأهله على وجه الخصوص، مهما طال به الاغتراب ومهما كانت أسباب العيش الميسور التي يصل إليها في المهجر، وما مغتربو جنوب شرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلا دليل واضح على ذلك.

* إن المغتربين اليمنيين هم في الأصل فلاحون يتمتعون بخبرة عالية وعريقة في معارف الزراعة اليمنية وطبيعتها وظروفها الخاصة، وقد توارثوها عن آبائهم وأجدادهم من آلاف السنين جيلاً بعد جيل، ولا يمكن أن تُجارى هذه المعرفة والخبرة الطويلة أو يستعاض عنها بأية معرفة أو خبرة بديلة، بما في ذلك التعليم الزراعي الحديث، ففي الجامعة وبعض المدارس والمعاهد المقتبسة مناهجها من الخارج أكثر من الداخل، لا يعرف القائمون عليها من ذلك الموروث المتعلق بالمعرفة الزراعية إلا القليل، والتي جاء الاهتمام بها من قبل أشخاص من خارج الجامعة، وفي مقدمتهم القاضي يحيى العنسي الذي صدر له أكثر من بحث وأكثر من دراسة علمية عن المعارف والمعالم الزراعية في اليمن[31].

* إن المغتربين اليمنيين هم عادة من الفئات الاقتصادية الدنيا بدرجة رئيسية في وطنهم، ومن الفئات الوسطى في أحسن الأحوال بين مغتربي العالم، ونادراً ما ينفذ القليل منهم إلى الفئة الرأسمالية العليا هنا أو هناك، وهو الأمر الذي يعرض أوضاعهم باستمرار لعدم الاستقرار ويجعلهم أكثر صلة وتواصلاً مع وطنهم على الدوام كمرجع ومأمن تجاه مختلف التقلبات السياسية والاقتصادية، خصوصاً ما يتعلق بمغتربي مناطق النفط في دول

(31) انظر تفاصيل أكثر في هذا الشأن في: العنسي، يحيى: معالم الزراعة في اليمن، منشورات المركز الثقافي الفرنسي، والمركز الثقافي الأمريكي في اليمن، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

الجوار التي تحد كثيراً من حقوق بقائهم وملكيتهم، في مقابل سهولة اكتسابهم لحقوق المواطنة التي يحصلون عليها بسهولة في بلدان آسيوية وأوروبية وأمريكية أخرى، وهو الأمر الذي يتوجب معه التخطيط للإفادة من مزايا مثل هذه الأوضاع وتفادي مخاطرها وأضرارها بصفة عامة، وتعزيز دوام ارتباطهم بمواطنهم الأصلية في اليمن ومواطن مناطقهم وقراهم على وجه التحديد، بجعل الريف اليمني مركز جذب للإقامة بقدر ما هو مركز طرد للهجرة.

* إن من أهم وأفضل المزايا الموضوعية للواقع الاجتماعي الاقتصادي للمغتربين فيما يتعلق بإمكانية المساهمة في النهوض التنموي والزراعي الحديث أنهم قد اكتسبوا الكثير من خبرات ومهارات علاقات السوق الحديثة في مهاجرهم، بجانب خبرتهم ومعارفهم الأصلية في شؤون الزراعة اليمنية، وهو الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة على مباشرة دور تنموي وزراعي متطور بمفهوم زراعة السوق الحديثة في الداخل والخارج من محاصيل البن والمكسرات بأنواعها، والعسل والفواكه التي لا تجارى في نوعيتها وجودتها العالمية الشهيرة، وحتى النباتات الطبية النادرة، مع التخلي عن زراعة القوت القديمة المكلفة وغير المجدية[32]، إذا ما أُحسن توجيه وتوظيف هذه الإمكانيات ودمج المعرفة والخبرة العلمية القديمة في زراعة الأرض بالخبرة والمعرفة الحديثة بعلاقات السوق في حياة التنمية الزراعية المنشودة.

(32) راجع: العودي، حمود: النظام الاتحادي طريق بناء الدولة المدنية الحديثة، مطبوعات مركز (دال) للدراسات والأنشطة الثقافية والاجتماعية، إصدار 2014م، ص172 وما بعدها.

**ب- في مجال الصناعات الحرفية:**

هذا المجال هو أهم ما يمكن وضعه في الاعتبار في أي تخطيط رشيد لاستثمار قوة العمل اليمنية الماهرة من المغتربين وغير المغتربين في الداخل والخارج، بالنظر لأصالة هذا المجال في حياة وثقافة ومعيشة اليمنيين عبر التاريخ وحتى اليوم، بدءاً بمجال العمران الريفي والحضري الذي لا نظير له في العالم، والذي لم يحظ في سياسات وتخطيط وتعليم الدولة حتى بمدرسة واحدة أو معهد لفنون العمران اليمني، ناهيك عن بقية المجالات المتعلقة بالصناعات اليدوية والحرفية للأدوات والملبوسات والفضيات والمجوهرات والأثاثات المنزلية، وحتى الإبداعات التقنية الحديثة، وما يمكن أن يترتب على رعاية وحماية وتشجيع وتأسيس مثل هذه الصناعات من المردودات الكثيرة من تشغيل اليد العاملة والحفاظ على الهوية الثقافية والحضارة لليمن، وإيجاد سوق سياحية داخلية وخارجية كبيرة للمغتربين وغير المغتربين، ولكن "يا فصيح لمن تصيح"[33].

**جـ - في مجال الصناعة السياحية:**

ومن بين أهم المزايا والمجالات لنشاط ودور المغتربين اليمنيين في الداخل هو مجال الصناعة السياحية، هذه الصناعة الأكثر حداثة ومردوداً في العالم، بالنظر لما تتمتع به اليمن من ثراء هائل في مصادر السياحة الثقافية والبيئة القادرة على مجاراة أكثر بلدان العالم شهرة ونجاحاً في هذا الصدد، كإسبانيا والمغرب وتونس على الأقل التي تستضيف أكثر من عدد سكانها سنوياً من السياحة العالمية وتدر عليها عشرات المليارات من الدولارات. مضافاً إلى ذلك، الإنسان اليمني الخدوم والمضياف والقادر على أن يبدع في مجال السياحة

(33) انظر تفاصيل أكثر في المرجع السابق، ص191 وما بعدها.

الثقافية والبيئية في وطنه كمهن فردية وعائلية، وفي عمق أعماق أريافه ومتاحف قراه الأثرية والتاريخية المسكونة، ما لم يبدعه غيره إذا ما توفرت له فرص الأمن والاستقرار والنظام والقانون، ليجني من ذلك لنفسه ولوطنه ما لم يجنِه أصحاب النفط وناطحات سحاب الدعارة والانحطاط الأخلاقي والإنساني هنا وهناك(34).

**2- التصورات الإجرائية العامة لدور المغتربين في التنمية:**

وحتى يمكن تحويل الخواص والمزايا الموضوعية السابقة لدور المغتربين في التنمية الزراعية والسياحية إلى تصورات إجرائية قابلة للتنفيذ، فإنه يمكن تحديد كل ذلك من خلال العمل على تنفيذ التوجهات والسياسات الإجرائية العامة الآتية:

**أ- فيما يتعلق بالمجال الزراعي:**

من المعروف بأن مئات الآلاف من المغتربين هم من ذوي الملكيات الصغيرة للأرض الزراعية والمتوسطة في أحسن الأحوال، أو الأجراء وشبه المعدمين من ملكية الأرض الزراعية رغم اشتغالهم الطويل فيها، وغالباً ما تنقسم قوة العمل في أسر المغتربين من الرجال إلى قسمين: قسم يذهب للاغتراب في الخارج، وقسم يقيم في الداخل مع بقية قوة العمل الرئيسية الأخرى من النساء لزراعة الأرض، ورعاية صغار وكبار أفراد الأسرة ككل لبعض الوقت، حيث يعود المغتربون من الرجال بطبيعة الحال ليتسلموا زمام رعاية الأرض والأسرة، ويذهب الآخرون للمهجر، وهكذا بالتناوب، وفي

(34) المرجع السابق، ص189 وما بعدها.

بعض الحالات بالنسبة للأسر الصغيرة غير المركبة[35] غالباً ما يتم الانقسام بين رجال يعملون في المهجر ويأتون للزيارة بين وقت وآخر، ونساء في القرية لزراعة الأرض ورعاية الأطفال وكبار السن.

وتركيبة اجتماعية اقتصادية كهذه لأسر المغتربين من ملاك الأراضي الصغيرة والمتوسطة، تسمح بتنظيم استثمار هذه الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة على أسس تعاونية حديثة، حيث يتم بمقتضاها دعم وتشجيع الملاك في المواقع الزراعية المناسبة على إعادة تخطيط واستثمار أراضيهم وفق أسس تنظيمية وزراعية منظمة ومتفق عليها كمزارع أو مناطق زراعية إنتاجية لمحاصيل نقدية حديثة تخضع لتنظيم مشترك ودورات زراعية ومحصولية مشتركة ومتطورة تسمح بانتقال أصحابها من نمط اقتصاد زراعة القوت العائلي المتدهور وغير المجدي حالياً، إلى نمط زراعة السوق المتطور والأكثر جدوى، مستفيدين من توفر اليد العاملة الموجودة على الأرض بجدوى أفضل من جهة، والإفادة من مصادر التمويل والخبرة الحديثة من القسم الآخر من اليد العاملة المغتربة من جهة أخرى، خصوصاً بعد أن ثبت جدوى الكثير من هذه المحاصيل النقدية الرائجة الآن في بعض المناطق، كمحصول "اللوز" في بني مطر، و"البلس الشوكي" في مناطق واسعة من بني بهلول في خولان، ومزارع البن بدلاً من القات في حراز، ومناحل العسل اليمني الشهير في أكثر من منطقة، ناهيك عن الخضروات والفواكه عالية الجودة والوفرة في الداخل والخارج في كثير من المناطق.

(35) الأسرة المركبة هي التي تتكون من الأب والأم والأولاد المتزوجين وأولادهم في أسرة معيشية واحدة، بخلاف الأسرة الصغيرة المكونة عادة من الزوج والزوجة والأطفال فقط.

* المعروف أن أكثر مناطق الاغتراب في الداخل هي أكثر المناطق ازدحاماً وكثافة بالسكان، إلى الحد الذي يتجاوز كل المقاييس المقبولة عالمياً في التوزيع الديمغرافي للسكان بالنسبة للحيازات الزراعية، خصوصاً ما يتعلق بمحافظات تعز وإب والمحويت وحجة وريمة[36]. وهناك في المقابل، مناطق ومحافظات تتسم بالندرة السكانية من جهة وسعة الأراضي البيضاء القابلة للزراعة وتكوين مجتمعات جديدة من جهة أخرى، كـ مارب والجوف وحضرموت، وبحكم ملكية الدولة العامة لمثل هذه الأراضي بمقتضى الدستور والشرع الإسلامي، فإن مسؤولية الدولة في مباشرة دراسة وتخطيط عدد من المناطق والمواقع النموذجية وتوفير البنية التحتية الأساسية للزراعة والخدمات، وتشجيع الأسر المعدمة أو محدودة الملكية من المغتربين وغير المغتربين على الانتقال إلى هذه المناطق واستئجارها عن طريق الحيازة المجانية للمساحات الكافية لكل أسرة من الأرض والمشروط بإقامتها والبقاء عليها وفق نظام تعاوني معين، لهي المسؤولية التاريخية الأولى والتحدي الاستراتيجي الأول لدور كل سلطة أو حكومة وطنية ديمقراطية حقة، لا لمجرد الوصول إلى التنمية الزراعية الحديثة وتحقيق الأمن الغذائي المفقود فحسب، بل وتحقيق إعادة التوزيع الديمغرافي المشوهة للسكان من جهة، وتأمين الاستقرار السياسي ووحدة الأرض والإنسان بدلاً من حالة الفراغ الداخلي والأطماع الخارجية من جهة أخرى.

(36) في حين أن متوسط الحيازات الفردية والعائلية في الحديدة تصل إلى 5,7 هكتار و4,5 في مارب وأكثر من ذلك في الجوف وحضرموت، ناهيك عن الأرض غير المزروعة أو غير المحازة في هذه المناطق فإن متوسط الحيازة العائلية في كلٍّ من تعز والمحويت لا يتجاوز 9,2% من الهكتار الواحد، وتصل في إب إلى أقل من 9% من الهكتار من الأرض فقط، ولا توجد أي أراضٍ احتياطية. (انظر في ذلك: أحمد القصير، الهجرة والتحول في اليمن، مرجع سابق، ص 138).

* وبمثل ما يمكن خلق نهضة زراعية جديدة في مجتمعات جديدة عن طريق حيازة الملكية العائلية التعاونية، ولنفس الأسباب المشار إليها في النقطة السابقة، يمكن وبنفس الأهمية فتح مجال أوسع للاستثمار الرأسمالي الوطني لرأس مال المغترب في مشاريع وشركات استثمارية زراعية حديثة في هذه المناطق للمغتربين وغير المغتربين، وتقديم كل التسهيلات والدعم الضروري لمثل هذه الاستثمارات عن طريق منح الأرض بقيمة رمزية أو تأجيرها بعقود رمزية أو مجانية لسنوات طويلة تبدأ بعدها بدفع أجور رمزية، مع تحمل الدولة لمسؤولية التخطيط والدراسات الأولية العامة وتوفير البنية التحتية والخدماتية العامة.

* فيما يتعلق بأراضي المرتفعات الداخلية من الهضبة (إب، تعز، المحويت، ريمة، ذمار، حجة) حيث المساحة الزراعية أضيق والكثافة السكانية أعلى من المغتربين وغير المغتربين، والمناخ أكثر اعتدالاً وتنوعاً، فإن الأهم هو الانتقال الجذري فيها من زراعة القوت (الذرة والغرب) غير المجدية إلى زراعة السوق الأكثر جدوى من المحاصيل النقدية من الخضر والفواكه والبقوليات الجافة والمحاصيل المعمرة من البن والجوز واللوز والأعناب، والتوسع الرأسي في المحاصيل الأكثر جودة وندرة كالنباتات الطبية والزهرية والعطرية... إلخ، مستفيدين من كثافة اليد العاملة والماهرة المتوفرة ومثالية المناخ المناسب لكل ذلك، ناهيك عن صناعة السياحة الواعدة بما لا يجد من العوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمساراتها الداخلية والخارجية على السواء في ضوء ما سبق عرضه.

**ب- في المجال المهني:**

بالإشارة إلى ما سبق من الحديث عن المقومات الموضوعية المهمة لعراقة الخبرة والمهارة اليمنية الكبيرة في شتى المجالات، فإن التصورات الإجرائية

لتعزيز وتفعيل هذا المجال لليد العاملة اليمنية في الداخل والخارج يتمثل بالدرجة الأولى في اعتماد سياسة تعليمية منتهية بالدرجة الأولى، بما لا يقل عن 70% من مساحة التعليم الثانوي والمتخصص في شتى المجالات، لا من خلال تطوير وتفعيل المرافق الموجودة والزيادة عليها بتحويل الثانويات إلى معاهد فنية متخصصة في الداخل فحسب، بل وإنشاء ورعاية معاهد مماثلة في أكثر مواطن الهجرة الخارجية كثافة بالمهاجرين اليمنيين كالسعودية والخليج العربي، وبالتعاون مع دول المنطقة لتعليم ورفع كفاءة المهاجرين بالمعارف والخبرات التي يتطلبها سوق العمل.

يضاف إلى ذلك أهمية مساعدة ودعم المؤهلين على إنشاء مشاريعهم الفردية أو الجماعية الخاصة في الداخل، من خلال تسهيلات القروض الميسرة والخدمات الضرورية، والترويج لمنتجاتهم وخدماتهم في الداخل والخارج.

**جـ - في المجال السياحي:**

ولم تكن التصورات الإجرائية لتعزيز وتفعيل المجال السياحي بأقل أهمية من المجال المهني وحتى الزراعي، وذلك لا من خلال إيجاد قطاع تعليمي مهني خاص بالصناعة السياحية فقط، بل وخلق رأي عام سياسي واجتماعي وثقافي لدى المجتمع على مستوى المدن والأرياف، يعزز القيم الاجتماعية والأخلاقية المتعلقة بإكرام الضيف وحسن معاملته وتأمينه وتعريفه بما تحتويه أرض وتاريخ هذا الوطن من مأثورات مادية حضارية ومظاهر ثقافية وفنية وعمرانية راقية لا وجود لها في مكان آخر على وجه الأرض، بحيث لا يقتصر الأمر على الداخل، بل ينسحب دور أكثر من ثلاثة ملايين مغترب ومهاجر في الخارج، بحيث لا يتوجب أن يكونوا في سلوكهم بموجب حبهم لوطنهم، وهم

كذلك بجهدهم الذاتي، بل ليصبحوا سفراء لوطنهم بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى.

**3- العمل التعاوني كإطار استراتيجي لتحقيق دور المهاجرين في التنمية الزراعية:**

هناك الكثير من التجارب الخاصة بتنفيذ البرامج التنموية الزراعية في البلدان النامية والعربية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة، بدءاً بقوانين الإصلاح الزراعي التي كانت تستهدف حفظ الحد الأعلى لحدود ملكية الأرض بالنسبة لكبار الملاك لصالح صغارهم والمعدمين منهم، مروراً بالمشاريع الحكومية المباشرة فيما يعرف بالقطاع العام، وانتهاء بالشركات والاستثمارات الزراعية الخاصة والحديثة، وقد كانت قوانين التأميم والإصلاح الزراعي عرضة للفشل الدائم؛ لأنها كانت تتم بدوافع سياسية وأيديولوجية أكثر من الدوافع التنموية الزراعية الموضوعية، وفشلت مشاريع القطاع العام الحكومي في الزراعة رغم أهدافها النفعية العامة للمجتمع؛ لأنها عادة ما تسقط في أتون البيروقراطية الإدارية والوظيفية التي تجعل المخرجات من الإنفاق تتجاوز دائماً المدخلات فيه، ولأن الزراعة علم وفن وأسلوب حياة اجتماعية، لا يمكن له أن يتعايش مع أساليب الدولة الأوامرية والبيروقراطية والوظيفية في أي مجتمع.

أما القطاع الخاص الاستثماري والرأسمالي الحديث فهو، وإن كان هو الأقدر من النموذجين السابقين على تحقيق تنمية زراعية متطورة، والذي أثبت جدارته في الدول المنتجة لتجارة الغذاء في العالم، إلا أن مشكلته بالنسبة للبلدان النامية كاليمن أنه غير مستعد لاقتحام هذا المجال أو يقبل المجازفة فيه؛ لأنه رأسمال وسيط بين الداخل والخارج لا أكثر، وليس رأسمالاً وطنياً مستقلاً

ومرتبطاً بالإنتاج في الداخل في الزراعة أو غيرها، وهو آخر من يمكن إقناعه أو يقتنع بجدوى الاستثمار في مجال الزراعة الذي لا يستغني عنه قرب الوقت أم بعد، حيث "لاتزال توجهاته للاستثمار في المجال الزراعي في اليمن- كما تؤكد وزارة الزراعة - محدودة جداً، رغم أن 36% من حجم الاستثمار الزراعي قد أوكلت إليه في الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية، ولم يفعل إلا أقل القليل حتى الآن[37].

أما القطاع الأكثر ملاءمة وجاهزية لمباشرة إحداث تنمية زراعية حديثة في مجتمع كاليمن، فهو القطاع التعاوني الزراعي الأهلي، لأسباب وشروط موضوعية خالية من قصور وملابسات القطاعات السابقة وتعقيداتها، وأهمها:

أ- إن القطاع الأوسع من الفلاحين في الريف، سواء كانوا من المغتربين في الخارج أو المقيمين في الداخل، يشكلون تجمعات بشرية اجتماعية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، أكثر منهم تجمعات اقتصادية رأسمالية أو وظيفية حكومية، إلى جانب كونهم ملاكاً فرديين لأرض مجزأة لا تنتج إلا القليل، ولديهم من الأموال والمدخرات المبعثرة التي لا تفيد اقتصادياً إلا أقل القليل. وبالتالي، فإن هؤلاء الناس بملكياتهم الصغيرة ومدخراتهم المحدودة والمبعثرة إذا ما تجمعوا مع أراضيهم ومدخراتهم من الداخل والخارج، سيتحولون إلى قوة اجتماعية واقتصادية كبيرة لإحداث ثورة تنموية زراعية متطورة، والعمل التعاوني الزراعي هو الخيار الوحيد كإطار تنظيمي اقتصادي واجتماعي استراتيجي لإنجاز هذه المهمة.

وهذا هو ما لم تؤكد تجربة العمل التعاوني الخدمي والزراعي في اليمن على نجاحه الكبير، رغم ما يتعرض له اليوم من التراجع والإهمال السياسي، بل لقد

(37) انظر: وثيقة استراتيجية زراعة القمح في اليمن: مرجع سابق، ص7.

كانت هذه التجربة التعاونية هي نموذج أكثر بلدان العالم تقدماً وازدهاراً، بدءاً من الدول الاسكندنافية ذات الفلسفة الاشتراكية التعاونية الديمقراطية، وحتى مصر وتونس والمغرب وغيرها، وبإقرار وشهادة المؤسسات الدولية، بدءاً من المنظمات الدولية وحتى البنك الدولي، أما لماذا اختفت وكيف؟ فهذا هو ما تُسأل عنه سياسة الزمن العربي الرديء في اليمن وغير اليمن.

ب- إن أحدث ما توصلت إليه علوم وخبرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي، هو إدماج الناس في عملية التنمية من خلال مبدأ الشراكة الشعبية والمنظمات غير الحكومية، هو الضمان الأول لنجاح برامج التنمية الذي بدونه لا أمل لنجاح برامج التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجال الزراعة وغيرها، والتعاون الزراعي بكل أبعاده ودلالاته هو التجسيد الأكثر واقعية وشمولاً لمبدأ الشراكة الشعبية في التنمية ومؤسساتها غير الحكومية التي توائم بكفاءة عالية بين مزايا الحقوق العامة والخاصة، بعيداً عن تنازع المصالح وصراع الأيديولوجيات.

جـ - إن العمل التعاوني بصفة عامة والزراعي منه على وجه الخصوص لا يشكل بالنسبة لليمن مجرد خيار اقتصادي أفضل لتنمية زراعية حديثة، أو مجرد استجابة منطقية لمبدأ وشعار الشراكة الشعبية في التنمية التي أطلقتها مؤخراً مؤسسات التمويل والتنمية الدولية والأمم المتحدة، بقدر ما هو ضرورة موضوعية يمنية مرتبطة بطبيعة علاقة الإنسان بالمكان عبر التاريخ، كما سبق الحديث في بداية هذه الدراسة، والشرط الموضوعي الذي ترتبط به كل أسباب الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي وتدور معه حيث يدور حضوراً وغياباً، ووجوداً وعدماً.

وإذا كانت "هيئات التعاون الأهلي للتطوير" قد أثبتت هذه الحقيقة فيما يتعلق بتوفير البنية الأساسية والخدماتية مع أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بإنجازاتها الكبيرة، من طرق وخدمات صحية وتعليمية وغيرها في عمق أعماق المجتمع الريفي والمدني على السواء، وبمقاييس فاقت كل التصورات المحلية والدولية[38]، فإن التعاون الزراعي بجمعياته الخدمية المنتشرة في مختلف مناطق اليمن هو الكفيل بتحقيق قفزة نوعية كبيرة في التنمية الزراعية الإنتاجية المتطورة إذا حظي بالموافقة على هذا الخيار في سياسة التنمية الزراعية، ومُنح الأولوية من الدرجة الأولى التي يستحقها.

**4- التصورات الإجرائية لدور المغتربين في التعاون والتنمية الزراعية:**

وإذا ما توفرت القناعة والخيار السياسي بدور المغتربين في التنمية الزراعية، من خلال التعاون الزراعي في ضوء كل ما سبق، فإنه يمكن تحديد التصورات الإجرائية من قبل الاتحاد التعاوني الزراعي بالتنسيق مع ووزارة شؤون المغتربين ووزارة الزراعة للقيام بهذه المهمة من خلال الآتي:

**أ- سرعة استكمال الانتقال من زراعة القوت إلى زراعة السوق:**

أن يباشر الاتحاد التعاوني الزراعي ووزارة الزراعة عملية استكمال الانتقال النوعي من نمط زراعة القوت إلى نمط زراعة السوق والمحاصيل النقدية، وأهمية تطوير نشاطه في مجال التعاون الزراعي الإنتاجي، وعدم الاقتصار على الخدمات الزراعية والتعاون الخدمي الزراعي، وذلك عن طريق تحديد المواقع المناسبة لإقامة مزارع أو مناطق زراعية إنتاجية متطورة في المناطق الزراعية الحالية في مختلف المحافظات، وحيث ما يتواجد المزارعون

(38) انظر: د. العودي، حمود: التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن، مرجع سابق، ص142 وما بعدها.

والمغتربون من ذوي الملكيات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعهم على الانتظام في جمعيات تعاونية زراعية إنتاجية أهلية حديثة ومتطورة تسمح بتنظيم الاستثمار والإنتاج في سياق محاصيل حديثة، ودورات زراعية منتظمة ومحددة بصورة مشتركة، بما في ذلك إمكانية الحد من تفتيت مساحات الملكية وإقامة الحواجز بينها، وفق أنظمة تحفظ لكل ذي حق حقه في المساحة، وتسمح بالانتقال المشترك من زراعة القوت التقليدية المفتتة وغير المجدية إلى زراعة السوق المتطورة والأكثر جدوى.

**ب- استزراع الأراضي غير المزروعة:**

فيما يتعلق بالأراضي الجديدة المشار إليها سابقاً، غير المُستزرعة، فإن مهمة العمل التعاوني فيها تكمن في تخطيط وتنظيم نشاط المزارعين والملاك الجدد، من المغتربين وغير المغتربين، في إطار من الأشكال التعاونية الزراعية، بعد أن تكون الدولة والجهات المختصة وذات العلاقة فيها قد قامت بدراسة الأرض وتقسيمها وتمليكها لعائلات المغتربين، ووفرت البنية التحتية والخدماتية لإقامة مجتمعات زراعية جديدة، وأن يقوم اتحاد التعاون الزراعي ببلورة كل ذلك في شكل برامج ومشاريع استثمارية تعاونية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالمغتربين والترويج لها في أوساطهم في الدخل والخارج.

**جـ - حسن استخدام واستثمار ممتلكات الدولة:**

القيام بتنظيم حقوق حيازة واستخدام أراضي وممتلكات الدولة الزراعية وأراضي الأوقاف والصوافي مع القائمين عليها أو الحائزين لها، على أسس تعاونية حديثة وبما يضمن دوام إقامة الأرض واستثمارها على أسس حديثة ويحقق أعلى عائد اقتصادي للدولة والمقيمين بها، ويمنع الهجر والتدهور أو سوء الاستخدام كزراعة القات والمضاربات العقارية، مع منح الأولوية

للمغتربين في إعادة تنظيم وتطوير استثمار هذه الأراضي على أسس تعاونية أهلية حديثة.

**د ـ العمل التعاوني كإطار استراتيجي في التنمية الحرفية والسياحية:**

وبمثل ما سبق من تصور واقعي للعمل التعاوني في المجال الخدمي والزراعي كإطار استراتيجي ناجح على أرض الواقع وليس مجرد تمنيات افتراضية مثالية، بالنظر إلى ما سبق، وأن مثلته "هيئات التعاون الأهلي للتطوير" في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي من مسودة تنموية تاريخية مشهودة تمكنت من شق عشرات آلاف الكيلو مترات من الطرق في جبال وأرياف اليمن، وآلاف المدارس والمستوصفات الطبية ومشاريع المياه والكهرباء والخدمات المختلفة بمساهمة الناس أنفسهم، بنسبة لا تقل عن 80% مقابل 20% من قبل الدولة، وكذلك ما قام به التعاون الزراعي والاستهلاكي في جنوب الوطن قبل الوحدة، والتعاون الزراعي بعد الوحدة من نهضة حقيقية في المجال الزراعي على مستوى الوطن شمالاً وجنوباً، رغم كل ما قد أضيف به كل ذلك من الخراب والدمار والتدهور بفعل الصراعات السياسية والفساد السياسي وأنانيته الضيقة.

ولن يكون العمل على استبعاده كل ذلك والإضافة إليه فيما يتعلق بالتعاون الإنتاجي الصناعي والحرفي والصناعة السياحية بالأمر المستحيل؛ لأن الأرض والإنسان ما يزالان موجودين، والغائب المغيب لكل ذلك هو الأمن والاستقرار والإرادة السياسية الكفيلة بجعل اليمن عن يقين بمثابة هونج كونغ أو سنغافورة أو ماليزيا أخرى في غضون عقدين من الزمن أو ثلاثة على الأكثر، من ثلاثين مليون إنسان يعيشون في الداخل، بل وثلاثة ملايين يد عاملة قاهرة دائمة

الحركة بين الداخل والخارج، فهل نفعل؟ أجيبوا يا دعاة الموت قتلاً بدلاً من الحياة سعادة ورجاء ومحبة.

**تاسعاً: الشروط والمتطلبات العامة لتحقيق الإفادة من دور المهاجرين في التنمية:**

**1- توفر إرادة سياسية قوية للسلام والتقدم:**

قد يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن ينظر إلى تحقيق كل الطموحات التنموية الزراعية والصناعية المهنية والسياحية السابقة من خلال دور المغتربين والتعاون، بمعزل عن بقية الجهات والهيئات الرسمية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في الدولة، بل وفي غياب الخيار السياسي العام لهذا التوجه واعتماده كأولوية سياسية من الدرجة الأولى في هذه المرحلة الحاسمة من مسيرة الثورة والوحدة والديمقراطية والتنمية بالذات كصمام أمن وأمان لكل المكاسب الوطنية السابقة، وفي ضوء مستجدات الصراعات السياسية والعسكرية المدمرة من الداخل والخارج، مُنْذُ العام 2014م وحتى الآن، ولذلك فإن القيادة السياسية والحكومة مطالبة بتوفير الشروط والمتطلبات الموضوعية العامة لتحقيق هذه التوجهات التي يمكن حصرها في الآتي:

أ- إيجاد آلية فنية عامة للتخطيط والتنسيق بين كلٍّ من وزارة الزراعة، ووزارة المغتربين والاتحاد التعاوني الزراعي والاقتصاد والتجارة والسياحة.. إلخ، في شكل هيئة عامة للاستثمار الزراعي تتولى دراسة وتخطيط وتوجيه سياسة الاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي الحديث بكل أبعاده ودلالاته بصفة عامة، وما يتصل منه بدور المغتربين والتعاون الواردة مضامينه في هذه الدراسة على وجه الخصوص.

ب- تحويل القضايا والتوجهات العامة في هذه الدراسة إلى برامج ومشاريع تفصيلية إجرائية وقابلة للتنفيذ، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في وزارة الزراعة والاتحاد التعاوني الزراعي ووزارة الاقتصاد والمغتربين وغيرها.

جـ - وضع الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة للترويج لهذه التوجهات والبرامج في أوساط المغتربين في الداخل والخارج بصفة خاصة، ورأس المال الوطني العام والخاص بصفة عامة، للاكتتاب والاستثمار المتوسط والكبير وحتى المشاريع العائلية الصغيرة.

د- مع ضمان الدعم والمساهمة الفاعلة من قبل الدولة من خلال هذه الهيئة في توفير البنية التحتية والخدماتية الأساسية للاستثمار والإنتاج الزراعي في المناطق الزراعية التقليدية الحالية، أو مناطق الأراضي الزراعية الجديدة المشار إليها في هذه الدراسة، وتأمين الظروف العامة وحقوق الاستثمار وتسهيلاته التي ينص عليها قانون الاستثمار، إلى جانب المشاركة فيما لا يقل عن 25 % في رأسمال كل استثمار في الزراعة كدعم وتشجيع مباشر وغير مباشر لهذا القطاع الاقتصادي الزراعي الواعد والإشراف والرقابة عليه.

**2- استعادة كامل أنظمة وآليات عمل "هيئات التعاون الأهلي للتطوير":**

كإطار استراتيجي تنفيذي، ليس في مجال الخدمات والزراعة والاستهلاك فحسب، بل ومجالات الإنتاج الحرفي والتقني الحديث والصناعة السياحية على وجه التحديد، باعتبارها تجربة يمنية - يمنية 100% لا تقدم الحل الناجع للتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في اليمن فقط، بل للمحيط العربي والإقليمي والعالمي أيضاً، والذي لا يمكن بدوره إحداث تنمية حقيقية وناجحة في اليمن،

بالنظر لارتباط هذه التجربة بجذور الوجود الاجتماعي والاقتصادي لبيئة اليمن وتاريخه وطبيعة عيش الإنسان عليه بالضرورة.

**3- اتباع سياسات حمائية وتشجيعية جادة:**

بدءاً بتعزيز وتصحيح آلية وقدرة الهيئات والمؤسسات المالية العاملة في مجال الإقراض والدعم الزراعي، وفي مقدمتها إعادة توظيف إمكانيات بنك التسليف التعاوني والزراعي في الاتجاه الصحيح لخدمة الزراعة والمزارعين، بدلاً من المضاربات التجارية والعقارية وأذونات الخزانة، وكذلك تفعيل دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي من خلال الآتي:

أ- تسريع رفع الدعم عن المواد الغذائية المستوردة بصفة نهائية، وتحويل الاعتمادات المخصصة في هذا الشأن إلى رأسمال عام للاستثمار الزراعي في الداخل، خصوصاً فيما يتعلق من ذلك بتوفير البنية التحتية والخدماتية الأساسية للاستثمار والإنتاج الزراعي في المناطق التقليدية والمناطق الجديدة المقترحة كمسؤولية حكومية بالدرجة الأولى.

ب- فرض ضريبة عقارية محلية مباشرة على مساحة الأراضي المزروعة بالقات لصالح دعم وتشجيع استثمار وإنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية الأخرى من الحبوب والفواكه والخضار والتوابل والمكسرات وغيرها، إلى جانب الحد من هذا الوباء المستفحل بصمت، والمدمر لموارد المياه والتربة والصحة العامة.

جـ- فرض ضريبة على المواد الغذائية المستوردة والمصنعة منها بالذات، وغير الضرورية، بل والمضرة بالصحة العامة والبيئة، كالمنتجات والمستوردات البلاستيكية والأغذية المصنعة من مصادر غير مأمونة بغرض الحد من مخاطر استهلاكها المتزايد، وتشجيع العودة إلى الإنتاج

والاستهلاك المحلي الطبيعي الأكثر جودة والأبعد عن الأضرار والمخاطر الصحية والبيئية.

**4- تعزيز وجود وإدارة سوق وطنية منظمة:**

إن العمل على تحقيق آلية سوق تجارية وطنية منظمة في الداخل ومتكافئة التعامل والمنافع المتبادلة مع الخارج مطلب وطني من الدرجة الأولى، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

أ- وضع حد لسياسة التهريب غير المشروعة للمواد والمحاصيل الغذائية والخضار والفواكه بالذات، والتي تهدف- رغم رداءتها- إلى تدمير الإنتاج الوطني الأكثر جودة والمعرض للتخمة والكساد المتكرر.

ب- تحويل آلية السوق التجارية المتطورة للغذاء أو جزء منها على الأقل لخدمة الإنتاج الوطني الزراعي في الداخل، بدلاً من الاقتصار على خدمة الإنتاج الغذائي المرتبط بالخارج، عن طريق تسويق المنتجات الوطنية الزراعية في الخارج كشرط لاستقبال البضائع والسلع المستوردة وتوزيعها في الداخل كحق من حقوق التكافؤ وتبادل المنافع.

جـ- توفير البنية التحتية والخدماتية الفاعلة والمتطورة لسوق الإنتاج الوطني الزراعي من أسواق الجملة والمفرق ومخازن الحفظ ومعامل التصنيف والتعبئة للداخل والخارج، والتي بدأ العمل التعاوني يتصدى لها بقوة وشجاعة بالتعاون مع وزارة الزراعة وصندوق الدعم.

د - تعزيز آلية الرقابة والحجر الصحي على مختلف أشكال الاستيراد المتعلقة بالزراعة والبيئة بصفة عامة، خصوصاً فيما يتعلق بالمواد الكيماوية والمبيدات الحشرية المحظورة، التي ما تزال تُهرَّب على نطاق واسع وتدمر

منظومة الحياة البشرية والنباتية والحيوانية اليمنية الأصيلة وحتى التربة بصورة لم يسبق لها مثيل.

**عاشراً: أهمية الرشد السياسي والاقتصادي للاستفادة من رأس مال المغترب:**

**1- تميز رأس المال الوطني رغم غياب الرشد السياسي:**

لقد تركز كل ما سبق من بنود حول المهاجرين بشكل عام، وبالذات ما يتصل باليد العاملة بالأجر أو المشاريع الفردية أو العائلية الصغيرة في الداخل أو الخارج، وكيف أن قدرة وإمكانية اليد العاملة اليمنية وإبداعاتها في مجالات الصناعة والتجارة والسياحة والمهن المختلفة ليست أقل تميزاً عن خبرتها وإبداعها في الزراعة، سواء كانوا في الداخل أو الخارج، إلا أن المهاجرين اليمنيين لم يتميزوا في مهاجرهم في هذه المجالات فحسب، بل أبدع الكثيرون منهم فيها أكثر من غيرهم في تكوين رؤوس أموال عملاقة على مستوى المحيط الإقليمي والآسيوي، وبالذات الحضارم، بالنظر لما يُعرفون به من الصبر والمثابرة والدأب الذي لا يكل ولا يمل في البحث عن فرص العمل والتكيف معها أياً كانت وكيفما كانت وتحت مختلف الظروف.

ونحن نجزم عن يقين بأن اليد العاملة اليمنية، سواء كانت في الداخل أو الخارج، إذا ما توفرت لها سياسة دولة وحكم رشيد لأمكن لها أن تجعل من اليمن "هونغ كونغ" أو "سنغافورة" جديدة، وهو الأمر الذي تؤكده حقائق، منها دورهم في بناء جنوب شرق آسيا قديماً من جهة، ومناطق الجوار العربي في السعودية والخليج حديثاً من جهة ثانية، وما سبق أن أشرنا إليه بالتفصيل من دورهم في بناء الداخل اليمني وتأمين معيشة غالبية أهله من جهة ثالثة، حيث تم كل هذا رغم الغياب التام لرشد السياسة والرعاية الوطنية.

فماذا لو وجدت مثل هذه السياسة الراعية والرشيدة بالنسبة لليد العاملة بشكل عام والمهاجر منها بالدرجة الأولى، ورأس مال المغترب على وجه التحديد؟ وللرد على مثل هذا التساؤل الافتراضي يمكن القول: إن مثل هذه السياسة لو توفرت، فإنها تبدأ بكف الضرر والأذى عن المغتربين من قبل أجهزة وأدوات السلطة الفاسدة أولاً، والاعتراف بحقوقهم المدنية والوطنية، ودورهم الاقتصادي ثانياً، وإيجاد نظم وقوانين محددة لحقوقهم وواجباتهم وتنفيذها ثالثاً، ثم رابعاً وأخيراً وضع استراتيجية اقتصادية وتنموية متكاملة للدور الاقتصادي والتنموي للمغتربين في الداخل والخارج على المدى القريب والبعيد، ولنوضح تفاصيل كل ذلك باختصار في البنود الآتية والختامية من هذه الدراسة:

**2- كف الأذى وحسن المعاملة:**

سبق وأن أشرنا في بند سابق من هذه الدراسة لا إلى غياب التخطيط والرشد السياسي تجاه المغتربين أو المهاجرين اليمنيين فحسب، بل وما يلقونه من سوء المعاملة عند ذهابهم، وأكثر من ذلك عند عودتهم، بدءاً من منافذ الدخول، مروراً بأجهزة السلطات المحلية الفاسدة في المديريات وحتى علية القوم في العاصمة والمدن الرئيسية، بفرض الشراكة مع المغتربين العائدين في مشاريعهم الصغيرة والكبيرة بحق الحماية، وما بين كل هذا وذاك من مختلف أشكال الابتزاز والأذى للعائدين من مهاجرهم في محاولاتهم لتأمين العيش والاستقرار في الوطن من خلال ما يكونوا قد جمعوه من رأس مال المهجر، والذين غالباً يلازمهم الفشل بفعل الأذى وسوء المعاملة من أجهزة السلطة ومراكز النفوذ داخل وخارج السلطة، والتي تجعل من المغترب العائد غنيمة سهلة للابتزاز إما بالقوة واختلاق المشاكل له، أو بالمجاملات والنفاق

والاحتيال، ولذلك فإن أولى أولويات الرشد السياسي والاجتماعي لتأمين دور رأس مال المغترب في عملية البناء والتنمية في الداخل هو كف الأذى عنهم، ووضع حد لسوء معاملتهم خارج نطاق كل القوانين والتشريعات النافذة، لا لمجرد أن ذلك هو حقهم كمواطنين فحسب، بل ولإيجاد البيئة الاقتصادية والاجتماعية الجاذبة لتوظيف واستثمار أموالهم وجهودهم في خدمة التنمية، بدلاً من البيئة السياسية والاقتصادية الحالية الطاردة والمحبطة لرأس المال الوطني للمغترب وغير المغترب.

**3- الاعتراف بحقوقهم المدنية ودورهم الاقتصادي:**

إن أهمية العمل على استمرار وتقوية اندماج وتكامل ثلاثة ملايين يمني في المهجر مع وطنهم وأهلهم هي من أولى أولويات الرشد السياسي، وذلك بتعزيز حقوقهم المدنية كمواطنين من خلال إدماجهم في عمليات التعدادات السكانية والانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية من جهة، وإبراز دورهم الاقتصادي الكبير في تأمين المعيشة اليومية والشهرية والسنوية للغالبية العظمى من سكان الريف اليمني من جهة ثانية، ودور رأس مالهم الاستثماري الأكثر فاعلية في عمليات تحديث وتطوير الحياة الاقتصادية والتنموية في شتى المجالات بالطرق المباشرة وغير المباشرة (صناعة، تجارة، خدمات...إلخ) من جهة ثالثة، وإبراز ذلك في مؤشرات البنية الاقتصادية والتنموية لمعدلات الاستثمار والدخل القومي.

وذلك لا لمجرد الإقرار بحق وحقيقة لا ينبغي تغييبها وتجاهلها فحسب، بل وليدرك ملايين هذا القطاع من اليد العاملة اليمنية والرأسمال الوطني الكبير فيها على وجه التحديد أهمية دورهم واهتمام الدولة والمجتمع بهذا الدور وتقديره، وتحفيزهم على تنشيط وتعزيز نشاطهم الاقتصادي بين الداخل

والخارج، وجعل الخارج مصدر إمداد وتمويل لتنمية الداخل ومصدر اعتزاز وفخر لارتباطهم به، ونهاية لمرجعية وضمان أمنهم واستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي فيه وانتمائهم الوطني إليه، تجاه مختلف الظروف والتقلبات التي يتعرض لها المهاجرون اليمنيون في مهاجرهم من وقت لآخر.

**4- وضع استراتيجية وطنية عامة لدور رأس مال المغترب في التنمية:**

أما أهم وآخر القضايا المحورية المتعلقة بالرشد السياسي تجاه ظاهرة الهجرة والمهاجرين في اليمن من أجل تعزيز حقوقهم والإفادة من إمكانياتهم وقدراتهم في عملية البناء والتنمية، فإنها تتمثل في وضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية قصيرة وبعيدة المدى في هذا الشأن، والتي يمكن تحديد أهم ملامحها الأولية العامة فيما يأتي:

**أ- وجود قوانين مناسبة ونافذة:**

قد يقول الكثيرون إننا لا نفتقد لوجود القوانين والتشريعات الاقتصادية الحديثة، وربما المثالية في مجال الاستثمار والتنمية وغيرها، بقدر ما نفتقد لمن يحترمها ويطبقها. ونحن لا نختلف مع هذا القول في شيء بقدر ما نؤكد عليه، غير أن السؤال الذي كان ولا يزال بغير إجابة هو: لماذا لا تطبق القوانين والتشريعات النافذة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بصفة عامة، ومجالات الاستثمار والتنمية على وجه الخصوص؟ ومن الخاسر ومن المستفيد من ذلك؟

والجواب، ببساطة واختصار، هو أن الفساد المالي والإداري ودعاوى "الحق الإلهي" من السماء، أو الوراثي من الأرض في تملك السلطة والثروة من دون الناس وسلطات اللانظام واللاقانون، هو من يظن نفسه المستفيد الأول من ذلك، دون أن يدري أنه هو الخاسر الأكبر في النهاية في كل الأحوال، بدءاً من مقترح لجنة "هلال باصرة" الشهيرة لعلي عبد الله صالح بالتخلص من

خمسة عشر فاسداً في المحافظات الجنوبية والشرقية، ففضَّلهم على خمسة ملايين إنسان في الجنوب وعشرين مليوناً في الشمال. فأين الخمسة عشر اليوم، وأين هو الزعيم نفسه، وأين أمثالهم من السابقين واللاحقين، وأين كل ما جنوه من فسادهم في الأرض؟ لقد ذهبوا جميعاً بخزيهم وفسادهم مصداقاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم حينما سئل: "هل يذهب الحلال يا رسول الله؟ قال نعم، قالوا: والحرام، قال: بأهله".

فهل آن للاحقين الجدد، وما أكثرهم هنا وهناك، أن يبحثوا عن الحكم بالديمقراطية ويحكموا بالنظام والقانون والعدل، بدلاً من القوة والفساد والإفساد، وأن يغتنوا بالحلال بدلاً من الحرام، كما هو حال من هم أفضل وأشرف منهم سلطة ومكانة وأكثر منهم غنى وأماناً ورفاهية لهم ولأولادهم وأحفادهم وأحفاد أحفادهم، في رخاء وأمان وسلام من قادة شعوب وأمم العالم المتحضر، بل وحتى البيوتات اليمنية الناجحة من حولهم في الداخل والخارج، بدءاً ببيت هايل وإخوان ثابت وبن محفوظ وبن لادن وحتى الكريمي وغيرهم، وأن يعتبروا بمن قبلهم ومن حولهم من الخائبين أمثالهم؟ وأنهم هم الزائلون والشعوب هي الباقية، وفقاً للحكمة القائلة "لو دامت لغيرك ما وصلت إليك"، وما أكثر العبر وما أقل الاعتبار.

**ب- وضع خارطة مشاريع قصيرة وبعيدة المدى:**

وضع استراتيجية قصيرة وبعيدة المدى لشبكة وخارطة مشاريع تنموية في شتى مناحي الحياة والموارد، الطبيعية والصناعية والتجارية والسياحية، إلى جانب ما سبق عن الزراعة بدءاً بمشاريع الأسر الصغيرة وحتى المشاريع الإقليمية والوطنية العامة وطرحها لرأس مال المغترب أو المهاجر كأوعية آمنة ومدروسة وبضمان جدوى أكبر وفائدة استراتيجية أعم للدولة والوطن ورأس

مال المغترب بالدرجة الأولى، وفي ضوء الاحتكام لعلاقات السوق الوطنية والدولية الحرة وقوانينها الاقتصادية المحلية والدولية النافذة، وذلك من خلال تفعيل هيئة الاستثمار الحالية، أو إيجاد إطار بديل، بعيداً عن التسييس والهيمنة البيروقراطية لأجهزة الدولة الرسمية التي لا ينبغي أن تتجاوز صلاحياتها حدود الدعم والحماية والرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين.

**جـ - إنشاء بنك وطني خاص بالمغتربين:**

إيجاد بنك وطني خاص بالمغتربين يكون بمثابة وعاء مالي لحفظ وتدوير رأسمال المغتربين، وبشبكة مالية ممتدة بامتداد كل مَوَاطن الهجرة اليمنية أو أهمها على الأقل، ويرتبط ارتباطاً مباشراً بشبكة وخارطة المشاريع التنموية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة للمغتربين في الداخل اليمني، وبإدارة وسياسة اقتصادية واستثمار مستقلة، وبأحدث طراز وتقنية علمية متطورة، بدلاً من حالة الشتات والتبعثر غير المجدي في سوق المضاربات والمنازعات الفردية والجماعية، والمعرض لحالات من الابتزاز والضياع، كما حدث لاكتتاب الكثير من المغتربين في البنك الصناعي في ثمانينيات القرن الماضي، وحتى البنوك المختلطة والرسمية التي أصبحت أرصدة المغتربين وغير المغتربين فيها مجرد حبر على ورق.

**د- تقديم التسهيلات والحماية الضرورية من قبل الدولة:**

إن كل ما سبق من شروط ومقومات الرشد السياسي تجاه الموارد المالية والبشرية للمغتربين والمهاجرين، بدءاً بالقوانين والتشريعات المناسبة والنافذة، مروراً باستراتيجية خارطة مشاريع تنموية متعددة المجالات والمستويات وحتى إيجاد وعاء نقدي موحد للرأسمال الوطني للمغترب في شكل بنك وطني متخصص ومرتبط باستراتيجية شبكة وخارطة المشاريع التنموية، يستلزم

بجانب كل ذلك وقبل كل ذلك أن تلتزم الدولة بالحماية القانونية وتقديم التسهيلات الإجرائية الضرورية بدءاً بحل مشاكل الأرض وفترة السماح الضريبي المطلوبة وتوفير البنية التحتية الضرورية في ضوء الآتي:

* يتوجب على الدولة تحديد مواقع المشروعات ونوعية الاستثمار فيها طبقاً للخارطة الاستراتيجية للتنمية وعرضها على المستثمرين من المغتربين وغير المغتربين، وتقوم الدولة بتسوية كل الحقوق المتعلقة بالأرض وفق إجراءات قضائية متخصصة وعادلة دون أن يكون للمستثمر أية علاقة بذلك إلا كممنوح أو مستأجر أو مشترٍ من الدولة، منعاً لوقوع المشروع والمستثمر في مستنقع المنازعات الشخصية والقضائية العامة ومراكز النفوذ التي تبدأ معها المشاكل ولا تنتهي إلا بنهاية المشروع وصاحبه، مغترباً كان أم غير مغترب.
* أهمية توفير البنية التحتية للمشاريع وعدم الاكتفاء برسمها على الخارطة من طرق وكهرباء ومياه ووسائل اتصال وغيرها من الخدمات التعليمية والطبية والثقافية، قبل طرح المشاريع الاستثمارية المنتجة صناعية كانت أم تجارية، حتى ولو عن طريق الخصخصة والاستثمار المختلط تحت إشراف ورقابة الدولة.
* تمديد فترة السماح الضريبي لكل المستثمرين من خمس إلى عشر سنوات حسب طبيعة المشروع والمتوسط الزمني لفترة البناء والتشغيل بأعلى معدل طاقته الإنتاجية، فيما يتعلق بمشاريع المغتربين ورأس المال الوطني العائد من المهجر إلى الوطن بالذات والذي يجب أن يحظى بالأولوية في الرعاية والتسهيلات الممكنة قبل غيره.

**خاتمة:**

ونحن نختم هذه الدراسة النظرية عن واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل، بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية ضمن المشروع الوطني العام والمتكامل لـ"مؤسسة الخير" في دراسة الهجرة اليمنية وتأثيرها المتبادل بين الداخل والخارج، وضمن فريق متكامل من الأكاديميين والباحثين المتخصصين، نأمل من خلال هذا الجهد أن نكون قد وفقنا فيما التزمنا به في نطاق المشروع.

**قائمة المصادر والمراجع حسب ورود استخدامها في هوامش الدراسة**


1. عبد الملك منصور: ظاهرة الهجرة اليمنية، تاريخها، توصيفها، تعديلها، مستقبلها، آثارها، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، 1982م.
2. محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة.
3. نيكولس وكاناكيس: التاريخ العربي القديم.
4. حمود صالح العودي: المنظور العلمي للثقافة، دار الهناء للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1973.
5. ج. م. البرتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ترجمة: زهير الحكيم، 1969م.
6. وزارة الزراعة: وثيقة استراتيجية زراعة وإنتاج القمح في اليمن، وزارة الزارعة، 1994م، (غير منشورة).
7. الجهاز المركزي للتخطيط: كتاب الإحصاء لعام 1980/79.
8. وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الأولى بعد الوحدة 2000/96م.
9. الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثانية قبل الوحدة 1986/82م.
10. الجهاز المركزي للتخطيط: الخطة الخمسية الثالثة قبل الوحدة 1991/87م.
11. حسن فهمي جمعة مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية: المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، القاهرة، 1985م.
12. أحمد القصير: الهجرة والتحول في اليمن، دار ثابت، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م.

13. حمود العودي: ماضي ومستقبل العمل التعاوني في اليمن، رؤية لدور العمل التعاوني في ظل اليمن الاتحادي، مطبوعات مركز (دال) للدراسات 2013م، صنعاء.
14. يحيى العنسي: معالم الزراعة في اليمن، منشورات المركز الثقافي الفرنسي، والمركز الثقافي الأمريكي في اليمن، الطبعة الأولى 1998م.
15. حمود صالح العودي: النظام الاتحادي طريق بناء الدولة المدنية الحديثة، مطبوعات مركز (دال) للدراسات والأنشطة الثقافية والاجتماعية، 2014م، صنعاء.
16. حمود صالح العودي: التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن، دار الهناء، القاهرة، 1978م.

# دوافع الهجرة والأثر المتبادل ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن والمهجر مع الإشارة للهجرة الحضرمية

د/ محمد عبد الرحمن هاشم سّجوه (*)

(*) أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد بكلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة الحديدة

## مقدمــة

يعيش الجنس البشري في حالة تنقل دائمة مُنْذُ أقدم العصور بحثا عن فرص اقتصادية وآفاق جديدة، وبذلك أصبحت الهجرة ظاهرة عاملية معقدة ومتجذرة في التاريخ تستحق البحث والدراسة؛ نظراً لأبعادها ودوافعها وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والديموغرافية، وربما تكون مزيجاً مختلفاً ومعقداً من الأبعاد والدوافع التي حدث بالبشر للقيام بعملية الهجرة، واختيار بلدان دون غيرها لتكون وطناً للمهجر، وعلى الجانب الآخر، هناك دوافع مختلفة لاستقبال هؤلاء المهاجرين وتوطينهم والاندماج معهم، وفي بعض الأحيان نبذهم خارج مجتمعاتهم إما من قبل دولة المهجر أو من قبل السكان الأصليين، ومع التأثيرات المختلفة للهجرة على الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والديموغرافية، وارتباطها الوثيق بتحقيق التنمية المستدامة لكافة الأطراف: (المهاجرون، وبلدانهم الأم، ودول المهجر، وسكانها الأصليين) الأمر الذي دفع بالمنظمات والباحثين بالبحث والتحليل في تحليل وقياس الآثار الاقتصادية المختلفة للهجرة على الأطراف الأربعة.

**أولاً: الدوافع الكامنة للهجرة:**

تتعدد الدوافع، والمسببات التي تدفع البشر للقيام بالهجرة، وترك موطنهم الأصلي واختيارهم لبلد المهجر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك دوافع كامنة لاستقبال المهاجرين في دول المهجر.

**1- دوافع الهجرة بالنسبة للمهاجرين:**

تتعدد أسباب الهجرة إلى عدة دوافع مختلفة، قد يكون أحدها سببا للهجرة، وقد ينتقل الكثيرون مدفوعون بمزيج من هذه الأسباب، وفيما يلي أسباب ودوافع الهجرة بالنسبة للمهاجرين:

- الدافع الاقتصادي من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل دخل الفرد.
- الاضطهاد السياسي والاجتماعي وتجاوزات حقوق الإنسان.
- الحروب والإرهاب والانتهاكات.
- انعدام الأمن الغذائي.
- الآثار السلبية لتغير المناخ أو الكوارث الطبيعية.

**2- دوافع اختيار بلد المهجر:**

هناك عدة عوامل تدفع بالمهاجرين لاختيار بلد المهجر دون آخر، ومن هذه العوامل:

- **العامل الاقتصادي**: ارتفاع معدل دخل الفرد وتوفر فرص العمل في بلد المهجر.
- **العامل السياسي**: الاستقرار السياسي والأمني، وحماية حقوق الإنسان، ورعاية الحرية السياسية الفكرية في بلد المهجر.

- **عامل التقارب الأيكولوجي**[1] مع بلدان المهجر.

**3- دوافع استقبال المهاجرين لدى دول المهجر:**

يبدو الأمر في ظاهره أن استقبال المهاجرين هو بدافع الإنسانية، أو بدافع المواثيق والاتفاقات الدولية بخصوص الهجرة والتزامات هذه الدول تجاه المهاجرين؛ إلا أنه في حقيقة الأمر هذه الدول غير ملزمة بتنفيذ هذه الاتفاقات والمواثيق، وإنما تسترشد بها البلدان لتحسن قدرتها على حوكمة الهجرة.

يعتبر الهدف الحقيقي من وراء فتح حكومات هذه البلدان حدودها للمهاجرين هو تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة لبلدانهم في سبيل الحصول على قدرة تنافسية في التجارة العالمية[2].

---

(1) الأيكولوجي: كانت بداية مفهوم الأيكولوجيا في اللغة اليونانية يطلق على مكان المعيشة حتى بداية القرن العشرين؛ حيث استخدمه علماء الحيوان والنبات لوصف ودراسة الطرق التي تعيش بها الكائنات الحية في بيئتها ، وأصبح هناك فرعان من الأيكولوجيا، فقد صنفت إلى (outecology) ، وهي دراسة الكائن الحي في تفاعله مع البيئة، و (synecology)وهي دراسة الارتباط بين الكائنات الحية والبيئة المرتبطة بها والمتاحة لها ، وأصبحت مؤخرا الدراسات التي انتشرت أساس المفهوم الأيكولوجي ، الذي أصبح واضحا في دراسات ومجالات متعددة ، حيث إن علاقة الكائنات الحية (حيوان ونبات) علاقات قابلة للنمو مع البيئة ، وليست منفردة ، وإنما متراكمة من خلال ميكانيزمات نظام العلاقات الأيكولوجية الحية، وتضم بيئة الكائن الحي كلا من البيئة الطبيعية والبيئة الكيميائية للهواء والتربة والماء والبيئة البيولوجية، وبهذا فالأيكولوجيا العامة تعنى بدراسة علاقة الكائن الحي بالبيئة المحيطة، وفي هذا التعريف نجد ثلاثة متغيرات أساسية هي : الكائن الحي ، البيئة ، العلاقة بينهما.(ويقصد الباحث هنا الأيكولوجيا البشريه) وعلاقة المهاجرين باختيار بلدان المهجر في تشابهها مع بيئة موطنهم الأم، أو تفاعلهم مع البيئة ذات الطابع الديني المفضلة لديهم، ونجد ذلك في هجرة الحضارمة إلى المملكة العربية السعودية قبل الطفرة النفطية حيث كانت أشد فقرا من الموطن الأم.

(2 ) هناك عدد من التعريفات لمصطلح القدرة التنافسية لدولة ما أهمها تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة النسبية للدولة أو المنشأة على خلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق العالمية، وتلعب الظروف الاقتصادية والسياسية، والتعليمية، والاجتماعية، والثقافية دوراً في تدعيم هذه القدرة. أنظر:

- *World Economic Forum، The Global Competitiveness Report، 15th (Geneva: IMD.1995) P. 36.*

قسم Porter مراحل الحصول على قدرة تنافسية إلى أربع مراحل مختلفة، وهي على الترتيب كالآتي [3]:

- مرحلة قيادة عوامل الإنتاج Production Driven Stage.
- مرحلة قيادة الاستثمار Investment Driven Stage.
- مرحلة قيادة الابتكار Innovation Driven Stage.
- مرحلة قيادة الثروة Wealth Driven Stage.

أوضح Porter أن الدول التي أصبح لديها قدرة تنافسية على المستوى الدولي يجب أن تكون قد مرت بالمراحل الثلاث الأولى السابق ذكرها.

بالنظر إلى **مرحلة قيادة عوامل الإنتاج** نجدها تتطلب يداً عاملة رخيصة للمنافسة في السعر، وهذا ما وفره المهاجرون في فترات سابقة من بداية الهجرات؛ لذلك لم تكن هناك قيود مالية، وعلى قدرة المهاجرين في التملك أو شروط نوعية تختص بمؤهلات أو قيود مالية للدخول لبلدان المهجر.

**مرحلة قيادة الاستثمار**: يعد الاستثمار في هذه المرحلة هو المحرك الأساسي للميزة التنافسية، حيث يتولى الاستثمار دفع الميزة التنافسية إلى مستوى أعلى من مستواها في المرحلة الأولى، حيث تعتمد الميزة التنافسية على رغبة وقدرة الدولة والمنشآت القائمة على رفع معدلات الاستثمار المادي والبشري بشكل مكثف ومتواصل.

**مرحلة قيادة الابتكار:** تتراجع أهمية الميزة التنافسية المعتمدة على عوامل الإنتاج التقليدية، حيث تتميز هذه المرحلة بالابتكار، والتطوير، والمهارات، والتكنولوجيا الأكثر تعقيداً، حيث تقوم الصناعات في هذه المرحلة بعملية ابتكار

---

*(3).M. E.Porter,، The Competitiveness advantage of Nations: Creating & sustaining superior performance, (New York، The Free Press،).1985. PP.134-148.*

التكنولوجيا، واستخدامها لرفع مستوى العمليات الإنتاجية والتسويقية بشكل مستمر. بالنظر إلى خصائص مرحلتي قيادة الاستثمار وقيادة الابتكار نجد أن البلدان التي حققت مرحلة قيادة عوامل الإنتاج بحاجة إلى نوعيات محددة من المهاجرين، وهي النوعية ذات المؤهلات والمهارات العالية والمدربة أو التي تمتلك استثماراً كبيراً، لذلك هي تقوم باستقبال مثل هؤلاء المهاجرين، وتضع العراقيل تجاه الآخرين، كما تضع بعض البلدان عوائق مالية لانتقال رؤوس الأموال أو التكنولوجيا خارج أراضيها. تشكل الهجرة النوعية[4] رافداً أساسيا لعنصر الابتكار لمعظم بلدان المهجر، بما يحقق لها تنمية مستدامة، ويضمن لها القدرة التنافسية في المجال التجاري الدولي.ويوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين الابتكار الذي يعتمد بشكل أساسي على(الأدمغة البشرية)، وعلى ما يسمى العصف الذهني (Brain Storm)، وبين الانتاجية والوصول إلى الازدهار الاقتصادي.

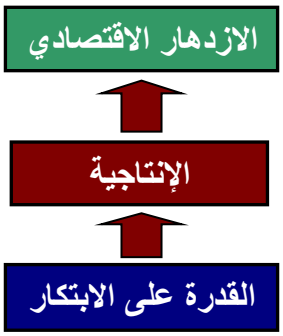


الشكل رقم (1) ماهية القدرة التنافسية؟ [5] ***What is Competitiveness?***

(4) الهجرة النعية: مصطلح قصد به الباحث استقبال المهاجرين ذوي المهارات العالية أو ذوي المؤهلات العالية والمواهب من قبل دول المهجر.

*(5)Source: M. E. Porter، Competitiveness in Rural U.S. Regions: Learning & Searching Agenda، Economic Development Administration، Institute for Strategy and Competitiveness Harvard Business School، Washington. DC، 29June، 2004. P. 4.*

**ثانياً: الآثار الاقتصادية المتبادلة بين البلد الأصل (الأم)، وبلدان المهجر، والمهاجرين والسكان الأصليين والتي تسهم في التنمية المستدامة:**

يترتب على الهجرة واستقرارها ببلد ما آثار اقتصادية يمتد أثرها بداية من المهاجرين، وانتهاءً بالبلد الأم، ومرورا ببلد المهجر والسكان الأصليين، حيث تشير البحوث إلى أن الهجرة مفيدة لكلا الدولتين المهاجَر إليها والمهاجر منها على حد سواء، و وفقًا لإحدى الدراسات تزداد الرفاهة الاجتماعية في كلا البلدين؛ وذلك بالنظر إلى تأثير الرفاهة الاجتماعية الكبير المترتب على المستويات الملحوظة من الهجرة؛ إذ يبلغ نحو 5% إلى 10% بالنسبة للبلدان الرئيسية المهاجر إليها، ونحو 10% في البلدان التي لديها تحويلات مالية ضخمة واردة(6).

**1- العوائد الاقتصادية للمهاجرين:**

تحد الهجرة من الفقر؛ فعندما ينتقل المهاجرون إلى بلد المهجر يزداد دخل بعضهم، وتزداد معدلات التحاق أطفالهم بالمدارس، وبالتالي يحصلون على تعليم أفضل، وأيضاً يحصلون على صحة أفضل؛ الأمر الذي يسهم في التنمية المستدامة للمهاجر بصفته هدف التنمية ومحورها.

**2- الآثار الاقتصادية للسكان الأصليين:**

وفقًا لكل من ديفيد كارد، وكريستيان داستمان، وإيان بريستون، فإن معظم الدراسات القائمة للآثار الاقتصادية للهجرة تشير إلى أن هذه الآثار ضئيلة،

(6) *Gibson, John; Mckenzie, David J.; Rohorua, Halahingano; Stillman, Steven. "The long-term impacts of international migration : evidence from a lottery". The World Bank. (2015-01-01).*

وفي المتوسط تعود بالنفع على السكان الأصليين[7]. في دراسة استقصائية، كتب كل من أورن بي. بودفارسون وهندريك فان دن بيرغ أنه مقارنة بين الأدلة من جميع الدراسات - مع وجود استثناءات قليلة جداً - لا يوجد دعم إحصائي قوي بأن للهجرة أثراً سلبياً على العمال المولودين في البلد المهاجَر إليه[8]. وتشير البحوث أيضًا إلى أن التنوع الثقافي له تأثير إيجابي خالص على إنتاجية المواطنين الأصليين[9] .

**3- العوائد الاقتصادية للبلد الأم:**

تساعد التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم أفراد أسرهم في الحصول على التعليم الجيد، ودفع تكاليف الرعاية الصحية وأيضاً تحسين وضع المسكن أو شراء العقارات[10]، وبالتالي فإن كثيرا ما تنفق هذه التحويلات على الاحتياجات المعيشية الأساسية، حيث أسهمت التحويلات الخارجية للمهاجرين اليمنيين بصورة عامة في زيادة الاستهلاك الكلي بحوالي 3.9%، وإجمالي استهلاك المستفيدين من التحويلات بحوالي 27.7%، وبالتالي تخفيض الفقر بحوالي (2.7%)[11].

(7) *Card, David; Dustmann, Christian; Preston, Ian. "Immigration, Wages, and Compositional Amenities" Journal of the European Economic Association. 10 (1), 2012-02-01.*

(8)*Bodvarsson, Örn B; Van den Berg, Hendrik. The economics of immigration: theory and policy. New York; Heidelberg [u.a.]: Springer. 2013-01-01.P.157.*

(9)*Card, David (). "The Impact of the Mariel Boatlift on the Miami Labor Market". Industrial and Labor Relations Review. 43 (2), 1990.*

(10 ) الأمم المتحدة، الهجرة الدولية والتنمية، 22/7/ 2013.أ 140 / 168.

(11 ) البنك الدولي ، تقييم الفقر: مسح ميزانية الأسرة 2006/2005 التقرير العام، صنعاء، 2008، ص: 66.

إلا أن زيادة الاستهلاك في المجتمعات النامية -بسبب التحويلات الخارجية- مع عدم قدرة العرض الكلي للاستجابة نتيجة لبعض المعوقات الهيكلية، تنعكس في زيادة معدل الاستيراد من الخارج، وزيادة معدل التضخم، حيث شكل الاستهلاك الخاص في المتوسط (83.2%) من إجمالي الاستهلاك الكلي للفترة 2000 – 2012م بمتوسط نمو سنوي للاستهلاك الخاص (14.7%)، والذي يقترب من متوسط النمو السنوي للتحويلات (15.4%)[12].

وعلى الرغم مما ذكر حول ذهاب معظم التحويلات للاستهلاك الخاص، وتدني دخول معظم شريحة المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج، فإن ذلك لا يعني عدم توجيه جزء من تلك التحويلات نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الاستثمار في القطاع العقاري[13].

يساهم المهاجرون - الذين نجحوا في مباشرة الأعمال في بلد المهجر- في تدفقات الاستثمار الأجنبي لبلدانهم الأم، وأيضاً بإمكان مجتمعات الشتات أن تكون مصدراً مباشراً للاستثمار الأجنبي المباشر، ووسيلة لنقل هذا الاستثمار إلى بلدانهم الأم، ولكن هذا الأمر لا يمكن حدوثه إلا وفق ثلاث شروط رئيسة:

**الشرط الأول:** وجود الانتماء لدى المهاجرين تجاه بلدهم، الأم وشعورهم بضرورة المساهمة في تنمية بلدهم، وبالنظر إلى المهاجرين الحضارم في إندونيسيا؛ تمثل مشكلة الانتماء إلى الوطن الأم مشكلة كبيرة لدى الأجيال الثالثة او الرابعة التي فقدت هذا الشعور، وهذا ما ظهر جليا في الأبناء المولودين في إندونيسيا، حيث وجدوا أنفسهم تحت ضغوط ضرورة الانتماء لموطن لا

(12) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، الأمم المتحدة، 2014، ص. 13

(13)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة، 2011، ص. 11.

يعرفونه ولم يعيشوا فيه، ولا يستطيعون العودة إليه؛ الأمر الذي دفعهم إلى التخلي عن الانتماء لموطنهم الأم (حضرموت)، وأعلنوا انتماءهم الوطني لاندونيسيا في اكتوبر 1934[14]، ويعد عدم الانتماء لموطن المنشأ العقبة الكبرى أمام تحقيق الفوائد الاقتصادية المترجاه من الهجرة، وبالتالي تقتصر الفوائد الاقتصادية على بلد المهجر.

**الشرط الثاني:** بيئة اقتصادية جاذبة ومستقرة في البلد الأم، ولا تعاني من الفساد الحكومي الذي يعد طاردا للاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، حيث يسبب الفساد على مختلف أشكاله آثاراً ضارة للاقتصاد، منها ما يلي[15]:

- يفضي الفساد إلى تبذير اقتصادي وعدم كفاءة؛ نظراً لما يحدثه من آثار على تخصيص الموارد المتاحة.
- يسهم الفساد في إدامة التخلف والفقر في البلدان التي أنعم عليها بوفرة من الموارد الطبيعية والسكان ذوي الهمة والجلد على العمل.
- كما أن الفساد يعمل على تقزيم التنمية، فإنه يعمل أيضاً على مفاقمة الفقر.
- يعد الفساد أيضاً معوقاً للاستثمار الأجنبي والمساعدات الأجنبية، بما يجعل البلد التي يكون فيها الفساد مستوطناً مرتعاً للمغامرين والفاشلين والمنبوذين، وليس للمستثمرين المحترمين.

---

(14) *Ghaleb .Yahya Mohamed Ahmed. Ishkālīyāt al-Intimā' al-Waṭanī 'inda al-Muhājirīn al-Ḥaḍārimah fī Indūnīsīyā fī al-Niṣf al-Awwal min al-Qarn al-'Ishrīn. Indonesian Journal for Islamic Studies, Vol. 22, no. 3. 2015.*

(15) أوغسطين روزيندانا، الفساد والاقتصاد العالمي: أهمية دور القيادة في محاربة الفساد في أوغندا، كيمبرلي آن إليوت (محرر)، ترجمة: محمد جمال إمام، مركز الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى،2000 ، ص ص 188-189.

- وأخيراً، يشوه الفساد القرارات الرسمية، بحيث يتم إهمال الأولويات الإنمائية لبلد ما تفضيلاً لمشاريع يجدها المسئولون والراشون أجزى من الناحية الشخصية.

**الشرط الثالث:** عدم وجود معوقات أو قيود مالية، وقيود لانتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا من بلد المهجر، حيث تواجه البلدان النامية، بشكل عام عقبات يصعب التغلب عليها في الحصول على التكنولوجيا خلال معاملاتهم التجارية مع مالكي التكنولوجيا في البلدان المتقدمة، وتتلخص هذه العقبات في ثلاثة أنواع: البعض منها ينجم عن اختلال في سوق التكنولوجيا، والبعض الآخر يرجع إلى وجود خبرة قليلة نسبياً أو ندرتها في مشاريع ومؤسسات البلدان النامية، والنوع الثالث يعود إلى السلوك الإداري والتشريعي الذي تتبعه السلطات العامة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء والذي ينعكس على تطبيق السياسات والإجراءات الوطنية الموضوعة، بهدف تعزيز تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وحصول هذه البلدان عليها[16].

هناك آثار سلبية لهجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية بما يسمى "نزوح الأدمغة"؛ حيث إن فقدان رأس المال البشري يؤثر في تقديم الخدمات الأساسية ويستنزف الموارد المالية، ويحد من النمو الاقتصادي في البلد الأم، خاصة للدول النامية أو الأقل نمواً، والتي يوجد بها عدد بسيط من المهنيين[17].

(16) سيد طه بدوي، النقل التجاري للتكنولوجيا إلى البلدان النامية: ومعالجته من الناحية الضريبية وفقاً لقانون الضرائب على الدخل المصري الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص.ص 31- 32.

*(17)P. Mishra."Emigration and wages in source countries: evidence from Mexico," Journal of Development .Economics, Vol. 82, No 1 (January 2007)*

**4- العوائد الاقتصادية لبلد المهجر:**

تواجه معظم الدول الغربية قنبلة ديموغرافية موقوتة تتمثل في زيادة عدد السكان المسنين وانخفاض معدلات المواليد، وبالتالي يتعين على هذه الدول الاعتماد على المهاجرين لدفع النمو الاقتصادي والحفاظ عليه؛ لأنه يصب في مصلحة هذه الدول المتقدمة دعم الهجرة الآمنة، والمنظمة، حيث تشير دراسة أجريت في عام (2015م) إلى أن زيادة معدلات الترحيل وتشديد الرقابة على الحدود تضعف أسواق العمل ذات المهارات المتدنية في بلد المهجر، وتزيد من البطالة بين العمال من ذوي المهارات المتدنية، ويعمل التشريع بدلاً من ذلك على خفض معدل البطالة بين المواطنين من ذوي المهارات المتدنية، وعلى زيادة الدخل لكل مواطن محلي[18].

وقد تؤدي الهجرة إلى انخفاض الأجور أو زيادة البطالة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة الذين يكون الكثير منهم هم أنفسهم مهاجرين قدموا في موجات سابقة، غير أن معظم المهاجرين تكون مهاراتهم مكملة لمهارات العمال المحلين لا منافسة لها.

ويعمل المهاجرون على المساهمة في سد الاحتياجات المهمة من المهارات واليد العاملة؛ بحيث تعتمد عليهم بلدان المقصد في سد الثغرات في سوق العمل الخاص بهم على جميع المستويات، إضافة إلى فتح أسواق جديدة[19]، وخلصت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المهاجرين الدوليين يسهمون في الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي

(18) *di Giovanni, Julian; Levchenko, Andrei A.; Ortega, Francesc. "A Global View of Cross-Border Migration". Journal of the European Economic Association. 13 (1). (2015-02-01).*

(19) الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره.

أكثر مما يتلقون من استحقاقات فردية، كما أنه قليلا ما يؤثر المهاجرون في أجور وعمالة السكان في بلدان المقصد، إلا أنه يمكن أن تؤدي إلى خفض أجور العمال ذوي المهارات المحدودة من بلدان المقصد أو السابقين من المهاجرين وفرص العمل المتاحة لهم[20].

(20)A. Aydemir and G. Borjas, "Comparative analysis of the labor market impact of international migration Canada, Mexico and the United States," National Bureau of Economic Research Working Paper .No 12327 (Washington D.C.). 2006.

## الخلاصة

يتضح مما سبق أن الآثار الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة تعتبر محدودة بالنسبة للبلدان الأم، وقد تتغلب الآثار السلبية على الآثار الإيجابية للهجرة بالنسبة للبلدان الأم في معظم الأحيان خاصة للدول النامية، وأكثر المستفيدين من الآثار الاقتصادية للهجرة هي دول المهجر خاصة مع الهجرة النوعية، وبالتالي فإن الهجرة قد تسهم في التنمية في البلدان الأم، إلا أنها لا يمكن أن تكون بديلا للتنمية.

وعلى الرغم من إدراج موضوع الهجرة في الإطار الإنمائي العالمي، في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة 2030م، والمتمثل في الأهداف رقم (1، 4، 8، 10)، وموافقة العديد من الدول على هذه البنود، فإن هذه الأهداف تسعى لتحسين وضع المهاجرين في بلدان المهجر، بما يحقق لهم التنمية المستدامة للفرد، ولا تهتم بالأثر التبادلي للبلدان الأم، حيث يظل هذا الأثر رهين انتماءات المهاجرين لأوطانهم، ورهين السياسات المختلفة لبلدان المهجر تجاه المهاجرين والقيود المفروضة عليهم، وفي الأخير فإن هذه الاتفاقات غير ملزمة لبلدان المهجر.

## المراجـع

### أولاً: المراجع العربية:


1- الأمم المتحدة، **الهجرة الدولية والتنمية**، 22/7/ 2013م. أ 140 / 168.

2- أوغسطين روزيندانا (2000م)، **الفساد والاقتصاد العالمي: أهمية دور القيادة في محاربة الفساد في أوغندا**، كيمبرلي آن إليوت (محرر)، ترجمة: محمد جمال إمام، مركز الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ، ص ص 188-189.

3- البنك الدولي، **تقييم الفقر: مسح ميزانية الأسرة 2006/2005م التقرير العام**، صنعاء، 2008م

4- سيد طه بدوي، **النقل التجاري للتكنولوجيا إلى البلدان النامية: ومعالجته من الناحية الضريبية وفقاً لقانون الضرائب على الدخل المصري الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005م**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006م.

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الإسكوا**، الأمم المتحدة، 2011م.

6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية**، الأمم المتحدة، 2014م.


### ثانياً: المراجع الأجنبية:


*1-* A. Aydemir and G. Borjas, "Comparative analysis of the labor market impact of international migration Canada, Mexico and the United States," National Bureau of Economic Research Working Paper .No 12327 (Washington D.C.), 2006.

2- Bodvarsson, Örn B; Van den Berg, Hendrik. **The economics of immigration: theory and policy**. New York; Heidelberg [u.a.], Springer. 2013-01-01..

3- Card, David . "The Impact of the Mariel Boatlift on the Miami Labor Market". **Industrial and Labor Relations Review**. **43** (2), 1990 : PP: 25-245.

4- Card, David; Dustmann, Christian; Preston, Ian. "Immigration, Wages, and Compositional Amenities" **Journal of the European Economic Association**. **10** (1) 2012-02-01: 78–119.

5- di Giovanni, Julian; Levchenko, Andrei A.; Ortega, Francesc . "A Global View of Cross-Border Migration". **Journal of the European Economic Association**. **13** (1), 2015-02-01: PP: 168–202

6- Ghaleb .Yahya Mohamed Ahmed. Ishkālīyāt al-Intimā' al-Waṭanī 'inda al-Muhājirīn al-Ḥaḍārimah fī Indūnīsīyā fī al-Niṣf al-Awwal min al-Qarn al-'Ishrīn**. Indonesian Journal for Islamic Studies**, Vol. 22, no. 3, 2015

7- Gibson, John; Mckenzie, David J.; Rohorua, Halahingano; Stillman, Steven. **"The long-term impacts of international migration : evidence from a lottery"**. The World Bank, 2015-01-01.

8- M. E. Porter، Competitiveness in Rural U.S. Regions: Learning & Searching Agenda، Economic Development Administration، Institute for Strategy and Competitiveness Harvard Business School، Washington. DC، 29June.2004.

9- M. E.Porter,، **The Competitiveness advantage of Nations: Creating & sustaining superior performance**, (New York، The Free Press،), 1985.

10- P. Mishra, "Emigration and wages in source countries: evidence from Mexico," **Journal of Development Economics**, Vol. 82, No 1 (January 2007.

11- World Economic Forum، **The Global Competitiveness Report**، 15th (Geneva: IMD.1995).

**مجلس أمناء مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية**

1- أ/ علوان سعيد الشيباني - رئيس المؤسسة
2- أ/ عمر محمد عمر يعقوب - نائب رئيس المؤسسة
3- م/ جمال عمر محمد يعقوب - عضو
4- صادق منصور الجُماعي - مدير عام المؤسسة
5- أحمد عبدالملك الشيباني - عضو
6- محمد سعيد الأسودي - عضو
7- مها شمسان العزعزي - عضو
8- فارس عثمان الهبوب - عضو
9- بلقيس علي الشيباني - عضو
10- علي أحمد الحضرمي - عضو

# مُهاجِرون

مساهمات اليمنيين على مستوى العالم كثيرة، وتكاد تكون الأكثر تأثيراً على اقتصاديات وثقافات بعض البلدان التي هاجروا إليها وانخرطوا في بنائها وضمن نسيجها الاجتماعي، سواء كان ذلك في دول جنوب شرق آسيا أو شرق أفريقيا أو الخليج العربي، وغير ذلك من البلدان.

ومما يؤسف له أن بعض البلدان قد تنكَّرت لدور اليمنيين الحضاري في نهضتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الخلفية، ولدت تبني مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية فكرة إعداد دراسة موسعة عن دور المغتربين والمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر، وتبلورت هذه الفكرة في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٩م.

دراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية" بأجزائها التسعة، هي حصيلة جهود باحثين مرموقين في مجالات التاريخ والفلسفة والاجتماع والاقتصاد والأدب والفنون والصحافة والسياسة والاحصاء لعامين كاملين،

مخرجات هذه الدراسة هي ايضاً متاحة أمام المهتمين في منصة إلكترونية انشئت لهذا الغرض، ليسهل الوصول إلى مفرداتها بدون عناء.

لا نقول عن هذه الدراسة بأنها شاملة وتحيط بكل التفاصيل والمفردات، ومع ذلك فنحن نجزم بأنها محاولة جادة في معاينة ظاهرة الهجرة اليمنية، وتفتح أمام الدارسين والمهتمين مساحات جديدة للمعاينة والإضافة في قادم السنين.

علوان سعيد الشيباني
مؤسس ورئيس مجلس أمناء
مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية
Al Khair Foundation For Social Development
Al Khair
info@muhajirun-ye.org
www.muhajirun-ye.org
ISBN: 979-8-9918480-2-2